الإثنين 17 كانون الأول 2018
العدد 3641 السنة الثالثة عشرة
lundi 17 Décembre 2018 no 3641 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

عون يتبنّى ملف جورج عبد الله: سعي إلى الإفراج عنه قريباً [6]

سوزان الحاج سعت الى اختراق هواتف اللبنانيين؟ [6]

تأليف الحكومة: عودة الأمل [5]

رغم خفوت المشاركة في الجولة الخامسة من احتجاجات «السترات الصفر»، لم ينطفئ «الغضب» في الشارع الفرنسي حيث دُعي الى جولة سادسة. والى سلسلة تحركات بعد العيد (أ ف ب)

ماكرون... المصير المُؤجّل

[18 ـ 19]

تقرير

تلويث الليطاني
ستة معامل جديدة على خطى «ميموزا»؟

8

سوريا

الأسد يستقبل البشير في دمشق

14

فلسطين

«كنز أمني» في حوزة «حماس»: **الضفّة مقبرة صفقة القرن**

16

قضية اليوم

الشيوعي ينجح في تحرّكه الأول: نحو العصيان؟

من أمام المقرّ الذي يُجسّد «السلطة المالية»، أي مصرف لبنان، إلى أمام مقرّ السلطة التنفيذية، انطلقت أمس تظاهرة يمثّل المشاركون فيها اللبنانيين المُتضررين من سياسات الاقتصاد الريعي، والمُثقلين بهمّ الانهيار الاقتصادي الذي سيُلقى على عاتقهم وحدهم. الغطاء السياسي للتظاهرة، وفّره الحزب الشيوعي والتنظيم الشعبي الناصري وكلّ التنظيمات الوطنية، مع الرهان على ان تتوسّع المروحة لتشمل جميع المتضررين وتُصعّد التحركات، وصولاً إلى العصيان

دعا غريب إلى لقاء موسّع يوم الجمعة لتصعيد التحرك (هيثم الموسوي)

التحركات الشعبية هي «أوكسجين» الحزب الشيوعي اللبناني، ولا سيّما حين يكون الوطن مُهدّداً. لذلك، ليس غريباً أن تكون قيادة الوتوات (الحزب الشيوعي)، هي المُبادرة إلى وضع بنود أولية لورقة اقتصادية «إنقاذية»، وصاحبة الدعوة أمس لتظاهرة انطلقت من أمام المصرف المركزي في الحمرا، وصولاً إلى ساحة رياض الصلح. لكنّ اتخاذ «الشيوعي» للخطوة الأولى، لا يعني أنّ الساحة كانت ساحته وحده. قوى حزبية ونقابية ومدنية وثقافية، فضلاً عن مواطنات ومواطنين من خلفيات مناطقية وحزبية متنوعة، شاركت الحزب الشيوعي أمس صرخته: «إلى الشارع للإنقاذ... في مواجهة سياسة الانهيار»، صرخة من نوع آخر، رفعها المقاوم جورج إبراهيم عبد الله، الذي كان حاضراً أيضاً، من زنزانته في السجن الفرنسي، حثّ الرفاق على المُشاركة في التظاهرة، من خلال تسجيل رسالة صوتية بُثّت ليلة السبت.

ويوم أمس، حُملت لافتة كبيرة عليها صورته وكلمات: «دوافع الانتفاض محفورة في اليأس الإفقار والتهميش». إلى جانب الأمين العام لـ«الشيوعي» حنا غريب، والأمين العام السابق الدكتور خالد حدادة، وقف «الرفيق» (كما ناداه غريب) النائب أسامة سعد. تشابكت أياديهم، قبل أن ينضمّ إليهم زياد الرحباني، ويسيروا باتجاه «رياض الصلح»، من دون أن يتقدموا هم المسيرة. كان قد سبقهم مئات المتظاهرين، بصرخاتهم وأعلامهم ورايآتهم الثورية، وخلف «القيادة» كان مُلبّو النداء كُثراً. «الصراع صراع طبقي... مش رح نبقى عبيد»، هتف الناس.

عدد المشاركين كان لافتاً. صحيح أنّه لا توجد إحصائيات دقيقة، لكن يُمكن أيّ مواكب لتحركات «الشيوعي» السابقة، أو تلك التي كانت تدعو إليها التنظيمات «المدنية» الأخرى، ملاحظة أنّ الحشد في الشارع كان أكبر من المرات السابقة. السبب بسيط، يتعلّق بأنّ الفئات المهمَّشة والمتضررة من النظام الحالي وأبناء الطبقة الوسطى، أمام خطر حقيقي يتمثّل بأنهم سيتحملون تبعات الانهيار في البلد، وسياسات الاقتصاد الريعي. والأهمّ أنّ تحرّك أمس لن يكون يتيماً، كما وعد غريب، «هي خطوة أولى تليها خطوات في خطة تحرك متصاعدة على مستوى المناطق ابتداءً من يوم غد باتجاه تصعيد التحرك فيها، وعلى المستوى المركزي. فخلق كتلة شعبية ديمقراطية منظمة، وذات قيادة وبرنامج لتغيير موازين القوى، هدف رئيسي».

في ساحة رياض الصلح، نعى النقابي غريب اقتصاد البلد، الذي «لم يعد بعيداً عن انهيار وشيك». ورغم ذلك، تُكابر رموز النظام، عبر «الاستمرار في النهج عينه من خلال تنفيذ مقررات مؤتمر باريس 4 (سيدر)، بفرض ضرائب غير مباشرة عبر رفع الدعم عن الكهرباء، وخفض التقديمات للصناديق ومعاشات التقاعد ونظام التقاعد على موظفي الدولة، وتحجيم القطاع العام، وصرف متعاقدين، وزيادة خمسة آلاف ليرة على صفيحة البنزين، وزيادة الضريبة على القيمة المضافة إلى 15%، وفرض الخصخصة لمرافق الدولة، وعبر الاكتتاب بسندات الخزينة بفوائد مرتفعة. وكلّ ذلك لزيادة أرباح المصارف واغتناء الطغمة الحاكمة من مراكمة الريوع والعمولات والنهب المتمادي للمال العام، مع التهديد الدائم بانهيار سعر صرف الليرة».

صرخ غريب بكلّ ما أوتي من قوة، حتى بُحّ صوته: «تعالوا للإنقاذ في مواجهة سياسة الانهيار. اخرجوا أيها اللبنانيون من متاريس الطوائف إلى رحاب الوطن وأسقطوا مقررات باريس 4 في شوارع بيروت كما سقطت في شوارع باريس، فالتحالف الحاكم وتعليمات صندوق النقد الدولي وراء الانهيار الوشيك لاقتصاد البلد». أعاد ذكر الاقتراحات التي نصّت عليها ورقة «الشيوعي» الاقتصادية («الأخبار»، الخميس 13 كانون الأول 2018)، داعياً إلى الاعتصام أمام «منازل الرؤساء الثلاثة ومسؤولين رسميين أساسيين، وأمام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونقابة مستوردي الأدوية، ووزارة العمل...». إضافةً إلى التنسيق «مع أوسع القوى السياسية والنقابية والمدنية من أجل الاتفاق المشترك على تنظيم يوم وطني من أجل الكهرباء، والعمل الجاد على إنشاء «محكمة شعبية» من أجل إجراء تحقيق شفّاف في عمليات النهب المنظّم، ويكون من ضمن أهداف المحكمة، إلزام المصارف بإعادة الأموال المنهوبة (من جراء الهندسات المالية) أو بتحويلها إلى أسهم تعود ملكيتها إلى الدولة».

من أجل تحقيق هذه الأهداف، طلب غريب من الأحزاب والحركات العقائدية غير الطائفية، إلى المشاركة في «حوار حول سبل بناء التعاون أو التحالف حول ما يجمعها من مواقف مشتركة، على أن يجري التوافق على وضع المسائل الخلافية الأخرى جانباً، على الأقل في المدى المنظور، من أجل تعزيز فرص تشكيل كتلة شعبية جماهيرية، حتى لا تبقى إدارة الأزمة محصورة في تحالف القوى المتنفّذة داخل السلطة وكبار الرأسماليين، فيدفع شعبنا الثمن. فليبتدعْ المشاركون في التظاهرة إلى لقاء موسع يوم الجمعة المقبل لتصعيد التحرك، وصولاً إلى العصيان المدني، فإما أن يلغى الدين العام أو الرحيل».

الكلمة الثانية، ألقاها النائب أسامة سعد، قائلاً إنّ «كلّ المواطنين يعانون من النتائج الكارثية لسياسات الحكومات المتعاقبة منذ الطائف حتى اليوم، ومن نظام الزبائنية والمحاصصة الطائفية. وشهداء المقاومة من كل الأطياف لم يستشهدوا إلّا من أجل تحرير الوطن وكرامته ومن أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. ولكن ما

> **سعد: الأزمة السياسية هي أزمة النظام، وليست أزمة تشكيل حكومة**

هو واقعنا الآن؟ قهر اجتماعي يعاني منه كل لبنان، عجز وفشل في إدارة ملفات الدولة». وأضاف أنّه «بعد كل هذه التضحيات التي قدمها شعبنا، سلطة طائفية ومذهبية، أفقدت البلد حصانته الوطنية ووحدته الوطنية، وأضعفت قدرة لبنان على مواجهة التحديات والمخاطر».

وضع سعد الأمور في إطارها الصحيح: «الأزمة السياسية التي يتحدثون عنها هي أزمة النظام اللبناني، وليست أزمة تشكيل حكومة». لكنّ استمرار الفراغ «لا يُنتج إلّا مضاعفة المخاطر على كل الأصعدة. نُطالب بتشكيل الحكومة، ليس لاننا نتامل منها شيئاً، ولكن لأنها هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، رغم أنّني لن أمنحها الثقة».

ووصف سعد تظاهرة أمس، بأنّها «تعبيرٌ عن نقمة شعبية عامرة، وعن تمرد شعبي ضد واقع لم يعد بالإمكان احتماله، وهي خطوة متجددة من أجل أن تستعيد الحركة الشعبية والشبابية دورها». ودعا سعد كلّ المتضررين من السياسات الحكومية إلى «التحرك بمختلف الأشكال والأساليب الديمقراطية، وخوض معركة التغيير من أجل الإصلاح السياسي وإلغاء الطائفية، ومن أجل الإصلاح الاقتصادي والمالي وبناء الاقتصاد المنتج». (الأخبار)

ابراهيم الأمين

تحديات الإصلاح

التظاهرة التي نظّمها الحزب الشيوعي في بيروت، أمس، قد لا تلقى اهتمام السلطة السياسية. ليس بسبب الحزب الذي دعا إليها، وليس بسبب حجم المشاركة الشعبية فيها، ولا بسبب نوعية الشعارات التي رفعت، بل لسبب وحيد، هو أنّ السلطة القائمة في لبنان، اليوم، تعكس تمثيلاً شعبياً كبيراً، وكبيراً جداً، وهو ما أفرزته الانتخابات النيابية الأخيرة. ولو دُعي اللبنانيون اليوم إلى الانتخابات، لما تغير المشهد السياسي بصورة لافتة. والأمر مرتبط، مرة جديدة، بحجم الاستقطاب الطائفي القائم عند غالبية الجمهور. يكفي أن يتذمر فقيران من الجنوب والشمال، ويموت مريضان من الشوف أو كسروان، وتفلس شركتان من البقاع أو بيروت، حتى تعرف أنّ المصاب يخصّ الجميع. لكن، عندما تدعو هؤلاء الفقراء وأهالي ضحايا الإهمال وأصحاب الشركات المتعثرة إلى تنظيم احتجاج مشترك، تكتشف حجم الاستقطاب الطائفي الذي يخلط الأمور ويظهر أولويات من نوع مختلف. فتكون النتيجة، أن الشارع اللبناني ليس جاهزاً لثورة على النظام الطائفي القائم.

هل هذا يعني أن على الطامحين إلى التغيير الاستسلام؟

أبداً. لكن على المعنيين بكل حركة إصلاحية أو تغييرية جذرية، أن يقدموا تشخيصاً واقعياً للأزمة، يتم خلال وصف الوقائع كما هي، من دون التوقف عند حسابات أو مراعاة بغرض استرضاء هذه المجموعة أو تلك. وعلى المعنيين أن يبتدعوا أفكاراً للعلاج، تقول صراحة للجمهور إنه مسؤول عن بعض ما أصابه، وإن عليه تحمّل حصته من الثمن، بسبب منحه الثقة للسلطة المتعاقبة على إدارة البلاد باسمه. وعلى المعنيين التصرف بأنّ المواجهة تفترض حواراً ليس من النوع الذي يجري على شاشات التلفزيون الواقعة أصلاً تحت سيطرة الحكام، بل في دوائر قادرة على ابتداع حلول يتطلب تحقيقها تضحيات كبيرة وجدية. وتستدعي اللجوء إلى وسائل احتجاج غير مألوفة، فيها من العنف المنظم ما يمنع تفشي العنف العشوائي الذي تدعمه السلطات عادة في سياق سعيها إلى قمع كل تحرك احتجاجي.

ما يقوم به الحزب الشيوعي يفترض أن يكون من اختصاص منظمات أهلية أو نقابية. لأن ما يجب أن يقوم به الحزب، يجب أن يكون سقفه أعلى بكثير مما نشاهده منه خلال العقدين الماضيين. فالصراعات القائمة في العالم وفي المنطقة وفي بلادنا، تفرض على قوة لها تاريخ كبير في النضال الشعبي، أن تعلن حالة الطوارئ داخلها أولاً، وأن تفسح قيادتها المجال أمام جيل يقدر على تحمّل مسؤولية المواجهة بعدة مختلفة، ومع خطاب يغادر نهائياً المنطقة الرمادية التي يسكنها الحزب الشيوعي اليوم، حيث الموقف لا يتصل بالمبادرة المناسبة. وهي قيادة لا يمكن أن تتكون إلا من مناضلين، لا تسكنهم الحسابات التي يعاني منها جيلنا نحن، جيل المنتسبين إلى قواعد العمل التي تطبّعنا عليها منذ توقف الحرب الأهلية. وهي قيادة تحتاج إلى قطع مع الماضي القريب وإعادة وصل مع الماضي البعيد. قيادة تعرف أن حق الوصول إلى السلطة ليس حكراً على الجهات الطائفية والأحزاب التقليدية، وأن تنظيم الانقلاب الشامل في البلاد، يتطلب خوض معارك داخل الكتل الطائفية المتراصة، وأن يكون موقف هذه القيادة حاسماً في عدم مراعاة أحد، لكن ليس على طريقة «كلن يعني كلن»، لأن الواقعية تفرض على أي قيادة جديدة أن تقرأ الواقع كما هو، لا كما نريده أن يكون، وعندها لا يمكن شمل الجميع بالمسؤولية عمّا يجري. حتى القوى الكبيرة الممتنعة عن خوض معركة الإصلاح الداخلي، كحزب الله مثلاً، لا يمكن التعامل معها، مثل التيار الوطني الحر، الذي سرعان ما اندمج بقوة في لعبة المحاصصة على أسس طائفية.

وعلى هذه القيادة أن تخلق الإطار الجاذب لا المنفّر لجموع الشباب المتضرر من الحكم القائم، وهو إطار يتطلب أدوات عمل مختلفة عن القائم حالياً.

التقدير الواجب إظهاره للحزب الشيوعي إزاء ما يقوم به، يوازيه واجب التقدير بأن الحزب، على صورته الحالية، ليس مؤهلاً لقيادة عملية إصلاحية جذرية في البلاد. وهي نتيجة محزنة، لكنها لا تمثل إدانة للحزب وموقفه وقياداته، بل تعكس حقيقة أن المعركة الجديدة في وجه النظام الطائفي، تتطلب أدوات وأفكاراً مختلفة، ومبادرات عملانية مفتوحة، تكون المواجهة الحادة هي الأساس فيها لا الاستثناء. وهو أمر يفرض، حتى من الزاوية الإنسانية، ترك الأمور لجيل جديد، من الذين لا يخجلون من تاريخهم وماضي حزبهم، لكنهم لا يخجلون في الطلب إلى البعض التنحي جانباً، لأنه حان دور الآخرين. كذلك لا يخجلون من القول، صراحة، إن لعبة السياسة في لبنان، لا تحتمل المزاحمة على مقاعد النظام نفسه، بل تستدعي تصور نظام جديد، قائم على مبادئ حقيقية ثابتة. ولو نجح الأعداء، في تسميتها باللغة الخشبية، ذلك أن الإصلاح الجدي، يتطلب منع الخارج المعادي من التدخل في لبنان، ما يعني مواجهة على أساس حفظ الموقف الوطني، حيث يفترض أن تكون الخصومة مع الغرب وإسرائيل وأعوانهما من العرب واللبنانيين، خصومة حاسمة لا تحتمل التأويل أو المحاباة. وأن منع الغرب الاستعماري وحلفائه العرب من التدخل في مصير بلادنا، يتطلب عملية مقاومة حقيقية، ولو كان ذلك على حساب بعض ما يراه لبنانيون أنهم امتياز لهذا البلد. وعندما يكون هذا الشعار قابلاً للرفع وليكون ضمن مبادرة، سيكون الأسهل اللجوء إلى مواجهة الجهات الداخلية المرتبطة بهذا المشروع، والتي تسرق البلاد بحماية هذا الخارج اللئيم. وعندها، قد تفرض المواجهة عملية إنهاك لمنظومة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية ودينية باتت تشكل اليوم الأساس المتين للمبنى الذي يحتله النظام.

المقابلة

أجراها: **محمد وهبة، إيلي الفرزلي**

هل صحيح أن هناك خطّة لخصخصة أوجيرو؟ رئيس مجلس الإدارة - المدير العام للهيئة، عماد كريدية، يعزو هذا «الاعتقاد الخاطئ» الى التراكمات السابقة. يقول إنه تسلّم مهماته في الهيئة، واصطدم بوجود أكثر من 7 آلاف أمر شغل نائمة في الأدراج منذ 2012. فاستعان بالمتعهدين... فسّر ذلك بأنه خصخصة. يُبشّر كريدية أيضاً بأن العقود مع وزارة الاتصالات وُقّعت بعد تأخير سنتين. كانت الهيئة تضطر فيها إلى الصرف من احتياطها ومن الحسابات المدورة. في مقابلة مع «الأخبار»، يذهب رئيس أوجيرو أبعد من الشبكة الثابتة، مشيراً الى أن المعرفة والقدرة على إدارة شبكتَي الخلوي متوافرة أيضاً

عماد كريدية
أوجيرو قادرة على إدارة شبكتَي الخلوي

استعنا بالقطاع الخاص لإنجاز أوامر الشغل المتأخرة فقط (هيثم الموسوي)

■ تسرّبت معلومات عن وجود خطّة تقضي بأن تتنازل «أوجيرو» طوعاً أو كراهية عن جزء من أعمالها للقطاع الخاص، تمهيداً لإنهاء وجودها. وتبيّن أن هناك مراسلة من قبلكم لوزير الاتصالات قد تحمل تأكيداً لذلك؟

من يفكر أنني سأفرّط بأرزاق 3 آلاف عائلة في أوجيرو، فهو خاطئ. أي محاولة لفرض أمر من هذا النوع تدفعني إلى الاستقالة. في الواقع، ليس هناك أي طريق للخصخصة، إذا كانت ستطبّق، قبل تنظيم قطاع الاتصالات ضمن استراتيجية حكومية واضحة. التوجّه اليوم أن تستمر أوجيرو من خلال القانون 431 وإنشاء ليبان تيليكوم. أما الكلام عن تنازل أوجيرو عن جزء من أعمالها على أنه بداية مشروع الخصخصة، فليس صحيحاً. المراسلة المشار إليها، لها قصّة بدأت مع تسلّم مهماتي في أوجيرو، إذ تبيّن أن أكثر من 7 آلاف أمر شغل (تركيب وصيانة) مرمية في الأدراج، وبعضها يعود إلى 2012. إنجاز هذه الأعمال يتطلب سنتين في حدّ أدنى، فاقترحنا على وزير الاتصالات جمال الجراح، السماح لأوجيرو بالاستعانة بالخدمات الخارجية عبر متعهدين يعملون معها. وافق الوزير وأعطانا مهلة سنة واحدة. وعندما شارفت المهلة على الانتهاء قبل إنجاز الأعمال، طلبنا تجديدها. وافق الوزير بشرط أن يكون الأمر «عند الضرورة»، و«بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات». فهم هذا الأمر على أنه بداية مشروع الخصخصة، في وقت كان يطلب فيه من الهيئة القيام بأعمال تفوق قدرتها لتأهيل الشبكات في مناطق كبيرة مثل عكار والبقاع.

أكثر من ذلك، إنّ المرسوم الذي أعطى شركات القطاع الخاص حقّ الترابط والمرور على شبكات وزارة الاتصالات، ألزم هذه الشركات بتوقيع عقد صيانة مع «أوجيرو»، لذا لا يصحّ القول إنّ هناك تنازلاً عن الصيانة لأيّ من هذه الشركات. أصلاً لا يمكنني أن ألزم أعمالاً تلتزمها أوجيرو من الوزارة.

■ هل هناك أي مسوّغ قانوني يتيح لأوجيرو أن تستعين على قضاء حوائجها بالخدمات الخارجية؟

بلحظ العقد الموقع مع الوزارة إمكان اللجوء إلى خدمات خارجية، إلا أنه يشترط أن تكون هناك أعمال ضرورية، وأن توافق وزارة الاتصالات. لكن التفسيرات التي ظهرت لهذه المراسلة لم تكن خاطئة فحسب، بل مجتزّأة. ففي الحقيقة، «أوجيرو» لم تنفّذ الموافقة الأخيرة على الاستعانة بالخدمات الخارجية تفادياً للقيام بالأعمال نفسها مرتين بسبب التضارب مع مشروع توسيع الشبكات في المناطق والأحياء الجديدة الذي تنفذه وزارة الاتصالات عبر تلزيمات مباشرة منها.

■ لماذا يُلزَم مشروع توسعة الشبكات عبر المتعهدين وليس عبر «أوجيرو»؟

* ليس من صلاحية أوجيرو القيام بمشاريع توسعة الشبكات، إلا ضمن استثناءات. وزارة الاتصالات تنشئ الشبكات وتسلّمها لـ«أوجيرو» التي يكون على عاتقها مسؤولية التشغيل والصيانة، من ربط الزبون على الشبكة، إلى الفوترة، سواء على الهاتف الثابت أو الـ DSL. وقد توسّعت صلاحيات الهيئة أخيراً لتشمل الجباية.

> حصة أوجيرو من الفايبر تعادل أربعة أضعاف حصة الشركات

■ بصرف النظر عن المراسلة المذكورة، أليست هناك مشاريع لخصخصة قطاع الاتصالات من ضمنها بيع «أوجيرو» بعد تحويلها إلى «ليبان تيليكوم»؟

* ما هو مطروح اليوم يتعلق بتطبيق القانون 431 الذي ينصّ على ثلاثة أمور أساسية: تحديد سياسة الاتصالات، تفعيل دور الهيئة الناظمة للاتصالات، مأسسة أوجيرو ثم إنشاء ليبان تيليكوم. من أبرز ما ورد في هذا القانون أنه يمنح الدولة حق اختيار شريك استراتيجي في ليبان تيليكوم، إذا ارتأت الإدارة ذلك. هذا موضوع سابق لأوانه، إلا أننا نأمل تطبيق هذا القانون لأن وجود هيئة ناظمة للقطاع يلغي حالة الفوضى والارتباك الحالية، فضلاً عن أهمية تحديد استراتيجية واضحة للقطاع. أما إنشاء «ليبان تيليكوم» مع تحديد صلاحياتها بشكل واضح وصريح، فيتيح لنا التنافس بشكل متناسب مع القطاع الخاص. على سبيل المثال، إن أوجيرو تتبع بالمفرق والجملة في الوقت نفسه، أي إننا نسعّر للقطاع الخاص، ثم نتنافس معه بشكل غير متكافئ.

■ عندما صدرت مراسيم حق الترابط للقطاع الخاص التي تمنح الشركات حصّة من سوق الفايبر أوبتيك، اعتبر الأمر إضعافاً لأوجيرو وبداية لنهايتها؟

* صار واضحاً لدى الشركات التي حصلت على مراسيم تتيح لها مدّ شبكات فايبر أوبتيك، أنّ من الأجدى والأرخص استعمال الشبكة العامة التي تشغّلها «أوجيرو»، بدلاً من إنفاق مبالغ كبيرة على شبكة جديدة. المرور عبر الشبكة العامة لن يكون مجانياً، بل سيدرّ إيرادات جديدة للوزارة استناداً إلى المراسيم التي تسمح لهم باستعمال الشبكة مقابل بدلات مالية. وفي المقابل، تسعى أوجيرو لخفض الأسعار، لكنها تواجه ضعف قدرتها التنافسية، نظراً لكون خفض السعر منوطاً بمجلس الوزراء سابقاً، طلبنا السماح لنا بإصدار منتج (سلّة خدمات) يجمع بين الهاتف الثابت والداتا، فرفض مجلس الوزراء. من يهتم بأوجيرو، عليه أن يحزرها ويرفع قدرتها التنافسية. حالياً هناك نحو 2500 زبون يستفيدون من خدمات الفايبر أوبتيك في لبنان، وحصّة أوجيرو، رغم أسعارها المرتفعة، تعادل أربعة أضعاف حصّة الشركات.

■ بدأ مشروع تمديد المرحلة الثانية من شبكة «الفايبر أوبتيك»، فهل تتوقعون أي نتائج سريعة؟

* تنفيذ هذه المرحلة من مشروع «الفايبر أوبتيك» يعني أن شبكتنا ستصبح جديدة ما يخفّف الكثير من أعباء الصيانة. الإحصاءات حتى تشرين الثاني تشير إلى أن هناك 22 ألف اتصال أو شكوى ترد يومياً إلى «أوجيرو»، ونسبة المعالجة تراوح بين 92% و95% من الأعطال، لكن فترة التصليح تمتد إلى 6 أيام كمعدل، رغم أن المعيار العالمي 36 ساعة. سبب هذا التأخير يعزى إلى وجود نقص في آليات العمل أو الموارد البشرية أو الأدوات المطلوبة، أو تقادم الشبكة الذي يؤدي إلى تكرار الأعطال نفسها.

بطالة مقنّعة؟

تستمر الاعتراضات على إدخال أوجيرو مئات المياومين إلى صفوف عمالها قبيل الانتخابات، والتي يتردد أن 30 في المئة منهم عاطلون من العمل، فيما معظم من يعملون إنما وزعوا على مديريات إدارية خلافاً للحاجة. يعترف رئيس أوجيرو، عماد كريدية، أن «كل الأطراف السياسية دقت بابي وطلبت خدمات والكل وضعوا علي ضغوطاً في مجال التوظيف، وبالفعل وظفنا نحو 650 شخصاً»، لكنه يوضح أن هؤلاء أمنوا نسبة 75% إلى 80% من الاحتياجات الفعلية للمؤسسة (يؤكد كريدية أن المؤسسة بحاجة إلى 950 موظفاً إضافياً). وعلى رغم أن غالبية المياومين الجدد يفتقدون الخبرة اللازمة، إلا أن كريدية يجد أن تطوير الموارد البشرية في أوجيرو أمر في غاية الضرورة تماشياً مع وجود 29 مشروعاً جديداً تعمل الهيئة عليها. ويضيف، تحوّلنا اليوم إلى أكاديمية لتدريب الكفاءات الجديدة على التكنولوجيا الجديدة. ولا يمكن ضمان استمرارية أوجيرو من دون التأهيل الكافي.

■ كيف تقومون بكل هذه الأعمال في غياب أي عقد موقع مع وزارة الاتصالات، ولماذا لم يوقَّع العقد بعد؟

* في العامين 2017 و2018 وقّع وزير الاتصالات على إحالة يطلب فيها من أوجيرو استمرار العمل بموجب العقد المنشأ في عام 2016، التزاماً مبدأ استمرارية المرفق العام. أما التأخير في توقيع العقد، فيعود إلى رفض ديوان المحاسبة لمشروع العقد الذي عملنا عليه في أوجيرو، وأرسلناه إلى الوزارة، بحجة أن التكنولوجيا اختلفت وأن الأطر التي نريدها مختلفة عن العقد السابق. وبالتالي، فقد طلب الديوان الحصول على موافقة مجلس الوزراء. ولذلك، انتظرنا إلى حين أصدر المجلس مرسوماً يقضي بتوسيع صلاحيات أوجيرو، حتى أعدنا رفع المشروع إلى الوزارة. كذلك أصررت على توقيع عقدين بدلاً من واحد: الأول مع مديرية الاستثمار والصيانة، والثاني مع مديرية الإنشاء والتجهيز، ويختص بالإنفاق الاستثماري. وبالفعل، وافق الديوان على العقد الثاني، وتبلّغنا منذ يومين أنه وافق على عقد الصيانة، ويفترض أن يُحال هذا الأسبوع من وزارة الاتصالات على أوجيرو.

وبالتوازي، ونظراً لكون السنة قد شارفت على الانتهاء، فقد حضّرنا عقد عام 2019، الذي ينص على الشروط نفسها. ويفترض أن هذين العقدين سيحميان العلاقة مع الوزارة.

وقبل ذلك، كنا نصرف من الأرصدة المدورة بالنسبة إلى الإنفاق الاستثماري ومن الاحتياط الموجود لدى الهيئة بالنسبة إلى الصيانة، بسبب عدم وجود العقد.

■ لدى هيئة أوجيرو القدرة على تشغيل وصيانة شبكات هوائية مشابهة لشبكات الخلوي. هل تعتقد أنه لدى هيئة أوجيرو القدرة على إدارة شبكات الخلوي إذا أُنيطت بها هذه المهمة؟

* في الواقع، لدينا شبكات هوائية في بعض المناطق هي بمثابة شبكة «GSM» صغيرة. أنشأنا هذه الشبكات بالاستناد إلى الحق الممنوح لنا من مجلس الوزراء باستعمال اللاسلكي في المناطق التي ليس فيها شبكات. قمنا بتحديث الشبكات الهوائية العتيقة جداً، لتصبح ملائمة لنقل الاتصالات والداتا أيضاً. أنا أستعمل التكنولوجيا التي بين يدينا، علماً بأنني على المستوى الشخص من مؤسّسي الهاتف الخلوي في سوريا والسودان، ويمكنني القول إن لدينا المعرفة الكافية لإدارة هذه الشبكات. إذا كان هناك من يريد أن يجرّبنا، فنحن جاهزون. الدولة بإمكانها أن تمنح عقد إدارة هذا القطاع لأي جهة ترتئي في وجودها مصلحة وطنية.

المشهد السياسي

قطعت المشاورات الحكومية خطوة مهمة بعد موقفَي رئيس الحكومة سعد الحريري، بقبول توزير ممثل عن اللقاء التشاوري، وموقف الوزير جبران باسيل، بأن يكون الوزير من حصّة رئيس الجمهورية، إلّا أن الإيجابية تقف عند إصرار الحريري على رفض لقاء نواب اللقاء قبل البحث في المخارج

تأليف الحكومة: عودة الأمل

أعادت المشاورات السياسية في عطلة نهاية الأسبوع، وما سبقها من لقاء جمع الرئيس المكلّف سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل في لندن منتصف الأسبوع الماضي، بعض الأمل إلى ملف التشكيل الحكومي، بعد ثمانية أشهر من التكليف. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن أفكاراً عدة طُرحت في لقاء الحريري - باسيل، وقد تقدمت خلاله حظوظ الحل القائم على تسمية وزير عن نواب اللقاء التشاوري من خارجهم.

مصادر مطلعة على الاتصالات أوضحت أن هذا الحل «يعني تنازلات من الجميع: فالحريري يتنازل عن رفضه المطلق لتمثيلهم، وقبولهم بهذا الحل سيكون تنازلاً منهم عن التمثل بواحد منهم، مع نيلهم اعترافاً من الحريري بتمثيلهم؛ وفريق رئيس الجمهورية بتسمية ممثل عنهم من حصته يكون قد قدّم هو الآخر تنازلاً من جهته». أما موقف حزب الله، «فهو منذ البداية قال إنه يقبل بما يقبل به الوزراء الستة». وخلصت إلى أن «الأمور استوت... والحل يجب أن ينضج قبل الأعياد، لأن البلد لم يعد يحتمل».

المصادر نقلت عن وزير الخارجية أنه «مرتاح جداً» لسير الأمور، وهو ما عبّر عنه أمس في جولته الجنوبية عندما أمل أن يكون تشكيل الحكومة «عيدية للبنانيين»، بالتزامن مع عيد الميلاد. لكنها أشارت إلى أن الحذر «يبقى واجباً». ولفتت إلى أن «الشغل جدّي جداً، والحل سيكون وفق عدالة التمثيل، مع الحرص على ألّا يكون هناك فرض لأحد على الحريري، وفي الوقت نفسه ألّا يُلغي الحريري أحداً ممن أثبتت الانتخابات النيابية أن له حيثية تمثيلية».

ويتمثّل التحوّل الإيجابي، أساساً، في موقفَي كلّ من الحريري وباسيل. إذ لم يعد الأوّل رافضاً لتمثيل النواب الستة السنّة من خارج كتلة المستقبل، بعد أشهر من «الفيتو» على تمثيلهم، لكنّه لا يزال ملتزماً شرط ألّا يكون الوزير أحد نواب اللقاء التشاوري، بل من يمثّلهم، وأن يكون الوزير من حصّة رئيس الجمهورية، لا من حصّة فريق 8 آذار. فيما يظهر التحوّل في موقف باسيل بقبوله الأخير بأن يتمثّل هؤلاء بوزير سنّي من حصّة رئيس الجمهورية، وهذا الموقف لمّح إليه وزير الخارجية خلال لقاء مع بعض نواب «تكتّل لبنان القوي»، مع إشارته إلى أن الرئيس ميشال عون بات ميّالاً إلى أن يُمثّل نواب التشاوري من حصّته.

غير أن هذه الإيجابيات لا تعني حتميّة ولادة الحكومة، في ظلّ استمرار رفض الحريري إعطاء نواب اللقاء التشاوري موعداً للقائهم حتى الآن، في خطوة دفعت رئيس المجلس النيابي نبيه بري، إلى انتقاد تشدّد الحريري غير المبرّر، مقترحاً عليه أن يقبل النواب من المجلس ما دام لا يعترف بهم، أو أن يهجّرهم خارج البلاد!

وفيما تنتظر الحركة السياسية لقاءً يجمع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلّف وسط الأجواء الإيجابية، يبرز موقف اللقاء التشاوري الذي سيجتمع ظهر اليوم، ويؤكّد مطالبته لقاء الحريري قبل بحث أي حلّ، وأن يكون الوزير المفترض واحداً من النواب الستة. وفيما برز أمس تضارب في المواقف بين نواب اللقاء، بين رفع النائب فيصل كرامي السقف في وجه الحريري، وما نُقل عن لسان النائب قاسم هاشم، حول إمكانية تسمية أحد الوزراء من خارج اللقاء، أكّد هاشم لـ«الأخبار» مساءً أن ما قاله جاء ردّاً على سؤال من الصحافيين عن فرضيات، مؤكّداً أن موقف اللقاء التشاوري هو الإصرار على توزير أحد أعضائه من النواب الستة، وأن أولى الخطوات للبدء بالحلّ، هي لقاء الحريري مع النواب. بدوره، أكّد النائب جهاد الصمد لـ«الأخبار» أن «موقف التكتل على حاله بالمطالبة بتوزير أحد أعضائه»، مستغرباً إصرار الحريري على التهرب من الاجتماع مع نواب اللقاء.

من جهته، أوضح الشيخ نبيل قاووق موقف حزب الله، معتبراً أن «النواب السُّنة المستقلين صاروا جزءاً من المعادلة السياسية، ولا يمكن أحداً أن يتجاهل حقهم أو أن يلغيهم، وليسوا بحاجة لاعتراف، لأن نجاحهم وحجم تمثيلهم يعطيانهم حقهم في المعادلة». وأشار إلى أن «رئيس الحكومة المكلف، عندما يرفض تمثيل النواب السُّنة المستقلين ضمنياً، فهو يتنكر لنتائج الانتخابات النيابية، أي إنه يريد أن يلغي هذه النتائج وأن يبقى الوضع على ما هو عليه قبل الانتخابات وبعدها، لكن الوضع تغير، فهناك نواب سُنّة ليسوا من المستقبل، لماذا التجاهل والاستخفاف بحقهم؟ سياسة التجاهل والاستخفاف بحق السُّنة المستقلين عقّدت المشكلة وبعّدت الحل، وأول خطوة باتجاه الحل هي في أن يستمع الرئيس المكلف إليهم ويجتمع بهم ويحاورهم».

وأكّد قاووق أن «الحديث عن رفض حزب الله للثلث الضامن لرئيس الجمهورية افتراء ومحاولة فاشلة للتغطية على هوية المعطل. علاقة حزب الله بفخامة رئيس الجمهورية هي بأحسن حال، والحزب يشجع على زيادة حصة رئيس الجمهورية لأنه كلما كان الرئيس في موقع قوة داخل الحكومة، كانت الضمانة والتأثير والفعالية أكثر، وحزب الله لا يمانع إذا كانت حصة رئيس الجمهورية 11 أو 12». فيما أكدت مصادر التيار الوطني الحر أن «تحميلنا تهمة السعي للحصول على الثلث الضامن ظالمة، إذ إن المعارضة هي من يسعى عادة إلى ذلك». وأوضحت أن «حصة التيار مع حصة الرئيس، وفق المعايير التي اعتمدت في التشكيل، تعطينا 11 وزيراً. ولو أن حجمنا التمثيلي كان أكثر أو أقل، لكانت حصتنا أكثر أو أقل تبعاً لذلك». ونفت أن يكون هذا الأمر محل خلاف مع حزب الله الذي «أكد، على لسان السيد حسن نصر الله، أنه لا يمانع حصولنا على هذا العدد من الوزراء».

(الأخبار)

> فاووق: حزب الله لا يمانع إذا كانت حصة رئيس الجمهورية 11 أو 12 وزيرا

اللقاء التشاوري سيكرر موقفه المطالب بلقاء الحريري وتوزير أحد النواب الستة (هيثم الموسوي)

تقرير

أسهم ميقاتي إلى «مكافحة الفساد» الأردنية

(هيثم الموسوي)

عمّان ـ **الأخبار**

مرة جديدة يطرح النائب في البرلمان الأردني عبد الكريم الدغمي، قضية أسهم الخطوط الملكية الأردنية التي كان يملكها رئيس الحكومة (اللبنانية) السابق النائب نجيب ميقاتي، وقامت حكومة أردنية سابقة (حكومة عبد الله النسور) بشرائها منه بأضعاف قيمتها، ما كبّد الخزينة خسائر مالية.

حينذاك، تأزّم الوضع المالي لـ«الملكية الأردنية»، ولإنقاذ الشركة من التصفية الإجبارية بسبب الخسارات وفق قانون الشركات، وجب على الحكومة الأردنية رفع رأس مال الشركة. واستدعى ذلك الحصول على موافقة 75% على الأقل من الأسهم الممثلة في الاجتماع غير العادي للمساهمين. في ذلك الحين، كان لميقاتي نحو 19% من أسهم «الملكية»، بينما امتلكت الحكومة الأردنية 26%، وحصة الضمان الاجتماعي 7%، والقوات المسلحة 3%.

> الاتفاق مع ميقاتي حقّق له ربحاً بنسبة 366 في المئة من قيمة أسهمه

كانت السيناريوهات المطروحة لرفع رأس المال متمثلة إما بقيام الحكومة بالاكتتاب الخاص أو العام لزيادة رأسمال الشركة من خلال طرح 50% من القيمة المطلوبة، أي 140 مليون دولار، أو بالاكتتاب بالشريحة كاملة بنسبة 100% إذا لم يوافق المساهمون، وهذا ما كان. بعد ذلك، تم الاتفاق مع ميقاتي - الذي عارض مقترح الحكومة - على شراء أسهمه بمبلغ 2,61 دولار للسهم الذي بلغت قيمته السوقية في حينها 0,56 دولار، ما يعني ربح 366% في السهم.

وبحسب مركز إيداع الأوراق المالية، يبلغ رأس المال المسجّل للملكية الأردنية 347 مليون دولار منذ 21 تشرين الثاني 2017. والتزمت الحكومة - التي تلت توقيع الاتفاق مع ميقاتي، وهي حكومة هاني الملقي التي أُسقطت بعد احتجاجات حزيران الماضي - دفع التزامات هذا الاتفاق في سابقة من نوعها، إذ لم يُعوّض شركاء غيره.

ونجح النائب الدغمي هذه المرة في تحويل استفساره عن قضية ميقاتي وأسهم «الملكية» من مجرد تساؤل ليتبنّاه مجلس النواب الأردني ويحيله على هيئة مكافحة الفساد، وخصوصاً أن المعلومات غير واضحة بالكامل، وإجابات الحكومات السابقة عن الموضوع كانت مجزوءة وغير كافية.

اتسمت الحكومة الحالية التي أعقبت احتجاجات شعبية على الوضع الاقتصادي بتحويل عشرات القضايا لهيئة مكافحة الفساد، ولغاية اللحظة لم تُحَلّ أي من هذه القضايا.

تقرير

عون يتبنّى ملف جورج عبد الله: سعي إلى الإفراج عنه قريباً

للمرّة الأولى، منذ 34 عاماً، تبدو الدولة اللبنانية عازمة على تبنّي قضية المُناضل جورج إبراهيم عبد الله. ثلاثي رئاسة الجمهورية - وزارة الخارجية والمغتربين - الأمن العام، يتعاون من أجل الضغط على السلطات الفرنسية، للإفراج عن عبد الله، بالتزامن مع زيارة إيمانويل ماكرون في شباط

ليا القزي

ليس المُناضل جورج إبراهيم عبد الله، ضحية هيمنة سياسة الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل» على توجهات فرنسا، وحسب. مُعاناته تشمل أيضاً، الطريقة التي تعاملت بها الدولة اللبنانية مع هذا الملف. 34 عاماً مضت على اعتقال عبد الله («الأخبار»، 20 تشرين الأول 2018)، من دون أن تُظهر الدولة اهتماماً جدّياً بالمطالبة بإخراجه من زنزانته في سجن «لَنْموزان» في البيرينيه، حتّى بعد أن قرّرت غرفة تطبيق العقوبات في باريس الإفراج عنه، عام 2013، ثمّ امتنعت النيابة العامة في فرنسا عن تنفيذ القرار تحت الضغوط

> **للمرة الأولى منذ 34 عاماً، طلب السفير اللبناني إذناً للقاء عبد الله في سجنه**

الأميركية، أذعن لبنان الرسمي للتعسّف الفرنسي الراضخ لواشنطن، غير مُبالٍ بأنّ مدّة محكوميّة عبد الله انتهت عام 1999، وقد قدّمت من حينه تسعة طلبات إفراج مشروط، رُدّت جميعها. هو مزيج من عدم تحديد الدولة لأولوياتها ونظرتها إلى اللبنانيين في الخارج وعدم شعورها بالمسؤولية تجاههم، وبين ضعف موقع لبنان أمام البلدان الغربية وغياب سياسة خارجية. النتيجة كانت في أن يتحوّل جورج، ابن «الألوية الثوريّة اللبنانيّة» - FARL، إلى معتقل سياسي، ويُطبّق على حرّيته، في انتهاك صريح لشرعة حقوق الإنسان. الوقاحة تكمن في أن يكون منتهكو حقوق جورج عبد الله هم الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وسائر «المجتمع الدولي»، الذين يحملون لافتات «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» و«الحرية»، مُتاجرين بها. يضعون أنظمتهم في مرتبة أسمى من «بلدان العالم الثالث»، فيعطون أنفسهم الحقّ بتقديم «المحاضرات الأخلاقية» لسائر البشرية حول ضرورة التقيّد بهذه «القِيَم» التي يضربون بها عرض الحائط في فلسطين واليمن وسوريا وكوبا وفنزويلا وضدّ اللبنانيين في سائر أنحاء العالم... على الرغم من كلّ هذه السوداوية، بدأت تظهر مؤشرات جديدة، تُشير إلى تبنّ لبناني رسمي لقضية جورج عبد الله. الموقف الجديد يحمله رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، يعاونه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. الغاية كسب إطلاق سراح عبد الله، بالتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للبنان في شباط المقبل. التحرّك بدأ باهتمام من الإدارة المركزية في وزارة الخارجية بالملف، فجرى التواصل مع لجنة الأهل لإعداد ورقة تُقدّم إلى الوزير، «ليكون هذا التحرّك مُكمّلاً للأجواء السياسية المؤوتية، إن كان وجود ميشال عون في الرئاسة، أو التباعد الملاحظ بين الإدارتين الفرنسية والأميركية»، بحسب مصادر دبلوماسية مُتابعة للملف. في هذا الإطار، يتحدّث الزميل روبير عبد الله (شقيق جورج) عن «حركةٍ بدأت، تراوح بين عمل وزارة الخارجية والتحركات في الشارع، ولكن لا نعرف مدى جدّيتها. ففي الخارجية، وُعدنا بالمتابعة، ولكن لا نشعر بأنّ هناك دولة قد رفعت هذا الموضوع إلى مرتبة قضيتها الفعلية».

كلّف عون اللواء إبراهيم التواصل مع رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسي (هيثم الموسوي)

من الطبيعي أن تشعر عائلة جورج الصغيرة، والقوى الوطنية واليسارية، بتقصير أو أن يبقوا حذرين تجاه أي «أمَل» يتراءى من بعيد. فمنذ 34 سنة، وجورج «يُعاقَب» على نضاله ومقاومته للمُحتل. لكن مصادر «الخارجية» تُشير إلى تبدّل في طريقة التعامل مع الأمر، مع إصرارها على أنّه «خلال عهود سابقة، كانت المسألة تُعرض مع الرئاسة الفرنسية». تذكر المصادر ذلك، مُتناسيةً أنّ الحديث في هذا الملف يُعدّ «رفعاً للعتب»، إن لم يترافق مع ضغوط سياسية، مُطابقة لطبيعة القضية، حالياً. الضغط يرتفع من أجل «ضمان أن تكون قضية جورج عبد الله، بنداً رئيسياً في المباحثات الثنائية بين عون وماكرون». تماماً، كما عرض عون المسألة خلال زيارة الدولة التي قام بها سابقاً لباريس، «ولكن حينها أتى الجواب الرسمي والواضح من الإدارة الفرنسية بأنّها تتعرّض لضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل».

إضافةً إلى المباحثات الرسمية، كلّف عون المدير العام للأمن العام التواصل، باسم رئيس الجمهورية، مع رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسية برنارد إيميه، ليطلب منه السعي إلى إيجاد حلّ للقضية. الرد الفرنسي لم يصدر بعد، فيما أشارت مصادر فرنسية معنية إلى أن «هذا الأمر يحتاج إلى بعض الوقت، وربما إلى مباحثات مباشرة على مستوى معيّن». وسيسبق زيارة الرئيس الفرنسي، إرسال الدولة اللبنانية «كتاباً رسمياً إلى وزارة الداخلية الفرنسية، يتضمن ما يُسمّى طلب ترحيل جورج إلى لبنان». طلب الترحيل، سبق أن قدّمه محامي عبد الله، الفرنسي جان لوي شالانسيه «إلى الحكومة الفرنسية في تموز الماضي، من دون أن أحصل بعد على أي ردّ»، كما يُخبر في اتصال مع «الأخبار». ويقول إنّ «نواباً فرنسيين بعثوا طلباً إلى القضاء من أجل الإفراج عن جورج، ولكن جاء الردّ عليهم بوجود استقلالية للقضاء. لذلك، كان خياري أن أرسل الطلب إلى الحكومة، وتحديداً وزارة الداخلية، من أجل تنفيذه». الضغوط الأميركية مُستمرة لمنع الإفراج عن جورج، «عبر الدبلوماسيين الأميركيين أو الملاحظات التي تُرسل. أما الإسرائيليون، فلا يوجد ضغوط رسمية من قبلهم». ولكن، يذكر شالانسيه «حادثة مُشابهة في ألمانيا، حين أفرج عن رجل مُتهم بقتل دبلوماسي أميركي»، ليخلص إلى أنّه لا يُفترض أن يكون هناك مشكلة في إطلاق سراح جورج.

يُلاحظ المحامي الفرنسي اهتماماً لبنانياً بالقضية. وقد التقى، قبل قرابة أسبوع، السفير اللبناني لدى فرنسا رامي عدوان، «وكان لقاءً إيجابياً. وقد طلب السفير إذناً لزيارة جورج في سجنه، نحن الآن بانتظار أن يحصل عليه». اللقاء بين عبد الله وعدوان سيكون الأول للمُناضل اللبناني مع رئيس البعثة، فقد اعتاد سابقاً أن يزوره دبلوماسيون في السفارة، لا السفير.

قبل أيّام قليلة، اتصل جورج بعائلته. بعد 34 سنة، «معنوياته بعدها مرتفعة، وكأنّه في اليوم الأول بعد اعتقاله»، يقول روبير عبد الله. لم يتغيّر ابن القبيات، «ولم يشفَ من اليسار والنضال».

مقال

تكامل الجيش - المقاومة في مواجهة تكامل واشنطن - تل أبيب

علي حيدر

يعكس الإقرار الرسمي الإسرائيلي بفشل محاولة إقناع الولايات المتحدة في فرض عقوبات على الجيش اللبناني، أكثر من رسالة تتصل بمعادلات الصراع مع إسرائيل، وخطط واشنطن وتل أبيب حيال الجيش اللبناني والمقاومة. الفشل الذي أكّده المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة، داني دانون، بحسب صحيفتي معاريف و«إسرائيل اليوم»، يكشف أن تل أبيب ما زالت تواصل مساعيها لمحاولة إرباك الساحة اللبنانية، بعدما استطاعت المقاومة أن تشكل سداً منيعاً في مواجهة خيارات العدوّ العسكرية. وليس أقل دلالة، ما كشفه دانون أيضاً، بعبارة موجزة، عن خلفية الرفض الأميركي للطرح الإسرائيلي، بالقول إن «واشنطن ترى في الجيش اللبناني هدفاً يمكن العمل معه»، في الوقت الذي سافر فيه رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، إلى بروكسل في الثالث من الشهر الجاري، برفقة رئيس الموساد يوسي كوهين، ورئيس هيئة الأمن القومي مئير بن شابات، وسكرتيره العسكري، للقاء وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

تكشف هذه المواقف والتقارير مساعي إسرائيل في مواجهة المقاومة، بهدف إخضاع لبنان وإسقاطه، من خارج الخيارات العسكرية المباشرة، الأمر الذي يدفع كيان العدو إلى اللجوء مرة أخرى إلى الولايات المتحدة من أجل مساعدته في هذا المسار، بعدما كانت إسرائيل الأداة المباشرة في تنفيذ السياسة الأميركية في لبنان.

الحقيقة المقابلة التي تكشفها مساعي تل أبيب على خطّي واشنطن والأمم المتحدة، من أجل فرض عقوبات على لبنان وجيشه، على أنها لو كانت قادرة على تكرار صيغة حصار قطاع غزة، على الأقل في المجالين الجوي والبحري، لكانت بادرت إلى ذلك منذ زمن بعيد. وبالتالي، إن انكفاءها عن هذا الخيار كان بفعل إدراك القيادة الإسرائيلية - التي تدرس على الدوام خياراتها العملانية في مواجهة لبنان - لردود فعل حزب الله وخياراته المضادة. وهي التي لم تترك باباً في عواصم القرار الدولي إلا وطرقته، ولم تترك هدفاً في لبنان إلا وناله نصيب من التهديد، من البنى التحتية، إلى الجيش اللبناني، إلى مؤسسات الدولة اللبنانية، إلى المدن والقرى، والتهديد بتهجير السكان.

في المقابل، لمست إسرائيل أيضاً حقيقة أن خريطة التحالفات الداخلية للمقاومة وتكاملها مع الجيش، استطاعت تعطيل الكثير من المخططات الإسرائيلية، بأقل كلفة، وهي التي هدفت إلى استنزاف المقاومة وإشغالها في جبهتها الخلفية. وينبع تركيز تل أبيب على الجيش اللبناني، أيضاً، من افتقارها إلى أوراق داخلية فاعلة تؤدي الدور المأمول إسرائيلياً، في مواجهة المقاومة، وهو ما دفعها للتوجه إلى الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الجيش، بهدف الضغط عليه وعلى الحكومة، ولإحداث انقسامات في الداخل اللبناني.

على هذه الخلفية، عمدت إسرائيل إلى محاولة «تجريم» الجيش اللبناني وإثبات تعاونه مع المقاومة - حزب الله، كما نصت التقارير الإعلامية الاسرائيلية. وفي موقف يعكس مستوى التحريض على الجيش ونشاطه العملاني، كشفت صحيفة معاريف، أيضاً، عن أن إسرائيل نقلت للولايات المتحدة شهادات وملفات استخباراتيّة حول ضباط لبنانيين، تزعم خلالها، أنهم «ينفّذون تماماً ما يطلبه حزب الله منهم»، وهو ما يشير إلى أن إحدى أهم العقبات أمام إسرائيل تكمن في التكامل بين الجيش والمقاومة.

مع ذلك، يعكس رفض الولايات المتحدة للطرح الإسرائيلي بخصوص الجيش اللبناني، كما أكد السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة، وجود تباين في التكتيك بين واشنطن وتل أبيب، رغم أن هدفهما واحد بخصوص إخضاع المقاومة وفرض الهيمنة الإسرائيلية والأميركية على لبنان. ولم يكن دانون يحتاج لشرح خلفية الرفض الأميركي وأهدافه، سوى بضع كلمات نقلتهما صحيفتا معاريف و«إسرائيل اليوم» وغيرهما من وسائل الإعلام الإسرائيلية، بالقول إن واشنطن ترى في الجيش اللبناني «هدفاً يمكن العمل معه»، وهو ما يتقاطع مع ما عبّر عنه مصدر إسرائيلي سياسي رفيع المستوى قبل أيام بقوله إن هناك «علاقات عسكرية وثيقة تربط الولايات المتحدة بلبنان، ولا توجد أي مصلحة في الدفع والتسبب بتقويضها».

أما في انعكاسات هذا التباين على الموقف الإسرائيلي، فقد كان واضحاً أن هذا الفشل شكل صفعة جديدة للمخطط الإسرائيلي الذي يبدو أنه كان على نار حامية. هذه الصفعة برزت مؤشراتها في تلاقي التقدير الذي أوردته صحيفتا «إسرائيل اليوم» ومعاريف حول ذلك، إذ رأت الأخيرة أنّ «من الممكن أن يؤدي هذا الخلاف إلى الإضرار بالردع الإسرائيلي في مقابل حزب الله». وفي الإطار نفسه، وصفت صحيفة «إسرائيل اليوم» هذا التباين بأنه «صعب ومقلق»، وأنه هو الذي دفع نتنياهو إلى إجراء محادثات مستعجلة مع وزير الخارجية الأميركي في بروكسل.

تقرير

سوزان الحاج «الويكيليكسيّة»... سعت لاختراق هواتف اللبنانيين؟

رضوان مرتضى

من كان يتوقع أن اسم رئيسة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية السابقة، الرائد سوزان الحاج، وارد ضمن رسائل مسرّبة كان موقع «ويكيليكس» قد نشرها عام 2015؟ إحدى تلك الرسائل تتحدّث عن أنّ مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، التابع لقوى الأمن الداخلي في لبنان، كان يسعى لشراء برنامج «Galileo» المعدّ لاختراق الأجهزة الخلوية. سعر ذاك البرنامج يبدأ من نصف مليون يورو، في الحدّ الأدنى، بحسب ما تبيّن المحادثات المسرّبة بين المكتب في لبنان وشركة قرصنة تتّخذ من إيطاليا مركزاً لها. يتبيّن من خلال رسائل بريدية إلكترونيّة مسرّبة للمحادثات، بين المكتب المذكور وثلاثة من المسؤولين في شركة الاختراق «السيبراني»، أنّ البريد الإلكتروني الشخصي العائد لسوزان الحاج كان حاضراً في جميع تلك المراسلات. لم تستجب الشركة، بداية، للإفادة عن أي سؤال قبل موافقة الحاج على توقيع «non disclosure agreement» (بهدف الحرص على السرية)... لكن بعد التوقيع، ستُبلغ الشركة «مكتب المعلوماتية» بمواصفات الـ«Galileo software»، تكشف عن سعره الأولي، الذي يرتفع تبعاً للمواصفات المطلوبة. يظهر كلّ ذلك في رسائل البريد الإلكتروني المسرّبة، المؤرّخة في 26 آذار 2015 والتي تحمل الرقم 230335. هي مُرسلة من الجانب الإيطالي باسم شخص يدعى عماد شحاتة، باللغة الإيطالية، تحت عنوان: «طلب برنامج معلومات».

وردت تلك الرسائل من ضمن أكثر من مليون رسالة إلكترونيّة سرّبها موقع «ويكيليكس» في 8 تموز 2015. أكثر من مليون رسالة مرسلة عبر البريد الإلكتروني تتعلّق بأجهزة تنصّت وفرق قرصنة إيطالية. تكشف تلك الرسائل جوانب من آليات العمل الخفي في تلك الصناعة، المثيرة للجدل عالمياً، المرتبطة بالتنصّت والقرصنة.

عملية بحث بسيطة بيّنت أنّ شركة «Hacking team» متخصصة بتأمين برامج «سيبرانيّة» (بعض الدول من زبائنها الكبار). مزيد من البحث يكشف أن تلك الشركة، وبحسب موقعها، الزمتها الحكومة الإيطالية بعدم بيع برامجها في إيطاليا أو لأي دولة ضمن الاتحاد الأوروبي. التسريبات تكشف أن دولاً مستفيدة، كزبائن لتلك الشركة، منها السعودية والإمارات وتركيا والبرازيل ونيجيريا والولايات المتحدة الأميركية وغيرها.

أما بالنسبة إلى برنامج «Galileo» المذكور، فيتبيّن أنّه برنامج كمبيوتر يُستخدم لاختراق كافة أنواع الهواتف الخلوية، بما فيها «آيفون» و«بلاك بيري». يُعتبر من أكثر البرامج السرّية فعالية ضمن التكنولوجيا «السيبرانيّة» الهجومية. بإمكانه تسجيل كافة الاتصالات الهاتفية المجراة عبر الهاتف الذكي، أياً كان نوعه. كذلك بإمكانه تسجيل وإرسال جميع الصور والمحادثات، إضافة إلى تحكمه بالكاميرا وبالميكروفون الخاص بالهاتف. برنامج «Galileo» بإمكانه فكّ تشفير الملفات والمحادثات المشفّرة عبر البريد الإلكتروني، أو عبر أي تطبيق، وكذلك يُسجّل المكالمات المجراة عبر تطبيق «سكايب» بالصوت والصورة. أكثر من ذلك، بإمكانه اختراق النُظم الدفاعية الحديثة للمؤسسات والحصول على كل البيانات (بما فيها كلمات المرور وتاريخ البحث).

في المحادثات (اللبنانيّة) المسرّبة، تُبلغ الرائد الحاج الشركة أنّ غايتها من الحصول على البرنامج هي «الاستفادة منه لمصلحة البلد». تقول إنّه سيُساعد «المكتب» في تحقيقاته. وفي المحادثات نفسها،

> **برنامج «Galileo» الذي سعت الحاج لشرائه يُستخدم لاختراق كافة انواع الهواتف الخلوية الذكيّة**

يعرض ممثل الشركة، المدعو عماد شحاتة، على الرائد الحاج اللقاء في مدينة ميلان الإيطالية، قبل أن يقترح مدينة دبي، وذلك نتيجة عدم موافقة الطرف اللبناني، الذي كان يصرّ على أن يكون اللقاء في بيروت. إلى هنا كلّ شيء بحسب وثائق مسرّبة منذ أكثر من 3 سنوات. اليوم، وإثر الفضيحة الأمنيّة التي ارتبطت باسم الحاج، حيث «فُبركت» تهمة تعامل مع العدو الإسرائيلي لمواطن بريء، نكون أمام أسئلة لا بدّ من طرحها: هل كانت الحاج، بتواصلها مع الشركة الإيطالية المذكورة، تفعل ذلك «من رأسها» أم بتكليف من مؤسستها الأمنية؟ إن كان ذلك، بالأصل، بتكليف من المؤسسة، فهل تقصّى المعنيون إن كانت الحاج قد التزمت ما كُلّفته، أم أنّها «شطحت» بعيداً؟ هل ما كانت تفعله، أو تنوي فعله، يعود فعلاً «إلى مصلحة البلد» أم إلى مصالح أخرى؟ هل تطرّقت التحقيقات، التي أجريت مع الحاج، والقضيّة عموماً ما زالت أمام القضاء، إلى تلك التفاصيل أم أن لا علم لأحد بها؟ مسألة التجسّس على هواتف خلويّة، هكذا بالمطلق، ليست تفصيلاً يُمكن العبور فوقه، هذا لو كان الأمن في بلادنا بلا «فبركات» وفضائح ثقيلة، فكيف وهو كذلك؟ على وزارة الداخليّة أن تُجيب عمّا يُمكن من تلك الأسئلة، كذلك على المؤسسة الأمنيّة أن توضح، فضلاً عن القضاء الذي، في دولة القانون والمؤسسات طبعاً، سيكون عليه أن يتحرّك للتقصّي ما إن كان هناك من مسّ، أو يمسّ الآن، خصوصيّات اللبنانيين بذلك النحو. الحديث أقرب إلى «الأمن القومي». أخيراً، هل يُمكن أن نتوجّه إلى النوّاب، كلّ النوّاب، الذين يمثّلون الشعب الحامل للهواتف الذكيّة، بطلب توجيه أسئلة إلى المعنيين عن هذا الأمر؟ ليست هذه الأسئلة نكاية، أو تسلية، أو افتراءً حتماً، بل هي «لحماية البلد» حقّاً. من حق دافعي الضرائب، كما يقال، أن يعرفوا إلى ما أفضت تلك المُراسلات السرّيّة... التي لم تعد سرّيّة.

إيطاليا الزمت الشركة بعدم بيع برامجها على اراضيها او في اي دولة ضمن الاتحاد الاوروبي (مروان طحطح)

ليس جديداً أن نسمع عن «احتمال» تجسّس أجهزة أمنية، في دولة ما، على مواطنين من خلال الهواتف الذكيّة. سمعنا عن ذلك، سابقاً، في لبنان. لكنّ ذكر وثائق مُسرّبة أن الرائد سوزان الحاج، عبر المكتب الأمني الذي كانت تترأسه، مرتبطة بشركة قرصنة «سيبرانيّة» دوليّة، بغية شراء برامج تجسّس متطوّرة، امر يدعو الى القلق... والكثير من الأسئلة

قضية

شكّل إقفال معمل «ميموزا» وتوقيف صاحبه بجرم تلويث الليطاني اختباراً للنيات الحقيقية للدولة وأحزابها تجاه كارثة النهر التي تهدد صحة الآلاف. مسؤولية المصانع عن التلويث، مثبتة بالكشوفات الميدانية منذ ثلاثة عقود. مع ذلك، يجد أصحابها مخارج مباشرة وغير مباشرة للتهرب من وقف التلوث

تلويث الليطاني

الإدعاء على ستة معامل جديدة: على خطى «ميموزا»؟

آمال خليك

يستمع النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم اليوم إلى صاحب معمل «ميموزا»، رئيس بلدية قاع الريم، وسام التنوري، بجرم تلويث نهر البردوني بناءً على دعوى المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. وكان وزير الصناعة حسين الحاج حسن، قد قرّر إقفال المعمل مؤقتاً، كما أقفله إبراهيم بالشمع الأحمر إلى حين تطبيق موجبات الالتزام البيئي للمنشآت.
وردّاً على الحملات التي هاجمت قرار الإقفال لناحية حقوق العمال، شدّدت مصادر مواكبة للقضية أن «على

> «ميموزا» ملزم بدفع رواتب عماله حتى تسوية أوضاعه لأن الإقفال لأسباب تقنية لا مالية

رب العمل أن يستمر في دفع رواتب العمال إلى حين تسوية أوضاعه، لأن الإقفال مؤقت لأسباب تقنية وليس بناءً على أزمة مالية». ولفتت المصادر إلى أن للمعمل وأصحابه سجلاً حافلاً في التقارير الرسمية حول تلوث الليطاني والبردوني وبحيرة القرعون. ففي نيسان 1994، تضمّنت توصيات تقرير «لجنة منع تلوث بحيرة القرعون» إلزام المعمل «بتركيب محطات لمعالجة وتكرير المياه المصرَّفة منها»، وهو ما لم يحدث قطّ.
إلى ذلك، تبلّغت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، أول من أمس، من النائب العام الاستئنافي في البقاع، منيف بركات، ادعاء النيابة العامة في الخامس من الشهر الماضي على ستة مصانع في قضاء بعلبك بتهمة تلويث الليطاني والمصانع الستة، هي: «شركة ألبان لبنان - كانديا»، «شركة الخيرات للصناعات الغذائية»، «سليمان غروب» (مجبل باطون)، «شركة مرتضى للأحجار ونشر الصخور»، «تندر بول (مسلخ فروج)، «شركة الريف التجارية (كبيس ومخللات) و«شركة تبارك» (مربيات ومخللات).

دعوات إلى التظاهر اليوم امام غرفة زحلة ضد الملوّثين (علي حشيشو)

الادعاء جاء بناءً على إخبار من المصلحة الوطنية لنهر الليطاني التي بات في إمكانها الادعاء على هذه المعامل، وهو ما ستقدم عليه اليوم، بحسب رئيسها سامي علوية، بالادعاء على أصحاب معمل «ألبان لبنان - كانديا» بتهمة تلويث الليطاني في منطقة حوش سنيد (قضاء بعلبك). وكان المعمل قد تعهد أخيراً بالقيام بإجراءات أولية لمعالجة التلوث الصناعي والنفايات الناتجة من مزارع الأبقار التي كانت تصبّ في النهر لسنوات من دون معالجة. لكن مراقبي المصلحة قدموا أدلة تفيد بأن «كل ما فعله هو تغيير شكل التلوث من مجرور مكشوف إلى قسطل يحمل المياه العادمة والروث إلى حفرة صحية تصبّ في النهر».
وفي انتظار تحديد النائب العام الاستئنافي في البقاع موعداً لجلسة استجواب أصحاب المعامل الستة، يمثل أمام القاضي المنفرد الجزائي في زحلة، غداً، ممثلون عن 35 مصنعاً في قضاءي زحلة والبقاع الغربي، بجرم تلويث الليطاني بناءً على دعوى مقدمة من المصلحة. كذلك يمثل ممثلون عن 38 مصنعاً في القضاءين، أمام القاضي نفسه في الدعوى ذاتها الخميس المقبل. الجلستان تعقبان جلستين سابقتين أرجئتا لتصحيح الخصومة وإتمام التبليغات وتعيين خبير وتسلّم المنفرد الجزائي اتخاذ مجموعة من المحاكمات تجري في وقت تواصل فيه المصانع المدّعى عليها جرم التلويث، ما دفع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى تقديم كتاب للقاضي يطلب «فرض موجبات لمنع المدعى عليهم من تلويث الليطاني وإقفال محالّهم إلى حين صدور الحكم أو تطبيق موجبات الالتزام البيئي». ولفت الكتاب إلى أن «قانون أصول المحاكمات الجزائية أجاز لكل من قاضي التحقيق والقاضي المنفرد الجزائي اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحتياطية التي تساهم في التخفيف من وطأة الجرم أو الحد منه. وفيما كان على النيابة العامة الاستئنافية القيام بتلك الإجراءات، فقد استبدلت بها تعهداً صادراً عن المدعى عليهم بإزالة أسباب التلوث الصادر عنهم، لكنهم لم يلتزموا».
يذكر أن قانون المياه الرقم 77 (2018/4/13) فرض «على كل صاحب منشأة صناعية التقيد بأحكام قانون حماية البيئة ووجوب التقدم من المراجع المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون لتسوية أوضاعها تحت طائلة سحب التراخيص الممنوحة لهم سابقاً». واللافت أن القانون نفسه «أجاز للمرفق العام للصرف الصحي أن يرفض توصيل المياه المبتذلة غير المنزلية إذا كانت طبيعة تلك الفضلات، أو حجمها، تؤدي إلى خلل في عمل منشآت الصرف الصحي ومعالجة المياه المبتذلة». وأخضع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تؤدي طبيعة نشاطاتهم إلى تلويث أو زيادة في نسبة تلوث المياه أو ترد في الوسط المائي إلى بدل تعويض يُحدَّد بمرسوم ويخصَّص لتمويل التدابير التي على الإدارة اتخاذها وتأمين المحافظة على البيئة المائية.
الدولة كانت أول من انقلب على أحكام هذا القانون. إذ عمدت، بدلاً من تطبيق قاعدة «الملوث يدفع»، إلى اعتماد قاعدة «مكافأة الملوث» من خلال منح كبار الملوّثين قروضاً مدعومة من مصرف لبنان من دون تنفيذ مشاريع المعالجة الخاصة بها.
إلى ذلك، وزّع أمس بيان باسم «أهالي زحلة والبقاع الأوسط» دعوا إلى التظاهر عند العاشرة صباح اليوم في وجه المصانع الملوّثة للبيئة أمام غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة «للعلن معاً موقفنا الرافض لتلويث مجاري الأنهر، والتصدي لأصحاب المصانع والمعامل الذين يخططون للقضاء على البقية الباقية من بيئتنا السليمة».

تقرير

مدارس «المقاصد» في صيدا: لا رواتب لـ 700 معلّم وموظّف!

نحو 700 معلم وموظف في أربع مدارس تابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، في صيدا، لم يقبضوا رواتب شهر تشرين الثاني الماضي حتى الآن، فيما أقرّ المجلس الإداري للجمعية بعجزها عن «التنبؤ بموعد الدفع». وفي كتاب للمجلس وجّهه الى المعلمين والموظفين، ردّاً على كتاب رفعه هؤلاء للسؤال عن رواتبهم، عزا التأخير الى أن «هناك تناميا كبيراً في الاستحقاقات المالية الشهرية في مقابل تباطؤ شديد في تسديد الأقساط، ما أدى إلى نقص في السيولة وانعكاس ذلك على انتظام تسديد الرواتب».
والمدارس الأربع هي : «مدرسة حسام الدين الحريري»، «ثانوية المقاصد»، «مدرسة الدوحة» (مدارس غير مجانية) و«مدرسة عائشة أم المؤمنين» (مدرسة خاصة شبه مجانية).
التأخير في تسديد الرواتب أثار أبرموه مع الجمعية، في شباط 2017، بأن لا يتقاضوا سلسلة الرتب والرواتب منذ 21 آب حتى 31 كانون الأول 2017، أي 4 أشهر و10 أيام، في انتظار إيجاد حلول لـ «العجز» المالي الذي تعاني منه الجمعية.
في اتصال مع «الأخبار»، عزت مصادر في المجلس الإداري عدم دفع الرواتب إلى نقص السيولة كما جاء في كتاب الجمعية، نافية أن تكون الجمعية مدينة أو في حالة إفلاس. وأكّدت أن الاستثمارات والعقارات لا تغطي عجز المدارس، فـ«مدرسة عائشة أم المؤمنين» وحدها تخسر أكثر من مليار ليرة، باعتبار أنها مدرسة شبه مجانية ولا تتقاضى منحها من الدولة التي تبلغ نحو 3 مليارات ونصف مليار ليرة.
ولفتت الى أنّ مجموع الأقساط التي لم تدفع عن العام الدراسي الماضي 2017 ـ 2018 بلغ ملياراً و200 مليون ليرة، في حين لم يُدفع مليار و800 مليون ليرة من القسط الأول لهذا العام. وقد أرسلت الجمعية إنذارات للمتخلفين عن الدفع عن العام الماضي، وليس عن هذا العام كما أشاع البعض، وتعهد المنذرون لدى كاتب العدل بدفع الأقساط، لكنهم لم يدفعوا شيئاً.
ماذا عن التوسعة وتأهيل مباني الجمعية؟ تؤكد المصادر أن هذه الأعمال ليست على نفقة الجمعية، مشيرة الى أنّ «عدداً من المتموّلين والخيّرين» يتبرعون بتكاليفها.
المعلمون اجتماعاً، اليوم، لمناقشة الخطوات اللاحقة.
وكان المعلمون ارتضوا في اتفاق حفيظة عدد من المعلمين والموظفين، خصوصاً أنّه، بحسب بعضهم، «لا يحصل للمرة الأولى. فمنذ نيسان الماضي، لا نتقاضى رواتبنا قبل اليوم العاشر من كل شهر بحجة نقص السيولة، في حين أن لدى الجمعية الكثير من الاستثمارات والعقارات، وتنفذ حالياً عدداً من المشاريع لتأهيل أو توسيع بعض مبانيها». ولأنه «ما في باب ضو» بشأن موعد الدفع، دعا بعض الموظفين إلى الحوار مع لجنة الأهل للبحث في حل المشكلة، خصوصاً أن بعض الأهالي المتخلفين عن الدفع من المتمولين، فيما ينتظر أن يعقد

مجموع الأقساط التي لم تدفع عن العام الدراسي الماضي بلغ 1,2 مليار ليرة

رقم اليوم

122 مليار

ليرة لبنانية

هي قيمة 13 ألفاً و285 طناً المشروبات الكحولية استوردها لبنان العام الماضي، وفق أرقام مديرية الجمارك اللبنانية، تشمل أنواعاً مختلفة من النبيذ، مخاليط المشروبات الفخرة، ويسكي، فودكا، مشروبات كحولية معطرة وغيرها. في المقابل، صدّر لبنان خلال العام نفسه 3724 طناً من المشروبات بقيمة 36 ملياراً و312 مليون ليرة. أبرز الدول التي يستورد منها لبنان المشروبات الكحولية، ألمانيا (1825 طناً بقيمة 4 مليارات و457 مليون ليرة)، وإيطاليا (562 طناً بقيمة أربعة مليارات و132 مليون ليرة)، وروسيا (507 أطنان بقيمة ملياري ليرة).
(تصوير علي حشيشو)

تقرير

دجاج نافق في جبيل
وباء أم «مشكلة داخلية»؟

«دجاج نافق بين المنازل في حصارات (قضاء جبيل)». كلماتٌ قليلة، كانت كافية لإثارة قلق الأهالي، من «وباء» جديد ينتشر في منطقتهم. زادت المخاوف مع صدور بيان، السبت، عن وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا توينى، وصف فيه ما جرى بأنه «كارثة صحية وبيئية». فأصحاب المزارع رموا كميات من الدجاج النافق بين المنازل، وفي السفوح»، واتصل بوزير البيئة طارق الخطيب «لأخذ التدابير الفورية. ونريد أن تكشف وزارة الصحة فوراً على هذا الجرم، الذي يُشكّل أخطاراً مرضية وبيئية».
التصعيد استُكمل صباح أمس، مع دعوة التيار الوطني الحرّ إلى الاعتصام. ولكن، ما لبث أن تراجع عن الدعوة وألغى الاعتصام، مع زيارة قائمقام جبيل نتالي مرعي خوري للبلدة، ومتابعتها الموضوع. فقد رافقها في زيارتها كلّ من النائب سيمون أبي رميا، رئيس قسم الصحة الدكتور شوقي الحلو،

> المحافظ منع بيع الدجاج من أي مزرعة في بلدة حصارات

مستشار وزير الدولة لمكافحة الفساد وديع عقل، ممثل وزارة الزراعة الطبيب البيطري كمال غوش، آمر فصيلة جبيل في قوى الأمن الداخلي الرائد كارلوس حاماتي، ومختار حصارات الياس الحويك. وقد جرى أخذ عينات من الدجاج في مزارع البلدة، لمطابقتها مع الدجاج النافق وتحديد أسباب ما حصل. كما أصدر محافظ جبل لبنان القاضي محمود مكاوي تعليمات بعدم بيع الدجاج من أي مزرعة دواجن في حصارات قبل صدور نتائج الفحوصات. وسيزور فريق فني من وزارة البيئة البلدة اليوم لوضع تقرير مُفصل.
النائب سيمون أبي رميا أوضح في اتصال مع «الأخبار» أنّ هناك سبع مزارع للدواجن في حصارات. وقد نفقت قرابة ألف دجاجة في إحداها، فقام صاحبها بحفر 3 أمتار في الأرض، «ودفن الدجاجات النافقة بين طبقتين من الكلس قبل أن يطمرها بالتراب». إلا أن أحد جيران صاحب المزرعة، وبسبب خلافات شخصية بينهما، أطلع القوى الأمنية والوزارات المعنية على ما حصل. أبي رميا لفت إلى أنّه «من حيث المبدأ، لا يجوز أن تنفق 1000 دجاجة، ويدفنها صاحب المزرعة من دون إبلاغ الجهات المسؤولة»، إلا أنه «يجب في الوقت نفسه عدم تضخيم المسألة وخلق حالٍ من التوتر، قبل أن تصدر نتائج التحليل ويتبين السبب الحقيقي وراء نفوق الدجاج، إن كان وباءً أو مشكلة خاصة بالمزرعة المعنية».

(الأخبار)

مفكرة

تعقد هيئات من المجتمع المدني في بعلبك، الثانية عشرة ظهر غد في مقر نقابة الصحافة في بيروت، مؤتمراً صحافياً للمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 2001/34 حول إنشاء مبنى للمحافظة في ثكنة غورو، ورفض إقامة مبنى المحافظة في جرود بعلبك.

■■■

«التحية لشهداء فلسطين» عنوان اللقاء الذي دعت إليه «الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة»، الحادية عشرة صباح غد، في دار الندوة، الحمرا - خلف قصر البيكاديللي.

■■■

تقيم «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) استقبالاً رسمياً في الذكرى الحادية والثلاثين لانطلاقتها بعنوان «ثابتون وعيننا على الوطن»، في فندق غولدن بلازا، الخامسة مساء غد.

■■■

«شاتيلا بعيونًا» عنوان الفعالية التي تنظّمها جمعيّة «بسمة وزيتونة» عن مخيّم شاتيلا للاجئين «في عيون من يحبّونه»، السابعة مساء غد على مسرح المدينة. تتخلّل الفعالية أعمال فنيّة واستعراضيّة لمواهب شابة من المخيّم في محاكاة لواقعه، منها: معرض «To Shatila» لمجسّم عن المنطقة، وفيلم «خلف الصورة حكايا»، ومسرحية «كافور».

■■■

ضمن فعاليات أسبوع اللغة العربية، دعا مقهى «ة مربوطة» في الحمراء، إلى ندوة بعنوان «حروف وسطور»، عن شكل الحرف العربي وتطوّره والعلاقة بين اللغة والحرف والشقّ الجمالي فيه، يقدّمها الفنان التشكيلي عقيل أحمد. بعد غد الأربعاء، السادسة والنصف مساء في مساحة المكتبة في المقهى.

■■■

استقبل رئيس بلدية صيدا محمد السعودي، في القصر البلدي، الطالبة المتفوقة رغد إبراهيم الخطيب (8 أعوام) التي أحرزت اللقب العالمي في

الحساب الذهني الفوري 1st Runner Up عن مستوى Higher A، خلال المسابقة الدولية في ماليزيا، بعد منافسة مع أكثر من 3500 تلميذ من 82 دولة.

■■■

دعت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد، إلى جلسة تدريبية حول مشروع قانون «الشفافية في قطاع النفط والغاز»، بعد غد الأربعاء، الرابعة والنصف عصراً في فندق راديسون بلو - فردان.

الكرة الفرنسيّة

ستراتٌ صفراء على المدرجات
مشجعون ينقلون صوت الشارع إلى الملاعب

امتلأت مدرجات ملاعب ميشلان (أرشيف)

خمسة أسابيع مرّت على انطلاق احتجاج السترات الصفراء في فرنسا. وخلال هذه الفترة تمّ تأجيل عدد من مباريات الدوري الفرنسي لكرة القدم في مختلف الدرجات. كما طال هذا التأجيل الرياضات الأخرى. إذ باتَ كبير حصل خاصّة في المدن الفرنسيّة الكبرى، فيما من المتوقّع أن يتم تأجيل عدد من المباريات الإضافيّة قبل فرصة الأعياد. لكن ما حصل في مدينة كليرمون فيران كان مختلفاً. وتحوّل أصحاب السترات الصفراء من الشارع إلى مدرجات الملاعب

جاد طويله

لطالما عكست جماهير كرة القدم صوت الشارع على المدرجات. في مختلف دول العالم، هناك علاقة غير ودية بين الـ«الترابس» والقوى الأمنيّة. فالمشجعون الذين ينتمون للألتراس (المشجعون المتعصّبون)، دائماً ما يطلقون الشعارات المطلبيّة، ويتبنّون بالحرية من على مدرجات كرة القدم. يقول بعض المراقبين الفرنسيين، إن تأجيل مباريات كرة القدم خاصة في العاصمة باريس، ومدينة مارسيليا التي تعتبر ثاني أكبر مدينة فرنسية، هو لكي لا يتم إعطاء فرصة للمشجعين ليرتدوا السترات الصفراء على المدرجات، ويرددوا الشعارات المطلبية التي يُنادى بها في الشارع، وبالتالي يصل صوت هؤلاء أمام وسائل الإعلام العالمية التي تنقل هذه المباريات مباشرة لمئات ملايين الأشخاص حول العالم.

في منطقة كليمون فيران الواقعة في وسط فرنسا كان الوضع يوم السبت الماضي مختلفاً، تظاهرة للسترات الصفراء مقرّرة ضمن الفعاليات المنتشرة في مختلف المدن، وفي الوقت ذاته، مباراة في كرة القدم الأميركية «ركبي» تجمع فريق المدينة كليرمون أوفيرجن، ونادي نيوبور الويلزي، في إطار فعاليات البطولة الأوروبية للركبي. للمفارقة أن نادي المدينة يرتدي اللون الأصفر، وهو لون المتظاهرين في الشوارع. صباح السبت اتّخذ القرار، أرجأ المنظمون تظاهرتهم يوم الأحد (أمس) لكي يتمكّن أبناء المدينة من حضور المباراة وعدم تأجيلها على اعتبار أن الضيف هو ناد غير فرنسي، ولكي لا يؤثر هذا الأمر على فريقهم، وبالتالي يعودوا ويخسروا اللقاء. مدرجات ملعب ميشلان في المدينة امتلأت عن آخرها، وتحدّثت وسائل الإعلام الفرنسيّة عن أن المشجعين رددوا الشعارات المطلبية التي يرددها المتظاهرون في الشوارع للمطالبة بالإصلاح، وبإلغاء الضرائب. وقال منظمو التظاهرات في بيان لهم، إنهم لن يسمحوا لأنفسهم بمنع المشجعين من حضور المباراة، أو أن يتم وضع الجماهير بين خيارين، إمّا المشاركة في التظاهرات أو حضور المباراة بين فريق المدينة والفريق الويلزي. التنسيق كان كبيراً من منظمي

> شارك المشجعون في المباراة يوم السبت وتظاهروا مع أصحاب السترات الصفراء يوم الأحد

التظاهرات والتراس النادي، وهو ما أدى إلى إنجاح النشاطين، أي التظاهرة ومباراة الـ«ركبي»، وهذا إن دل على شيء، فهو على أن مطالب الجماهير تعكس مطالب وراي الشارع في فرنسا، كما في مختلف الدول الأخرى.

وبسبب رد فعل الناشطين والمشجعين، حظيت المباراة بمتابعة كبيرة من الإعلام الفرنسي، وهو ما انعكس إيجاباً على تحركات السترات الصفراء في المدينة، حتى أن أصحاب الأرض فازوا في المباراة بنتيجة (49 . 24)، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على المشجعين. وتظاهرة يوم أمس الأحد، شهدت حضوراً كبيراً قدّرته وسائل الإعلام بـ16 ألف متظاهر جابوا أرجاء المدينة، من دون حصول أعمال عنف. ويستعدّ مشجعو كرة القدم وباقي الرياضات في فرنسا الفرصة للمشاركة في التظاهرات أو للتعبير عن آرائهم، وتعاطفهم مع أصحاب السترات الصفراء من على مدرجات الملاعب الرياضية في مختلف المدن. وحتى مساء الأحد تم تأجيل أكثر من 12 مباراةً من مباريات الدوري الفرنسي لكرة القدم (الـ1). واعلنت الرابطة الفرنسية لكرة القدم أن تأجيل المباريات يتم بطلب من الشرطة الفرنسيّة التي بحسب الرابطة «تريد تركيز جهدها في نهاية الأسبوع على التظاهرات التي تُنظّم في مختلف المدن، ولا يكون هناك عدد كاف من رجال الأمن لتغطية المباريات». خاصة أن كل مدينة فرنسية يكون مقرراً أن تحتضن أكثر مباراة كرة قدم في مختلف الفئات، كما مباريات في باقي الرياضات.

ومن المتوقّع أن تستمر فعاليات التظاهر في مختلف المدن، وبالتالي أن يتم تأجيل عدد إضافي من المباريات، خاصة تلك التي ستُلعب أيام السبت، على اعتبار أن التظاهرات يكون لديها موعد ثابت هو يوم السبت. والمباريات التي يتم تأجيلها عادة، والتي من المتوقّع أن يستمر تأجيلها، هي التي تُلعب في المدن الكبرى، خاصة العاصمة باريس، وعاصمة الجنوب مارسيليا. وتتخوف الشرطة الفرنسية كثيراً من أي تظاهرات أو فعاليات في مدينة مارسيليا، على اعتبار أن عاصمة الجنوب تعتبر مدينة اليسار في فرنسا، وبالتالي صوت التظاهرات والمطالب الاجتماعية يكون مسموعاً أكثر. وبالتالي فإن تأجيل مباريات نادي مارسيليا ستكون أولويّة الأمن في فرنسا، لأن نبض الشارع هناك سيكون موجوداً على مدرّجات ملعب الفيلودروم، وهو الملعب الذي لطالما كانت أغاني المشجعين على مدرجاته، موجهةً ضد السلطات، وضد الأغنياء الذين تمثلهم العاصمة باريس، ونادي باريس سان جيرمان، الذي يملك أعلى ميزانية منذ سنوات، بفعل الدعم المالي القطري له.

تجربة منطقة كليمون فيران كانت ناجحة، شارك المشجعون في مباراة فريقهم، وأوصلوا صوتهم من هناك، كما شاركوا يوم الأحد في التظاهرات المطلبية، والأكيد أنه مع عودة عجلة الدوري، ستكون مطالب السترات الصفراء حاضرة على معظم المدرجات خاصة مدرجات «الجنوب» في كل ملعب، حيث يوجد الـ«الترابس» الذي ينقل نبض الشارع إلى الملاعب، ومنها عبر شاشات التلفزة إلى العالم.

بوندسليغا

خيبةٌ جديدة تعرّض لها نادي لايبزغ. تمثّلت بخروجه من بطولة أوروبا للأندية «يوروبا ليغ». إقصاءٌ مبكر جعل باير ليفركوزن ممثّل ألمانيا الوحيد في البطولة الأوروبية الثانية. الخيبة الأوروبية تضاف إلى خيبات كثيرة يمرّ بها النادي الحديث نسبياً في ألمانيا، على مستوى الدوريات المحلية. مشروع طموح بات اليوم مهدداً بالسقوط

حلم لايبزغ يتلاشى
المتعةُ أهمّ من المال في ألمانيا

حسين فحص

احتاج لايبزغ في الجولة الأخيرة من اليوروباليغ، لفوز أمام روزنبورغ النرويجي ليتأهّل إلى دور الـ16، كما احتاج أيضاً إلى فوز نادي ريد بول سالزبورغ النمساوي على سيلتيك الاسكتلندي. تمكّن نادي ريد بول من تقديم خدمة كبيرة للنادي الألماني، وذلك بفوزه (2-1) على وصيف المجموعة. غير أنّ لايبزغ رفض الهدية، وخرج رسمياً من البطولة بعد أن مني بهدفٍ في الدقيقة 85، لتنتهي المباراة بنتيجة (1-1)، تعادلٌ على أرضه أمام فريقٍ لم يحقّق أي نقطة في المباريات الخمس السابقة من البطولة، وضعت علامات استفهام كثيرة حول الفريق، الذي كان وصيفاً في الدوري الألماني عام 2016.

الخدمة التي سعى نادي ريد بول سالزبورغ لتقديمها إلى نادي آر بي لايبزغ، تخطّت الجانب الرياضي لتتمحور حول شقّ العائدات الماليّة، حيث يرتبط الناديان بشركة ريد بول المصنّعة لمشروبات الطاقة. عانى الناديان من الارتباط بالشركة المؤسّسة أخيراً، حيث طرحت عام 2016 إمكانية منح أحدهما من المشاركة في البطولات الأوروبيّة تبعاً لقوانين الفيفا. يحظر الاتحاد الأوروبي الأندية ذات الروابط الوثيقة من اللّعب في أوروبا في نفس الموسم، حيث يمنع أي ناديين يتبعان لمالك واحد من التنافس في المسابقات الأوروبيّة بنسخةٍ واحدة، تجنّباً للتلاعب بالنّتائج. في الحالات التي يحدث فيها ذلك، تُعطى الأولويّة للفريق المتوّج بلقب الدوري المحلي، وبما أنّ لايبزغ احتلّ المركز الثاني في الدوري الألماني موسم 2017 مقابل تتويج سالزبورغ بالدوري النمساوي، كان لايبزغ قريباً من عدم مشاركته في دوري أبطال أوروبا في الموسم الماضي. اشترت شركة ريد بول نادي سالزبورغ عام 2005، وقامت بإعادة تسميته باسم ريد بول سالزبورغ. قامت الشركة بعد ذلك بإعادة هيكلته ولعب دور الراعي فقط، دون امتلاك حصة كبيرة من النادي، ما جعل هيئة الرقابة الماليّة في اليويفا تسمح بمشاركة الناديين أوروبيّاً، نظراً لعدم خرقهما المادة 5 بشأن نزاهة المنافسة.

تأسس نادي لايبزغ عام 2009 بدعم من شركة ريد بول. خلال سبع سنوات، صعد النادي من الدرجات الدنيا، لينجح عام 2016 في احتلال المركز الثاني في أول موسم له في البوندسليغا، أثار بروز النادي بين كبار الأندية الألمانيّة كراهية أغلب جماهير الدوري الألماني، حيث رأوا في لايبزغ نادياً ظهر بقوّة المال، وهو ما لا يتوافق مع ثقافة الكرة الألمانيّة. أراد ديتريش ماتيشيتز مؤسس شركة ريد بول إعادة تسمية الفريق ليصبح ريد بول لايبزغ، وذلك سيراً على خطى أندية السابقة كفريق نيويورك ريد بولز وريد بول سالزبورغ. غير أنّ قانون «50 + 1» الذي يحمي الكرة الألمانية ويحافظ على ثقافتها، حال دون تحقيق ذلك، بفعل وجود مادة ضمن هذا القانون تفيد بأنه لا يسمح للفرق الألمانيّة بأن تغير اسمها تبعاً للشركة الراعية. للتحايل على القانون، قام ماتيشيتز بتغيير اسم الفريق إلى «Rasen Ballsport Leipzig»، مختصراً الاسم بـ«RB LEIPZIG»، بغية الترويج للمنتج ريد بول. أثار القانون «50 + 1» إزعاج المؤسّس بعدما لمس صعوبة الاستثمار في

لم يتجاوز أعضاء النادي الـ20 شخصاً بسبب سياسة الإدارة (أرشيف)

الدول الأخرى بحرية شبه مطلقة تعود بالمنفعة المادية عليهم. الوضع مختلف في ألمانيا، حيث يحظى المشجّعون بنسبة كبيرة من ملكيّة النادي تخوّلهم التأثير على قرارات الإدارة. يصبح المشجعون أعضاء

> حاول رئيس نادي لايبزغ الالتفاف على قوانين كرة القدم في ألمانيا لتحقيق أرباح مالية

بنسبة 51% بعد دفعهم رسوماً تقدّر بـ100 يورو سنوياً لكل مشجّع. عضويّة من شأنها الحفاظ على أسعار البطاقات والتحكّم بأسعار الصفقات، نظراً لاهتمام المشجعين بالجانب الترفيهي للعبة، غير أنّ مالك نادي لايبزغ، تمكّن مرة أخرى من الاحتيال على القانون، حيث حدّد رسم العضويّة السنوي بـ800 يورو. مبلغٌ ضخم قلّص عدد أعضاء النادي لأقل من 20، في حين تمتلك بعض الفرق الألمانية أكثر من مئة ألف عضو.

تمثّل مشروع النادي بوضع ميزانيّة ضخمة تعود على المالك بالألقاب والعائدات الماليّة. أسماءٌ تزعرعت سويّاً منذ بداية التأسيس، كان لها الكثير من الأهمية في سبيل تحقيق الحلم. تألّق العديد من اللاعبين في موسم لايبزغ الأول في الدوري الألماني، أسماءٌ كتيمو فيرنر، ستيفن إيلسانكر، إيميل فورسبيرغ ونابي كيتا، جعلت كبار الأندية تتصارع على ضمّهم، وذلك بعد أن قادوا فريقهم لاعتلاء صدارة البوندسليغا بعد مرور 13 جولة برصيد 33 نقطة، ليتمكنوا في نهاية المطاف من تحقيق مركز الوصافة. انخفض مستوى الفريق بعد ذلك تدريجيّاً في الموسمين الماضيين نتيجة عدم تدعيم الصفوف، خاصة بعد انتقال لاعب المحور نابي كيتا إلى ليفربول. بين الحلم والواقعية، سقط فريق لايبزغ. بالرغم من وجوده للمرة الثالثة على التوالي بين فرق الطليعة، لا يزال الفريق بعيداً عن تحقيق الألقاب المحلية والأوروبيّة. السياسة التي اتبعها النادي بتنمية المواهب الشابة للمنافسة على الألقاب باءت بالفشل، حيث طغى نقص الخبرة على عاملَي المال والمواهب. يفتقد لايبزغ عنصر الخبرة. أندية عملاقة كبايرن ميونيخ وبروسيا دورتموند تمكّنت من تحقيق الألقاب نظراً لتوافر العوامل الثلاث ضمن صفوفها. بالرغم من دهاء إدارة لايبزغ، غير أنها لم تجد منفذاً يخوّلها إبرام صفقات بسعر ضخم، لنقل الفريق من مرحلة المنافسة على المقاعد الأوروبيّة إلى مرحلة المنافسة على اللقب. منّت الإدارة نفسها بالسير على خطى أندية مانشستر سيتي، تشيلسي وباريس سان جرمان، غير أنّ التحكّم بأسعار الصفقات مرتبط بعضوية باقي الفرق، التي تمثّلت قوتها بجعل كورنتين توليسو أغلى صفقة في تاريخ الدوري الألماني، وذلك مقابل 40 مليون يورو فقط.

لتحقيق الألقاب، يتوجّب على إدارة لايبزيغ تحسين كشافيها والعمل على بعض التغييرات الإداريّة، سيراً على خطى بروسيا دورتموند، النادي الذي يتصدّر الدوري الألماني بفارق 9 نقاط عن أقرب منافسيه، رغم قلّة بذخه في سوق الانتقالات الأخير.

حول العالم

دابل «تريبل دابل»!

استعاد فريق لوس أنجليس ليكرز توازنه بالفوز على مضيفه تشارلوت هورنتس بنتيجة (128-100) السبت الماضي ضمن دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين «NBA». وكان الفوز بفضل الـ«تريبل دابل» لكل من الـ«ملك» ليبرون جيمس والشاب لونزو بول. وسجل ليبرون جيمس 24 نقطة مع 12 متابعة و11 تمريرة حاسمة. أما بول فسجل 16 نقطة و10 متابعات و10 تمريرات حاسمة، وهو يخوض موسمه الثاني في دوري المحترفين برفقة الليكرز. فوز الأخير يعتبر كتعويض لخسارته في مباراته السابقة أمام هيوستن روكتس، الأمر الذي أدّى إلى رفع رصيده إلى 18 انتصاراً في 29 مباراة. وهذه المرّة الأولى التي يحقق فيها لاعبان من الفريق عينه «تريبل دابل» منذ 12 عاماً وتحديداً في 2007، عندما تمكن من تحقيق ذلك كل من جايسون كيد وفينس كارتر مع نيوجيرزي نتس، كما أنها المرة الثانية فقط في تاريخ ليكرز التي يحقق فيها لاعبان هذا الإنجاز في مباراة واحدة منذ عام 1982 مع ماجيك جونسون وكريم عبد الجبار.

سمولينغ يمدد عقده

مدّد نادي مانشستر يونايتد الإنكليزي عقد مدافعه كريس سمولينغ ثلاث سنوات ونصف. وأصدر نادي «الشياطين الحمر» بياناً قال فيه بأنه «يستعدّ مانشستر يونايتد للإعلان أن كريس سمولينغ قد وقّع عقداً جديداً مع النادي سيبقيه في صفوفه حتى حزيران/يونيو 2022 مع إمكانية تجديده لعام إضافي». أما اللاعب، فأعرب عن سعادته بتجديد العقد بقوله: «إنه موسمي التاسع مع النادي وأنا سعيد لمواصلة عملية تطوير مستواي مع الفريق». وأضاف «إنه فخر كبير الدفاع عن ألوان مانشستر يونايتد، وتركيزنا الآن منصبٌ على البرنامج المضغوط خلال فترة أعياد نهاية السنة (بوكسينغ داي)». وتُوّج سمولينغ بطلاً للدوري الإنكليزي مرتين مع مانشستر يونايتد وأحرز كأس إنكلترا مرة واحدة وكأس الرابطة مرة واحدة والدوري الأوروبي وخاض 307 مباريات في صفوفه منذ انتقاله إليه قادماً من فولهام عام 2010.

ملعب لوسيل في قطر

كشفت اللجنة العليا للمشاريع والإرث عن تصميم «ملعب لوسيل» الذي سيستضيف المباراتين الافتتاحية والختامية لبطولة كأس العالم 2022 لكرة القدم في قطر. وتبلغ سعة الملعب 80 ألف متفرج، وهو الأكبر بين الملاعب التي من المقرّر أن تستضيف النهائيات في قطر. وكُشف النقاب عن التصميم في حفل أقيم في مارينا لوسيل. وتتوقع اللجنة العليا الانتهاء من أعمال بناء الملعب عام 2020، ويتم تنفيذه من قبل تحالف يضم شركة «أتش بي كيه» القطرية وشركة سكك الحديد الصينية.

بطل الخريف

ضمن نادي بوروسيا دورتموند الألماني إحراز لقب «بطل الخريف» وذلك بعد أن فاز على ضيفه فيردر بريمن بنتيجة (2-1) قبل جولتين من انتهاء مرحلة الذهاب. وذلك ضمن الجولة الخامسة عشرة من الدوري الألماني «بوندسليغا». وبالانتصار السادس تواليا، رفع دورتموند رصيده إلى 39 نقطة معزّزاً الفارق إلى 9 نقاط مع أقرب ملاحقيه بوروسيا مونشنغلادباخ الذي تعادل سلباً أمام هوفنهايم، وبايرن ميونيخ الذي حقق فوزاً كبيراً على مضيفه هانوفر (4-0). وثأر دورتموند من فيردر بريمن الذي فاز عليه (2-1) في معقله «سيغنال ايدونا بارك» في الخريف الماضي للمرة الأولى في مباريات الفريقين الـ11 الأخيرة في هذا الملعب، وتسببت وقتها الخسارة في إقالة المدرب الهولندي بيتر بوش. وضمن رفاق القائد ماركو رويس لقب «بطل الخريف» من الدوري الألماني بسبب اتساع الفارق.

علاقة متوتّرة بين «بالو» وفييرا

يتصدّر المهاجم الإيطالي ولاعب نيس الفرنسي ماريو بالوتيلي العناوين في صحف فرنسا من جديد. تصرّف كان قد حدث سابقاً عندما كان «سوبر ماريو» كما يلقّب، لاعباً في صفوف مانشستر سيتي الإنكليزي. وقتها، حدثت مشادّة كلاميّة بين «بالو» ومدرب السيتي الإيطالي روبيرتو مانشيني. اليوم، يتكرر المشهد، ولكن هذه المرّة مع مدرب نيس الفرنسي الحالي، والنجم السابق لفريق أرسنال الإنكليزي باتريك فييرا.

قالت صحيفة «ليكيب» الفرنسية إنه تم تسريب فيديو من وثائقي للقناة الفرنسية «Canal +» قبل مباراة نيس أمام سانت-إيتيان (التي تم تأجيلها). إلّا أنّه تم حذف هذا التسريب من على مواقع التواصل الاجتماعي بسرعة، ولكن من شاهد الفيديو خلال الفترة التي تسرّب فيها، يلاحظ بأن علاقة بالوتيلي بفريقه نيس وبمدربه فييرا ليس على ما يرام. يشير الفيديو، والذي تبلغ مدّته دقيقة واحدة إلى حديث المهاجم الإيطالي بطريقة غير جيّدة عن زملائه مشككاً في قدراتهم. وقال بالوتيلي لمدربه فييرا: «الفريق لم يكن قادراً على لعب تمريرتين، فمن الصعب أن نؤدّي بهذه الطريقة، «ماريو بالوتيلي يريد الدعم، فقط يحتاج لأن تتحدث إليه»... هذا هو كلام لوسيان فافر المدير الفني السابق لنيس الفرنسي عن المهاجم الإيطالي. عاش ماريو إحدى أجمل فتراته في الوقت الذي كان فيه فافر هو من يتسلم زمام الأمور في نيس. الآن الأمر اختلف، وبالوتيلي بقي وحيداً في مدينة الجنوب، وها هو فافر يكتب التاريخ مع دورتموند. الجدير بالذكر، بأن ماريو يعاني من صيام تهديفي في الموسم الحالي، حيث شارك في 10 مباريات وفشل في التسجيل في أي منها. وكل ذلك كان في فترة ولاية الفرنسي باتريك فييرا. من جهتها أشارت صحيفة «ليكيب» إلى أنّ هذا الفيديو ربّما يعد مؤشراً جديداً هذه المرة على رحيل ماريو بالوتيلي عن صفوف نيس في نهاية الموسم الجاري. وهذا ما أكده رئيس النادي جان بيير ريفيير في وقت سابق. (الأخبار)

ويحتاج فقط لهدف من أجل كسر هذا الحاجز الذي يلازمه منذ انطلاقة الموسم الحالي.

الكرة اللبنانيّة

العهد يبتعد بالصدارة والأنصار يقترب من النجمة

جيلٌ واعدٌ منتظر

علي زين الدين

على عكس المواسم الماضية، برزت في بطولة لبنان الـ59 في كرة القدم مواهب شابة فُتحت أمامها الأبواب لتقديم نفسها. الفرق التي لا تنافس لا على الصدارة كانت الأكثر احتضاناً للاعبين الشباب. على الرغم من أن بعض اللاعبين لفتوا الأنظار، واحد فقط استدعيَ إلى المنتخب الوطني، هو حارس التضامن صور هادي مرتضى. مشاركة اللاعبين الشباب لم تأتِ فقط بفعل إيمان المدربين بهم، بل بمطالبة جماهير الفرق بإعطائهم الفرصة، فكان جمهور النجمة آخر المطالبين بالإعتماد على أبناء النادي، خاصةً بعد التعادل الأخير مع الغازية والخسارة أمام العهد.

بعيداً عن منافسة العهد والنجمة والأنصار، وقلّة مشاركة لاعبيهم الشباب في المباريات، كان متوقعاً أن يقدّم بعض اللاعبين الواعدين أنفسهم في البطولة، خاصةً في الفرق التي تمتلك معدّل أعمار صغيراً نسبياً. تلك التي تنافست بدورها على البقاء، فتحت المجال أمام هؤلاء اللاعبين للمشاركة بشكل أساسي، ولو أن بعض النتائج لم تخدم الفرق، إلا أنها اكتسبت شباباً قادرين على قيادة فرقهم نحو نتائج أفضل في مرحلة الإياب.

مدرب التضامن صور، والشباب الغازية، والراسينغ وطرابلس، أعطوا الفرص للاعبين، إمّا جُدُد على الساحة المحليّة، أو لم يأخذوا الفرصة في فرقهم التي انتقلوا منها بالإعارة. أبرز هؤلاء كان حارس التضامن هادي مرتضى (19 عاماً)، الذي أصبح أصغر لاعب في منتخب لبنان، بعدما استدعاه المدرب المونتنيغري ميودراغ رادولوفيتش إلى معسكر البحرين، برفقة ثلاثة حراس مرمى آخرين، وضمن قائمةٍ من خمسة حرّاس. الشاب الذي حافظ على نظافة شباكه خمس مرات، تعادل مع حارس طرابلس نزيه أسعد، وحلّ وصيفاً للدولي مهدي خليل، ولم تهتز شباكه سوى سبع مرات، هدفان منها من ركلتي جزاء. وفي التضامن أيضاً، برز إسم الظهير علي بحر (20)، الذي قدّم أداءً جيّداً في مركزه الجديد، علماً بأنه كان يلعب مهاجماً في الفئات العمرية ومنتخب الشباب. طرابلس الذي كان يقبع في المركز ما قبل الأخير لثمانية أسابيع، من دون أن ينجح لاعبوه في تسجيل أي هدف في سبع مباريات، وجد مدربه فادي عياد الحلّ في الوافد الجديد فؤاد عبد (18). سجّل هدفاً، صنع هدفين وحصل على ركلة جزاء. هو وزملاؤه الشباب عبد الله مغربي، وعبد الله عيش وخالد علي، لعبوا دوراً مهماً في صعود الفريق الشمالي إلى المركز الثامن.

مدرب الراسينغ رضا عنتر أعطى فرصةً كبيرةً للاعبين الشباب أمثال هادي خليل، وعلي فحص، ووليد شور ويوسف الحاج بدرجةٍ أقل. على الرغم من أن النتائج لا تخدم الفريق، إلا أن العمل جار على إيجاد توليفةٍ مناسبة قد تعيد الانتصارات إلى البيت الراسينغاوي. أما الشباب الغازية، ففاز بأفضل لاعب شاب خلال مرحلة الذهاب. صانع الألعاب خليل بدر (19) القادم من النجمة بالإعارة، هو أحد أفضل اللاعبين بشكل عام، بعدما ساهم في تسجيل ستة أهداف للفريق العائد إلى الدرجة الأولى. اللاعب الذي فاز مع «النبيذي» ببطولة الشباب، لم يجد لنفسه فرصة في الفريق الأول فانتقل إلى الغازية حيث لمع اسمه.

رهان المدربين على الشباب، لإيمانهم بهم أحياناً، وحتى لاضطرارهم إلى إشراكهم في المباريات أحياناً أخرى، نجح في الكثير من المناسبات. هؤلاء الذين تنتظرهم تصفيات قارّية بعد أشهر قليلة، ولم يجدوا اهتماماً من الاتحاد، الذي تأخّر في تعيين مدرب للمنتخب الأولمبي، ولم يوفّر مباريات دولية وديّة بعد، أو ينظّم معسكرات داخلية وخارجية، ونحن على أبواب المشاركة في تصفيات كأس آسيا في آذار 2019، التي تؤهّل إلى أولمبياد طوكيو 2020، تفوّقوا على الكثير من اللاعبين الدوليين.

حفّز الشباب الغازية نتائج لافتة في المراحل الأخيرة (عدنان الحاج علي)

> أصبح حارس التضامن صور هادي مرتضى أصغر لاعب ينضم إلى منتخب لبنان

العهد يبتعد

في أول مباراة له بعد تعيينه مديراً فنياً للنجمة، تعادل «النبيذي» مع مضيفه الشباب الغازية بهدف لمثله. تعادلُ أبعد النجمة عن المتصدر العهد بخمس نقاط، ودعا الجمهور إلى المطالبة باستبعاد بعض اللاعبين والاعتماد على الشباب، خاصةً بعد المستوى الذي قدّمه مهدي الزين في المباراة الأخيرة، وهو هدّاف بطولة الشباب، برفقة زميله محمود كعور، اللذين غابا عن معظم مباريات الفريق الأول. النجمة الذي بدا متأثراً بخسارته الأخيرة أمام العهد، تفاجأ بهدفٍ مبكر لحمزة سلامة، تأخّر الضيوف في الردّ عليه حتى منتصف الشوط الثاني عبر البديل علي علاء الدين، الذي يبدو أن دوره سيكون أكبر مع المدرب حجيج، في ظل احتمال استبعاد المهاجم البرازيلي فيليبي دوس سانتوس.

في صيدا حقق العهد فوزه العاشر على التضامن صور 2-1. هدفا حامل اللقب سجلهما حسين زين والبلغاري مارتن توشيف، فيما سجل المدافع داوودا ديوب هدف الضيوف الوحيد. «الأصفر» ختم مرحلة الذهاب بأفضل خط دفاع (4) وثاني أفضل خط هجوم (23) بعد الأنصار.

وبالنتيجة عينها تغلّب السلام زغرتا على طرابلس 2-1 على ملعب المرداشية، محققاً فوزه الثاني في البطولة. ويدين السلام بهذا الفوز لمهاجميه أليكس بطرس وأمادو نياس اللذين سجلا الهدفين، فيما سجل فؤاد عبد هدف طرابلس. وعلى ملعب مجمّع فؤاد شهاب في جونية، تعادل الراسينغ مع الصفاء بهدف لمثله. هدف الضيوف سجله حسن مهنا بعدما كان النيجيري ايمانويل اونييكا افتتح التسجيل للراسينغ. وفي آخر مباريات الجولة، أسقط الأخاء الأهلي عاليه مضيفه البقاع الرياضي بهدف وحيد سجّله أحمد حجازي. وكان الانتصار تغلّب على شباب الساحل بأربعة أهداف من دون مقابل في افتتاح الجولة.

جلسة اتحادية «دسِمة» اليوم

الإخاء يعترض على مشاركة أحمد مغربي

عبد القادر سعد

تعقد اللجنة التنفيذيّة للاتحاد اللبناني لكرة القدم جلسة لها اليوم وسيكون على جدول أعمالها العديد من البنود التي سيترتب عنها قرارات قد تطال أندية معيّنة. فمن مباراة النجمة مع العهد في الأسبوع العاشر من دوري الدرجة الأولى، إلى لقاء المبرة والبرج ضمن الأسبوع الحادي عشر لدوري الدرجة الثانية. كما كتاب نادي الإخاء الأهلي عاليه المعترض فيه على إشراك طرابلس للاعبه أحمد مغربي في اللقاء الذي جمعهما في الأسبوع العاشر.

مباراة النجمة مع العهد شهدت أحداثاً مؤسفة في دقائقها الأخيرة ما استوجب تدخّل لجنة الطوارئ في الاتحاد، وإيقاف جمهور النجمة مباراة واحدة كانت مع الغازية يوم السبت، على أن تستكمل اللجنة التنفيذية العقوبات التي ستتخذ بناءً على ما حصل في المباراة.

لقاء البرج مع المبرة شهد اعتداءً من جمهور البرج على إداريي المبرّة، ما قد ينتج عنه إيقاف للجمهور في حال ارتأت اللجنة التنفيذية ذلك.

أما كتاب الإخاء الأهلي عاليه فقصته طويلة. اللاعب أحمد مغربي غادر لبنان إلى عُمان حيث احترف في الدوري هناك قبل انطلاق الدوري اللبناني بأيام. غادر قائد فريق طرابلس من دون علم ناديه أو موافقته وحصل على بطاقته كلاعب من الاتحاد الدولي وليس بكتاب من نادي طرابلس وعبر الاتحاد اللبناني. لعب مغربي عدة مباريات في عُمان قبل أن يعود إلى لبنان حيث تمّت التسوية مع فريقه عبر اعتذاره على طريقة رحيله وقبول النادي للاعتذار خصوصاً أنه بأمسّ الحاجة إلى اللاعب. المباراة الأولى لمغربي كانت مع الإخاء الأهلي عاليه ضمن الأسبوع العاشر يوم الأحد 9 كانون الأول 2018 على ملعب بحمدون. فاز طرابلس 2 - 1 في مباراة استحق فيها الشماليون الفوز نتيجة العرض المتواضع للإخائيين. صدر تعميم الاتحاد منتصف الأسبوع الماضي وثبّت نتيجة المباراة. في عاليه، بدأ الحديث عن مخالفة ارتُكبت في المباراة بإشراك مغربي كونه احترف في الخارج ولا يحقّ له العودة إلى فريقه كلاعب هاوٍ إلا بعد ثلاثين يوماً على آخر مباراة لعبها في عمان. هذه المباراة كانت في 23 تشرين الثاني ما يعني أن مغربي لا يحقّ له اللعب كهاوٍ مجدداً إلا بعد هذا التاريخ.

يعتبر الإخاء مشاركة اللاعب أحمد مغربي مع طرابلس غير قانونية (عدنان الحاج علي)

الإخاء استند في كتابه الاعتراضي، الذي وجهه إلى الاتحاد قبل تثبيت النتيجة، إلى قانون اللعبة في مادته 3/1 التي تنص على «أي لاعب تم تسجيله كمحترف لا يمكن إعادة تسجيله كهاوٍ إلا بعد مرور ثلاثين يوماً على آخر مباراة خاضها كمحترف». هنا القانون واضح ويؤكّد وجود مخالفة. لكن طرابلس بدوره لم يقم بإشراك اللاعب إلا بعد أن وجّه كتاباً رسمياً إلى الاتحاد اللبناني يطلب فيه السماح بإشراك لاعبه مغربي مباشرة وليس في مرحلة الإياب (كما قيل)، وفق ما أفاد به أمين سر نادي طرابلس سليم ميقاتي لـ«الأخبار». وأشار ميقاتي إلى أن موافقة شفهيّة من الاتحاد حصل عليها النادي وبناءً عليها جرى إشراك اللاعب في اللقاء مع الإخاء. النادي الجبلي وفق عضو اللجنة الإدارية فيه علي عبد الخالق مصرّ على أن مشاركة اللاعب غير قانونية وأن النادي سيسلك الطرق القانونية لتحصيل حقه، خصوصاً أن حالة مشابهة حصلت سابقاً مع لاعب فريق شباب الساحل حسين الدر حين عاد إلى فريقه ولم يُسمح له باللعب.

لكن كيف يسمح الاتحاد لمغربي بالمشاركة رغم أن قانون الفيفا واضح؟ في 18 كانون الثاني 2015 عقدت اللجنة التنفيذيّة للاتحاد جلسة اتخذت فيها عدة قرارات. في محضر هذه الجلسة الذي حمل رقم 2015/26 جاء في البند رقم 8 فيه «نظراً للمراجعات العديدة والمتكررة حول أهليّة مشاركة اللاعبين الذين يلعبون خارج لبنان دون موافقة أنديتهم الذين لا يزالون مسجّلين على كشوفاتهم لدى الاتحاد، فقد تمّ التأكيد على أهليّة مشاركة هؤلاء اللاعبين مع أنديتهم طالما أنهم مسجلون على كشوفاتهم».

وعليه، فإن الجلسة الاتحادية لن تكون واحدة بجدول أعمال عادي، فهناك أكثر من قرار سيتم اتخاذه وقد تكون له أصداء كبيرة.

ناديه يُعتبر كأنه لم يغادر مطلقاً. واتخذ الاتحاد هذا القرار بناء على رغبة الأندية وحماية لها بعد تكرر حالات خروج لاعبين من دون موافقة أنديتهم وحتى لا ينتقلون إلى أندية أخرى لدى عودتهم.

وفي جلسة أخرى، جاء في محضر البند 12 «عدم الرد على كتاب نادي النجمة الذي يتضمن استفساراً حول قانونيّة مشاركة لاعب لبناني من الاحتراف الخارجي والذي لم يحصل على استقالته الدولي من قبل الاتحاد أو موافقة ناديه عند مغادرته بطولة الدوري العام بدون الحصول على شهادة الانتقال الدوليّة وذلك نظراً لوجود قرار سابق من اللجنة التنفيذيّة في هذا الموضوع».

القرار الأول أُخذ بحضور عضو اللجنة التنفيذيّة وائل شهاب الذي هو أمين سر نادي الإخاء الأهلي عاليه أيضاً حالياً. كان شهيّب في الجلسة ووافق على القرار الاتحادي، وهو الأمر الذي سيُسأل عنه في جلسة اليوم، خصوصاً بعد الكلام عن توجّه الإخاء للجوء إلى جهة خارجية. فمن المعلوم، أن توجّه أي نادٍ إلى الفيفا للتحكيم الرياضية سواء في لبنان أو الدولية منها.

وعليه، فإن الجلسة الاتحادية لن تكون واحدة بجدول أعمال عادي، فهناك أكثر من قرار سيتم اتخاذه وقد تكون له أصداء كبيرة.

ترتيب الدوري بعد الأسبوع الحادي عشر

#		الفريق	لعب	فاز	تعادل	خسر	له	عليه	الفارق	النقاط
1		العهد	11	10	1	0	23	4	19	31
2		النجمة	11	8	2	1	20	8	12	26
3		الأنصار	11	7	2	2	26	11	15	23
4		الإخاء الاهلي عاليه	11	5	2	4	12	13	-1	17
5		الشباب الغازية	11	3	3	5	14	16	-2	12
6		التضامن صور	11	3	3	5	9	11	-2	12
7		شباب الساحل	11	3	2	6	13	18	-5	11
8		طرابلس الرياضي	11	2	5	4	7	12	-5	11
9		السلام زغرتا	11	2	5	4	8	14	-6	11
10		الصفاء	11	2	5	4	9	18	-9	11
11		الراسينغ بيروت	11	1	5	5	10	16	-6	8
12		البقاع الرياضي	11	1	3	5	6	16	-10	6

استراحة

كلمات متقاطعة 3042

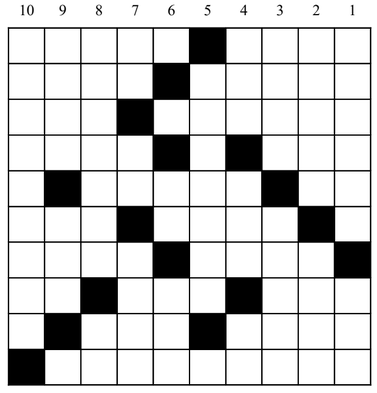

أفقيا

1- مدينة ساحلية ليبية وموقع عسكري في الحرب العالمية الثانية – جزيرة كويتية – 2- نبات عطريّ يُعرف بالحبق – عاصمة اسيوية – 3- أعلى قمة جبلية بتركيا كناية عن بركان نائم تغطيه الثلوج استقرت سفينة نوح على قمته – أرض واسعة فيها نبت كثير – 4- نوع موسيقى شعبية منتشرة في العالم – وقت بالأجنبية – 5- دقّ وفتّ وسحق – قبر تحت الأرض – 6- جزيرة إيطالية في المتوسط نفي إليها نابليون عام 1814 – مدينة سودانية على بحر الغزال – 7- رقّادي وغفوتي – عائلة رئيس وزراء بريطاني سابق – 8- عَبَ – أحَلّ المسألة أو العُقدة – لحم غير مطبوخ – 9- لطخه بالنجاسة – خيال ليلي – 10- مدينة اميركية عاصمة ولاية كاليفورنيا

عمودياً

1- مدينة لبنانية – من الحبوب – 2- عاصمة عربية – مطرب غاني مقيم في المانيا يغني الراب – 3- أرض واسعة – مدينة في روسيا على الأورال – 4- مادة سوداء تُطلى بها السفن وقيل هو الزفت – قبل عظيم – حيوان منزلي – 5- دولة أفريقية – 6- إسم موصول – فصل الولد عن الرضاع – 7- نعم بالأجنبية – خاصتك بالأجنبية – عاصمة دولة عظمى – 8- مدينة في جزيرة قبرص تُعتبر من أهمّ المناطق السياحية في الإتحاد الأوروبي – كسر الخبز بالأصابع كسراً صغيرة – 9- نسبة الى مواطن من بلد اسيوي – ظَرف مكان – 10- كتاب شهير لأفلاطون يبحث فيه عن العدالة وعن أفضل نظام سياسي لحكم المجتمع

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عين شمس – حوت – 2- هجم – عريف – 3- نهر الذهب – 4- أدور – هر – أخ – 5- لما – اب – اس – 6- نون – ينتش – 7- فر – عدن – أعكّ – 8- صاح – لامك – 9- انكوراج – أو – 10- فريد الأطرش

عمودياً

1- عين الصفصاف – 2- هدم – رانر – 3- نهروان – حكي – 4- شجار – وع – ود – 5- ممل – اندورا – 6- ذهب – ال – 7- عهر – لجا – 8- حرب – إنكا – 9- وَي – إستعمار – 10- تفاح – شاكوش

sudoku 3042

3		5			4	8		
				2			3	
9	8	2	6		7			1
	5	9	3	8				7
2								
7			5		2			6
		6			5		9	
	3		9				2	
4			2		5			3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3041

3	8	4	9	6	1	2	7	5
1	7	6	5	8	2	3	4	9
2	5	9	3	7	4	1	6	8
5	9	2	8	3	6	7	1	4
6	4	3	7	1	9	5	8	2
8	1	7	2	4	5	9	3	6
7	2	8	4	9	3	6	5	1
9	3	1	6	5	8	4	2	7
4	6	5	1	2	7	8	9	3

مشاهير 3042

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر مصري صعيدي (1929-1981) له عدد من الدواوين يعبّر فيها عن إرتباطه بالقرية والطبيعة واهتمامه بالطابع الإنساني العام والتعبير عن المشاعر الإنسانية

5+6+7+8÷2+4+7+11÷10+1 = حيوان ضخم ■ 4+3+9 = يستخرج من الزيتون

حل الشبكة الماضية: جورج دالاراس

إعداد نعوم مسعود

اخبار المنتخب

عيْنٌ منذر على آسيا

غادر لاعب فريق العهد حسين منذر مع بعثة المنتخب اللبناني الأول إلى العاصمة البحرينيّة المنامة للانخراط في معسكر تدريبي حتى 27 الجاري تحضيراً لنهائيات كأس آسيا 2019 في الإمارات. هو الاستدعاء الأول لمنذر الى المنتخب، الذي عبّر عن سعادته بالأمر. وأشار منذر في حديث مع «الأخبار» الى أن اللعب مع منتخب لبنان الأول كان هدفه وحلمه، لكنه لم يتوقع أن يتحقق بهذه السرعة. وجاء قرار المدير الفني ميودراغ رادولوفيتش بضم منذر بعد تألّقه في الدوري وانطلاقاً من سياسة التجديد التي يعتمدها. منذر خاض آخر لقاء في الذهاب مع فريقه العهد أمام التضامن صور وفاز 2 - 1. لم يكن أداء منذر مشابهاً لذلك الذي قدمه أمام النجمة، فهل شكّل استدعاؤه ضغطاً نفسياً عليه؟ «كلاً مطلقاً. لم أشعر بأي ضغط، وأنا راضٍ عن أدائي، وسأسعى بكل قوتي كي أثبتَ نفسي وأحجز مكاناً لي مع المنتخب، وأن أكون موجوداً في كأس آسيا الشهر المقبل» يقول منذر.

الحارس مرتضى مع المنتخب

لم يكن حسين منذر هو الوافد الجديد الى المنتخب اللبناني. فالمدير الفني ميودراغ رادولوفيتش استدعى حارس مرمى نادي التضامن صور هادي مرتضى للمرة الأولى أيضاً. لم يحتج مرتضى سوى لـ11 مباراة خاضها مع فريقه في ذهاب الدوري بعد تعاقده معه آتياً من المانيا، حتى يثبت أحقيته في اللعب مع المنتخب الوطني. استدعاء ابن التاسعة عشرة من العمر جاء بعد إصابة الحراس عباس حسن وابتعاده عن المنتخب حيث حلّ بدلاً منه حارس الصفاء أحمد تكتوك الى جانب مرتضى الذي قدّم أداء لافتاً في مرحلة الذهاب. استدعاء تكتوك ومرتضى رفع عدد الحراس في المعسكر إلى أربعة مع وجود حارس العهد مهدي خليل وحارس السلام زغرتا مصطفى مطر. المفارقة أن مرتضى واجه وزميله منذر في اللقاء الأخير في الذهاب. وكانت الغلبة لمنذر قبل أن يلتحق اللاعبان بالمنتخب للمرة الأولى. مرتضى من جهته أشار لـ«الأخبار» إلى أنه لم يكن يتوقع استدعاءه خلال هذه الفترة القصيرة التي قضاها في لبنان، لكنه عبّر عن ثقته بقدراته لأن يكون مستقبله مع منتخب لبنان طويلاً.

حيدر مع المنتخب رغم الإصابة

لم تمنع الإصابة نجم فريق العهد محمد حيدر من السفر مع منتخب لبنان الى معسكر البحرين. حيدر الذي أصيب في لقاء فريقه مع شباب الساحل ضمن الأسبوع التاسع يتمرّق عضلي، ما زال يحتاج الى أسبوع من التمارين المنفردة قبل أن يلتحق بزملائه، وفقاً لتوصيات الطبيب المعالج، كما قال اللاعب لـ«الأخبار». رغم ذلك، أصرّ رادولوفيتش على أن يكون مع المنتخب في المعسكر، كي يبقى في أجوائه، حيث سينضم الى تمارين المجموعة بعد خمسة أيام. لكن من شبه المؤكّد أن حيدر لن يشارك في اللقاء الودّي الذي سيجمع منتخب لبنان مع منتخب البحرين في 27 الجاري، حرصاً على عدم تجدد إصابته.

سوريا

بات البشير أول رئيس عربي يزور دمشق بعد عام 2011 (الرئاسة السورية)

تحاول أنقرة وواشنطن تدوير زوايا خلافهما حول مستقبل شرقيّ الفرات، عبر الضغط والتحذير، وكذلك عبر طرح حلول «بديلة» للمبادرات الإشكالية، مثل «نقاط المراقبة». وبالتوازي، وفي سابقة منذ عام 2011، حلّ الرئيس السوداني ضيفاً على الرئيس بشار الأسد في دمشق، في زيارة قد تكون فاتحة لمسار ترميم العلاقات مع المحيط العربي

وعيد أميركي... وحلول بديلة لشرقيّ الفرات
الأسد يستقبل البشير في دمشق

لم يتوقف النشاط التركي العسكري قرب الحدود مع سوريا، رغم المحاولات الأميركية ـ المستمرة أيضاً ـ لتحييد مناطق شرقيّ الفرات عن معركةٍ تتوعّد أنقرة بشنّها خلال «موعد قريب». وتوافقت هذه الرسائل الميدانية مع تسريبات نقلتها وكالة «الأناضول» التركية عن مصادر داخل «الائتلاف» المعارض، تقول إن الولايات المتحدة بعثت رسائل إلى المؤسسات والفصائل المتعاونة مع الجانب التركي، تحذّرها من المشاركة في أي عملية عسكرية قد تنطلق شرقيّ الفرات. وعلى خلاف الرسائل الأميركية السابقة التي عادة ما تحمل لهجة النصح أو الإبلاغ، فقد ذهبت الرسالة التي لم تكشف الوكالة الجهة الرسمية التي صدرت عنها، إلى القول إن «مشاركة الائتلاف أو الجيش السوري الحر بأي شكل في العملية، تعني الهجوم على الولايات المتحدة وقوات التحالف (الدولي)، وهذا سيؤدي إلى صدام مباشر معها»، على حدّ زعم «الأناضول». ولفتت إلى أن تداخل القوات الأميركية مع «قوات سوريا الديموقراطية» يجعل من غير الممكن مهاجمة الأخيرة من دون استهداف قوات «التحالف» والقوات الأميركية والاشتباك معهما، مضيفة أنه «حينما ترقص الفيلة، عليك أن تبقى بعيداً عن الساحة»، في كناية عن الخسائر التي قد تلحق بتلك الفصائل إن شاركت في الهجوم. ورغم أنّ الرسالة لم يؤكّدها مصدر آخر، غير أنها تعزّز التصور الموجود عن جدية الخلافات الأميركية ـ التركية بشأن شرقيّ نهر الفرات والدعم الأميركي المقدم إلى «وحدات حماية الشعب» الكردية. ودفع ذلك الرئاسة التركية، عبر المتحدث باسمها إبراهيم قالن، إلى تجديد موقفها الرافض لإنشاء «دولة أو كيانات شبيهة بالدولة على الحدود مع تركيا»... على اعتبار أنها «تهديد لأمن تركيا القومي». كذلك خرجت الفصائل المسلحة المنضوية ضمن «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا، لتأكيد مشاركتها في أي عملية مقبلة، رغم التحذيرات الأميركية.

> جاويش أوغلو: على الجميع القبول بالأسد إن فاز لاحقاً بانتخابات ديموقراطية

ووسط قلق أوروبي من «أي تحرك أحادي الجانب» في شرقيّ الفرات، تتهم أوساط محسوبة على «الوحدات» الكردية، الجانب الروسي بالتواطؤ مع تركيا والتغاضي عن الهجوم المحتمل، إلى جانب محاولة الاستفادة من التوتر الأميركي ـ التركي المتجدد في ملفات أخرى مرتبطة. وفي المقابل، تشير معلومات أولية إلى احتمال عودة نشاط بعض القنوات المجمّدة بين «مجلس سوريا الديموقراطية» ودمشق، رغم العقبات التي قد تحول دون تجبير ذلك لمصلحة القيام بإجراءات (سريعة) منسّقة بين الجانبين. وفي الوقت نفسه، لا تدل توجهات أنقرة الحالية في رفض المماطلة الأميركية، ولا سيما مبادرة «نقاط المراقبة»، على قرب التوصل إلى حلّ بديل. وتنقل أوساط إعلامية مقربة من «الحزب الديموقراطي الكردستاني» عن مصادر كردية سورية، قولها إن الأميركيين يخططون لنشر آلاف العناصر من «بشمركة روج آفا» الذين تدربوا في العراق، في المناطق الحدودية، بما يشكل فصلاً بين الأراضي التركية ومناطق سيطرة «الوحدات» الكردية. ورغم عدم صدور أي تصريح رسمي في هذا الخصوص، قالت شبكة «باس نيوز» إنه «سيجري خلال الأيام القليلة المقبلة، نشر الدفعة الأولى... وسيكون قوامها 400 مقاتل، على أن يصل العدد الإجمالي إلى 8 آلاف». وكانت تركيا سابقاً قد سمحت لقوات «بيشمركة روج آفا» بالدخول عبر أراضيها للمساعدة في طرد «داعش» خارج منطقة عين العرب (كوباني) في تشرين الأول من عام 2014.

وفي مقابل التركيز الأميركي على حساسية أمن الجنود الأميركيين في شرقيّ الفرات، أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن بلاده «لن تعرّض حياة الجنود الأميركيين للخطر، وستركّز على التنظيمات الإرهابية، تماماً مثلما جرى في عفرين وفي عملية درع الفرات»، مضيفاً أن هناك قنوات تواصل بين الجيشين التركي والأميركي للحيلولة دون وقوع حوادث غير مرغوب فيها. وعلى الجانب السوري من الحدود، دعا «الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي» إلى عقد «اجتماع طارئ» في مدينة القامشلي، الخميس المقبل، وذلك بهدف «سدّ الطريق أمام التهديدات التركية». ووفق بيان صدر عن الحزب، إن أي اتفاق للقوى السياسية شرقيّ الفرات سيتيح التواصل لاحقاً مع كل الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة السورية، لنقاش طرق وآليات منع الاعتداء التركي المحتمل.

وبرز أمس في ضوء تلك التطورات، حديث لوزير الخارجية التركي، ضمن مؤتمر في الدوحة القطرية، اعتبر فيه أن «على الجميع أن يعيد فتح قنوات التواصل» مع الرئيس السوري بشار الأسد وحكومته، في حال كسبه «انتخابات ديموقراطية وحرّة» مستقبلاً. الموقف التركي، برغم أنه يصبّ في مصلحة المصالح المتبادلة مع روسيا وإيران عبر مسار «أستانا/ سوتشي»، يضاف إلى جملة من التطورات الخاصة بوضع سوريا داخل الإقليم. وكان آخر تلك التطورات، **وصول الرئيس السوداني عمر حسن البشير، إلى سوريا، في زيارة لافتة لرئيس إحدى الدول العربية، هي الأولى من نوعها منذ مقاطعة معظم تلك الدول لدمشق في عام 2011. واستقبل الرئيس الأسد البشير في مطار دمشق الدولي، ثم توجّها إلى قصر الشعب لعقد محادثات. وأشار الرئيسان إلى أنّ ما يحصل في المنطقة، وخاصة في الدول العربية، يؤكد ضرورة استثمار كل الطاقات والجهود من أجل خدمة القضايا العربية. وأوضح الرئيس البشير أن سوريا دولة مواجهة، وإضعافها هو إضعاف للقضايا العربية، وما حدث فيها خلال السنوات الماضية لا يمكن فصله عن هذا الواقع، وفقّ ما نقلت وكالة «سانا» الرسمية عنه. وأعرب البشير عن أمله أن تستعيد سوريا عافيتها ودورها في المنطقة بأسرع وقت ممكن.**

(الأخبار)

توافقات سورية ـ أردنية لحلّ ملف الركبان

حمّل تضمين ممثل وزير الخارجية الأميركي لشؤون سوريا، جيمس جيفري، في إعلان زيارته الأخيرة للأردن، ملف مخيم الركبان بالتوازي مع «ضرورة الضغط على النظام السوري»، مؤشراً واضحاً على أهمية هذا الملف في النزاع المستمر حول منطقة التنف، ومصير المسلحين والقوات الأميركية المتمركزة فيها. الحجة الأميركية للبقاء في المنطقة الاستراتيجية كانت دائماً تتضمن الحديث عن مصير المخيم وحماية المدنيين الموجودين فيه، من دون إغفال الحديث عن أهمية الموقع للضغط على «الوجود الإيراني» في سوريا. وطُرح خلال الأشهر الماضية عدة مقترحات وحلول، في سياق التفاوض الأميركي ـ الروسي، لحل ملف المخيّم والمدنيين، غير أنها لم تجد طريقها إلى التنفيذ. الاقتراح الأبرز على هذا الصعيد تبنّاه الجانب الروسي، وتضمن إنشاء مخيم بديل داخل الأراضي السورية، ولكن دمشق لم توافق على ذلك، ورأت أن الأفضل عودة المدنيين إلى قراهم وبلداتهم، ولا سيما أن معظمهم متحدر من أرياف دمشق وحمص ودرعا القريبة نسبياً. واقترح الحلّ ترحيل المسلحين المقدّر عددهم بنحو 5 آلاف إلى إدلب، لكن فصيلين اعترضا وطلبا الذهاب إلى مناطق سيطرة القوات التركية في محيط الباب وجرابلس. وبعد قبول أميركي بالمقترح، عطّله الجانب التركي، من دون تقديم أسباب واضحة لرفضه، وهو ما سبّب تأجيل النظر به مجدداً.

وكما يشكل وجود القوات الأميركية عقبة على طريق دمشق ـ بغداد، الذي يشكّل أقرب الطرق وأجداها اقتصادياً بين العراق وسوريا، فإن المخيم الحدودي بات ورقة ضغط على كل من سوريا والأردن. هذا الواقع ولّد توافقات سورية ـ أردنية، رعتها روسيا، للضغط على حل نهائي لملف المخيم، ومن خلفه منطقة التنف، التي تصفها مصادر روسية بأنها مركز استقطاب للمسلحين من جميع الفصائل، بما في ذلك تنظيم «داعش». ومع التزام الحكومة الأردنية اعتبار المخيم مسؤولية سورية يجب التنسيق مع الحكومة السورية لحلها، منعت عمّان حتى الآن دخول المساعدات إلى المخيم، لتصله لاحقاً عبر البادية السورية.

وفي ضوء تطور العلاقات الأردنية ـ السورية منذ ما قبل سيطرة الجيش السوري على الجنوب السوري، برز حراك برلماني أردني لدفع تلك العلاقة نحو مستوى جديد، يتيح التنسيق على قضايا مهمة، أبرزها ملف اللاجئين. وطلب 12 نائباً قبل أيام من رئيس المجلس، الموافقة على تشكيل «لجنة الأخوة الأردنية السورية»، لتكون منصة لنقاش وحلحلة القضايا ذات الاهتمام والمصلحة المشتركة. كذلك وجّه النائب طارق خوري، أحد المرشحين لعضوية اللجنة، من رئيس المجلس، مسألة أسباب «مماطلة مكتب العودة التابع للحكومة في مخيمي الزعتري والأزرق في تسهيل عودة اللاجئين السوريين الراغبين في ذلك، والمسجلين لدى مكتب العودة، الذين يقدّر عددهم بعشرات الآلاف». وفق رسالة خوري. وذهب خوري نفسه أبعد من ذلك، للمطالبة بإبعاد عناصر «الخوذ البيضاء» الذين نُقلوا عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الأردن، ولم يُعَد توطينهم إلى بلد آخر بعد.

(الأخبار)

اليمن

عبث بـ«اتفاق السويد»
«التحالف» يخرق هدنة الحديدة

لا تزال كارثة منى تشغل جانباً مهماً من التصريحات الإيرانية، وانطلاقاً من واقع أن ما قبلها يجب أن لا يكون كما بعدها لتجنّب تكرارها. بدا المرشد الأعلى، أمس، أكثر إصراراً على ضرورة عدم نسيانها، والتذكير بها في المحافل الدولية، على مدى السنوات المقبلة

يعود في اليوم التالي بوتيرة أقوى، إذ شن «التحالف» 12 غارة على المدينة، ثلاث منها على «كيلو 16»، وثلاث أخرى على الصليف، وخمس على بيت الفقيه، سقط فيها خمسة قتلى وعدد من الجرحى. وحتى ليل أمس، استمر الخرق مستهدفاً ميناء رأس عيسى، الواقع شمال المدينة، والذي يشمله أيضاً اتفاق الهدنة إلى جانب ميناءي الحديدة والصليف، فضلاً عن اشتباكات متفرقة في الأحياء الجنوبية والشرقية للمدينة، مناطق التماس بين قوات الطرفين، واستمرار الغارات التي «لا نعرف ماذا تقصف»، بحسب ما قال مقيم في المدينة لوكالة «فرانس برس».

مشهد الحرب المتجدد بالاشتباكات وأصوات القذائف والغارات والتحليق المكثف للطيران الحربي، أثار مخاوف السكان من أن تشهد المدينة التي تمر عبر مينائها غالبية المساعدات والمواد الغذائية، جولة جديدة من المعارك، التي بدأت في حزيران/ يونيو الماضي، ولم تنته بإعلان الإمارات

> طلب غريفيث من مجلس الامن قراراً يدعم نشر نظام صارم للإشراف على الالتزام بالهدنة

التالية للاتفاق الذي ينص على انسحاب كل الجماعات والقوات المسلحة خلال 21 يوماً من سريان وقف العمليات، في تموز/ يوليو الماضي. إذ إن استمرار إطلاق النار، من شأنه تعطيل كافة المراحل

حذّر غوتيريش من أن الوضع سيكون «أسوأ» في 2019 إذا لم يتحقق السلام (أ ف ب)

لم يترجم «التحالف»، الذي تقوده السعودية، الاتفاقات والتفاهمات أثناء مشاورات السويد، منذ انطلاقتها الخميس الماضي، بتهدئة الأجواء والميدان في اليمن. ومنذ انتهاء المشاورات، باتّفاق في مدينة الحديدة الساحلية، وتبادل الأسرى، وتفاهم في تعز، يعبث «التحالف» بالهدنة غير المعلنة التي تمثّل الخيط الرفيع الذي يربط الاتفاقات بموعد التنفيذ. في الحديدة، حيث الاتفاق الأهم منذ بدء المشاورات قبل عامين، الذي يبدأ في مراحله الأولى بوقف إطلاق النار ثم انسحاب التشكيلات العسكرية، استبق «التحالف» موعد التنفيذ، بخروقات ثلاثة، من دون أن يبادر إلى سحب التشكيلات العسكرية المحتشدة عند أطراف المدينة، منذ ما قبل المشاورات. خرق الهدنة في المدينة الساحلية، بدأ بعد يوم من اختتام المشاورات الخميس الماضي، بإطلاق نار محدود، في شارع الستّين (شرق المدينة)، ثم ما لبث أن توقف، قبل أن يقف إطلاق النار، ثم البدء بتشكيل «لجنة تنسيق إعادة الانتشار»، لتسليم «قوى محلية» من الطرفين أمن المدينة، وصولاً إلى نشر مراقبين دوليين للإشراف على الميناء.

العبث بالاتفاق المبرم في الحديدة، يدفع حركة «أنصار الله» إلى التشكيك في مدى «جديتهم في التوجه نحو السلام»، كما أشار عضو وفد «أنصار الله»، سليم المغلس، أمس، مشيراً إلى أن «الخطر (على الحديدة) يأتي بالدرجة الأولى من قبل قوى العدوان». وفيما تحاول الأمم المتحدة تجنّب شن هجوم شامل على الميناء، حذّر الأمين العام للمنظمة، أنطونيو غوتيريش، أمس، من أن الوضع في اليمن سيكون «أسوأ» في العام 2019 إذا لم يتحقق السلام. وفي ضوء الاختراقات التي قد تطيح بـ«اتفاق السويد»، دعا المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، إلى «الانخراط في التطبيق الفوري لبنود الاتفاق»، مطالباً، في بيان مقتضب نشره في «تويتر»، أمس، الأطراف الالتزام بالهدنة. كذلك طلب من مجلس الأمن الموافقة على قرار يدعم نشر نظام صارم للمراقبة للإشراف على الالتزام بالهدنة، بقيادة الميجر جنرال الهولندي المتقاعد، باتريك كاميرت، فيما أوضح ديبلوماسيون، أن غوتيريش قد يقترح قريباً على المجلس آلية مراقبة للميناء ومدينة الحديدة تضم بين 30 إلى 40 مراقباً، ولم يستبعدوا أن ترسل دول، كعّدنا وهولندا، بعض المراقبين على الأرض «في مهمة استطلاعية» قبل اتخاذ قرار رسمي.

(الأخبار)

تحليل إخباري

ارتياح في صنعاء وانزعاج لدى الأطراف الأخرى

لقمان عبدالله

لقي اتفاق الحديدة لوقف إطلاق النار ارتياحاً واضحاً في صنعاء، فيما تُبدي القوى المحلية التابعة لـ«التحالف» انزعاجاً كبيراً، وتظهر تصرفات تلك القوى أنها ستحاول تعطيل الاتفاق بأي شكل. إلى جانب ذلك، لا تزال طائرات دول «التحالف» تغير على مواقع في الحديدة، سقط خلالها أول من أمس خمسة ضحايا مدنيين، جراء عشرات الغارات على أطراف المدينة. وقد شهدت جبهات القتال في الحديدة في اليومين الماضيين تصعيداً لافتاً، فيما قال عضو المكتب السياسي لـ«أنصار الله»، سليم المغلس، إن وقف إطلاق النار في الحديدة سيدخل حيّز التنفيذ يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر الحالي، بعدما تسلمت الحركة رسالة من المبعوث الأممي بهذا الشأن.

من المتوقع أن يجري التصويت في اليومين المقبلين على مشروع القرار البريطاني في مجلس الأمن، ومن المتوقع أيضاً أن يضاف إلى المشروع المذكور، اتفاق السويد بين الأطراف اليمنية. تتعرض اتفاقية السويد بشأن الحديدة لاختبار حقيقي، إذ إن طرف «الشرعية»، الذي وقّع على الاتفاق، غير منسجم، ويمثل أطرافاً وجهات عدة، بعضها متضرر من الاتفاق، ويعمل على تقويضه، فضلاً عن عدم الاعتراف به في الأصل. وترى هذه الأطراف أن الاتفاق فرض عليها من قبل «المجتمع الدولي» فيما تفضل هي الاستمرار في العمليات العسكرية.

وأبرز هذه الأطراف هي: القوى السلفية المدعومة من الإمارات، والمنضوية حالياً تحت اسم «ألوية العمالقة»، والقوى الشمالية المشتتة، التي أُعيد تجميعها باسم «ألوية الجمهورية».

أبرز المتضررين من الاتفاق على المستوى السياسي هم القوى الجنوبية الملتحقة بدولة الإمارات، التي تعيش في أوقات صعبة، وتتحسر على ما آلت إليه أوضاعها، جراء سوء التقدير وارتهان قياداتها للجانب الإماراتي، خصوصاً بعد أن ثبت لجميع الجنوبيين أنهم ليسوا طرفاً في النزاع، ويستخدمون كأداة من قبل «التحالف». في هذا السياق، دعت جهات جنوبية متطرفة الألوية الجنوبية التي تقاتل في الحديدة، إلى الاستمرار في العمليات العسكرية، وعدم التزام الاتفاق.

في المقابل، طالبت قيادات أخرى بتنويع العلاقات الخارجية وإعادة النظر في السياسة التي انتهجت منذ بداية الحرب، حتى إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك، من قبيل إعادة ما انقطع مع روسيا وإيران.

أما على المستوى الخليجي، فإن المسؤولين في دولة الإمارات والسعودية، رحّبوا بحذر باتفاق السويد، إلا أن النخب القريبة من دوائر القرار، التي يسمح لها بالتعليق على الأحداث، لا تعكس رأي الموقف الرسمي، بحيث لم تُبدِ ارتياحاً، وأظهرت تحفّظاً كبيراً على مجمل المفاوضات، وكذلك على استمرارها في المستقبل، واصفين إياها بالعبثية. كذلك اعتبروا أن الاتفاق قدّم تنازلاً مهماً لصنعاء، ملقين باللائمة على المجتمع الدولي، ومتهمين إياه بالانحياز إلى «أنصار الله»، والتذرع بالوضع الإنساني لفرض تنازلات على «التحالف». الأكاديمي وأستاذ العلوم السياسية الإماراتي، عبد الخالق عبدالله، المقرب من ولي العهد محمد بن زايد، قال في تغريدة إن كلمة السر التي أنتجت اتفاق السويد بين اليمنيين، هي الضغط ثم الضغط ثم الضغط. وأضاف أن جميع الأطراف استجابت أخيراً لضغوط ميدانية وسياسية، مؤكداً أن اتفاق اليمن هو اتفاق المضغوطين.

> شبّهت مصادر دور الأمم المتحدة في اتفاق الحديدة بالقرار 1701 في لبنان

في المقابل، أبدت صنعاء ارتياحها لمجمل المفاوضات، ولا سيما الاتفاق بشأن الأسرى، وهو مطلب قديم من شأنه أن يلمّ شمل الأُسر، ويريح شريحة مجتمعية كبيرة من الطرفين. وكذلك اتفاقية الحديدة، إذ من شأن ذلك، أن يسقط ورقة حساسة طالما شكّلت سيفاً مُصلتاً من قبل «التحالف». وبشأن الاتهامات بالتفريط بالسيادة، من خلال موافقة وفد صنعاء على آلية المراقبة والتفتيش وفريق مراقبة وقف إطلاق النار، ترد مصادر حكومة «الإنقاذ» بالقول إن البلد موضوع تحت البند السابع لمجلس الأمن بدعوة من النظام السابق، كما يدار منذ عام 2011 من قبل ما يسمى مجموعة الدول 18 التي ترعى شؤونه، والأهم من ذلك، استجلاب جيوش 12 دولة للعدوان عليه واحتلال أراضيه، بدعوة من قبل ما يسمى «شرعية» عبد ربه منصور هادي. تضيف المصادر أن دور الأمم المتحدة رقابي وإشرافي، وليس لها أي دور أمني من شأنه أن يمسّ بالسيادة، وأن مسؤولية حفظ الأمن للقوى الأمنية المحلية التي تدار من حكومة «الإنقاذ». وهناك نماذج كثيرة حصلت في هذا المضمار، البارز فيها قرار 1701 بين لبنان والكيان الصهيوني، الذي يسمح لقوات «اليونيفيل» بدور مراقبة وقف إطلاق النار بين المقاومة اللبنانية والكيان الإسرائيلي، من دون أن يمسّ بالسيادة اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عائدات الحديدة ستصبّ في البنك المركزي ضمن اتفاق اقتصادي شامل لحل قضية رواتب الموظفين في كافة المحافظات، وهي قضية تشكّل عبئاً على حكومة «الإنقاذ»، ويأتي حلها ليزيح عنها هماً كبيراً طالما سعت لمعالجته. وترى المصادر أن حل قضية الرواتب خطوة باتجاه حل الموضوع الإنساني.

فلسطين

في الوقت الذي يستعد فيه رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» للقيام بجولة خارجية، كشفت الحركة خلال مهرجان أقيم في ذكرى انطلاقتها الواحدة والثلاثين تفاصيل جديدة عن «الكنز الأمني» الذي خلّفته عملية خانيونس الأمنية الشهر الماضي. وتحدثت عن ضرورة عقد حوار فلسطيني

معلومات عن «كنز أمني»... ودعوة للقاء عباس
«حماس»: الضفة مقبرة صفقة القرن

ماكشفت عنه «القسام» من معلومات عن عملية خانيونس «محدود جدا» (أي بي أي)

شكّل مهرجان ذكرى انطلاقة «حماس» فرصة ليعلن رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، استعداده للقاء الرئيس محمود عباس في قطاع غزة أو خارجه، بهدف «دفع عجلة المصالحة» الفلسطينية. وأمام حشد جماهيري كبير في مدينة غزة، اعتبرته الحركة استفتاءً لدعم خيار المقاومة على رغم الأزمة الخانقة التي يعيشها القطاع، قال هنيّة إن الحشد الكبير أعظم رد على المؤامرات التي أرادت «فض الجماهير عن المقاومة». ووصف عملية خانيونس التي أسمتها المقاومة «حد السيف»، أنها كانت «هزيمة أمنية وسياسية وعسكرية للاحتلال»، مشدداً في الوقت ذاته على أن من يدخل غزة من جنود الاحتلال «سيكون قتيلاً أو أسيراً». وأكد أن أماكن دخول وخروج القوات الخاصة الإسرائيلية معلومة، ومعروفة بدقة لدى قيادة «كتائب القسام».

«كنز أمني وفني كبير لا يقدر بثمن» هو الوصف المستخدم من «حماس» لوصف الكشف الذي سيساهم في فهم وكشف آليات عمل القوات الخاصة الإسرائيلية التي عملت في غزة والضفة ودول عربية وأماكن أخرى، على حد قول هنية. وأوضح الأخير أن ما كشفت عنه «القسّام» من معلومات «محدود جداً»، وأنها سوف تكشف معلومات جديدة في مؤتمر خلال الأيام القليلة المقبلة. ولفت إلى أن المقاومة خلال جولة التصعيد الأخيرة التي تبعت عملية خانيونس كانت «على بعد خطوة من تل أبيب»، مؤكداً أنه لو زاد الاحتلال عدوانه لزادت المقاومة من ردها.

وعلى صعيد آخر، قلّل هنية من أهمية نقل السفارات إلى مدينة القدس، معتبراً أن ذلك «لم ولن يغير شيئاً أبداً... لأن صفقة القرن لن تمر ولو راح الرأس عن الجسد». وأشار إلى أن «الضفة اليوم تقول إنها لن تكون منطلقاً لصفقة القرن، بل مقبرة لها». وعن ملف الجنود الأسرى لدى المقاومة، وعد هنية الأسرى الفلسطينيين بأن تحريرهم من سجون الاحتلال بات قريباً وأنه على رأس أولويات «حماس». وحول «مسيرات العودة» قال إنها «أكدت أن هذا الجيل متمسك بحق العودة، جميعنا موعد الانتخابات ولو بعد ثلاثة أشهر وحماس جاهزة لأن تذهب، وجاهزون من الآن للبدء بتطبيق اتفاقيات 2011 بكل ملفاتها الخمسة، فيما ثاني الخطوات تكمن في وقف التعاون الأمني مع الاحتلال في الضفة». وأضاف أنه «لا يستقيم مطلقاً استمرار التعاون الأمني مع الاحتلال إننا نحمي شعبنا وقضيتنا».

> **وعد هنية الأسرى بأن تحريرهم من سجون الاحتلال بات قريباً**

ودعا رئيس المكتب السياسي للحركة في ثالث الخطوات إلى عقد اجتماع فلسطيني عاجل تشارك فيه القيادات من الداخل والخارج لبحث واقع القضية، وتحديد معالم الخطوات المستقبلية، داعياً إلى أن يقام في القاهرة لأنها «عاصمة الجميع». وكشف عن استعداده للقاء الرئيس عباس في غزة أو القاهرة أو أي مكان، للتباحث في ترتيب لقاء موسع للاتفاق على أجندات العمل الوطني للمرحلة المقبلة، واستراتيجية وطنية تحدد مسارات القضية.

وفي الخطوة الرابعة، قال هنية إن «حماس» ستعمل على تعزيز وتوثيق علاقتها بالمحيط العربي والإسلامي، وهو ما تستعد له عبر جولة خارجية بقيادته، إلى عدد من الدول خلال الأسابيع المقبلة قد تشمل مصر وقطر وإيران والكويت والجزائر ولبنان وتركيا، وغيرها من الدول، بحسب ما ألمح في خطابه.

بريطانيا

«بريكست» في خطر الجمود... وخيارات ماي ضيّقة!

مع بقاء أقل من أربعة أشهر على الموعد المقرر لمغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي في آذار المقبل، تعرقل الانقسامات العميقة في البرلمان اتفاق «بريكست» الذي توصّلت إليه تيريزا ماي مع دول الاتحاد الأوروبي. لا لندن راضية ولا حتى بروكسل... والضغط على تيريزا ماي يزداد

بات أمر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أمراً معقداً. البرلمان منقسم، حزب «المحافظين» الذي تترأسه تيريزا ماي حاول الإطاحة بها مؤخراً من خلال حجب الثقة عنها، لكنّها نجت الأربعاء الماضي، بعدما أعلن 158 نائباً تأييدهم لها.

وفي ظل الجو الغامض الذي يلف بريطانيا، نشرت مجلة «إيكونوميست»، تقريراً ذكرت فيه أن ماي «تعلّق آمالاً صعبة المنال على إحراز مزيد من الضمانات من جانب الاتحاد الأوروبي في السنة الجديدة». ورأت أنها «لم تكن أبداً لتخرج بأكثر مما خرجت به من قمة الاتحاد الأوروبي الأخيرة بعد ثلاثة أيام من سحْبها تصويتاً على اتفاق بريكست في البرلمان البريطاني وبعد يوم واحد من نجاتها بشكل صعب من حجب الثقة في حزبها الحاكم». ولفتت المجلة إلى أن أبرز أسباب رفض البرلمان للاتفاق هو ما يتعلق بمسألة شبكة الأمان أو ما يُعرف بـ«الباكستوب» بخصوص الحدود مع إيرلندا الشمالية؛ ورفض قادة الاتحاد الأوروبي طلباً تقدمت به ماي في هذا الخصوص بتحديد فترة سنة لشبكة الأمان، كما رفض القادة إبداء أي استعداد لتقديم المزيد من الضمانات لمساعدة ماي في تمرير الاتفاق في البرلمان.

على صعيد ثان، وفي ظل الصعوبة الكبيرة في التوصل إلى اتفاق، يستطيع أنصار الانفصال الكامل بين لندن وبروكسل الاعتماد على دعم حازم من عاصمة أجنبية هي واشنطن، إذ قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب ساخراً: «إنه اتفاق (الذي توصلت إليه ماي) جيّد للاتحاد الأوروبي». وإذا بقي على حاله، ألمح ترامب إلى أن الاتفاق يمكن أن يمنع إبرام اتفاق تجاري جديد بين واشنطن ولندن، وهو احتمال يكرره المدافعون عن «بريكست»، مضيفاً أن الاتفاق بوضعه الحالي «سيكون أمراً سيئاً جداً لإبرام اتفاق» محتمل للتبادل بين البلدين. من جهته، وعد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» بالدفاع عن «العلاقات المميزة» بين بلاده والمملكة المتحدة إذا سلكت لندن مسار بريكست «قاسياً». ويشكّل دعم ترامب لانفصال بريطانيا تغييراً جذرياً في الموقف الأميركي بالمقارنة مع سلفه باراك أوباما، الذي كان قد هدد بجعل المملكة المتحدة «في آخر أولوياته» في علاقاته التجارية في حال انسحبت من الاتحاد الأوروبي.

إلى ذلك، يُعد اثنان من كبار حلفاء رئيسة الوزراء البريطانية لإجراء استفتاء ثانٍ في شأن خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي، وفق ما ذكرته صحيفة «تايمز» البريطانية نقلاً عن مصادر لم تكشف عن هويتهم. وقالت الصحيفة إن الوزير ديفيد ليدنجتون، أجرى محادثات مع نواب من حزب «العمال» يوم الخميس الماضي لبناء ائتلاف بين الأحزاب من أجل إجراء تصويت جديد، مضيفة أن كبير موظفي ماي، جافن باروال، قد أبلغ وزيراً في الحكومة الأسبوع الماضي أن إجراء استفتاء ثانٍ هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. وقالت «تايمز» إن مسؤولين في مكتب مجلس الوزراء يناقشون حالياً خططاً في شأن طرح ثلاثة خيارات أمام النائبين في الاستفتاء تتضمن اتفاق ماي، و«بريكست» من دون اتفاق، والثالث البقاء في الاتحاد الأوروبي. لكن سرعان ما نفى مكتب ماي، وجود خطط لإجراء استفتاء ثانٍ.

(الأخبار، رويترز)

تصويت البرلمان ضد الاتفاق يعني عودة ماي إلى بروكسل (أ ف ب)

العراق

الفيّاض يتمسّك بترشيحه
هل يكسر الصدر وحلفاؤه موقف «البناء»؟

ثقة قاسمٌ مشتركٌ بين السيناريوهات المتوقّعة للجلسة البرلمانية غداً الخاصّة بالتصويت على الشواغر الوزارية: مصير المرشحين المجهول. فالح الفيّاض متمسّك بترشيحه للداخلية، رغم ما يُشاع عن إمكانية التنازل عن دعمه من قبل «البناء»، وهو ما تأمله كتلة «الإصلاح». لكنّ الثابت حتى الآن، إجماع مكوّنات «البناء» على أن خطوةً كتلك تعني الانكسار لمقتدى الصدر، وإفصاحاً للفيّاض ونوري المالكي على حدٍّ سواء

بغداد ـ **الأخبار**

هدوءٌ وغموضٌ يلفّ المشهد السياسي في «بلاد الرافدين»، الجلسة النيابية المرتقبة، والمتوقّع فيها التصويت على الشواغر الوزارية الباقية، لا تزال مجهولة المصير، وبالتالي إن مصير المرشحين الثمانية مرهون هو الآخر، بأي اتفاق سياسيٍّ ــ نيابيّ يقود إلى إتمام «كابينة» عادل عبد المهدي الوزارية.

وإن سرّت في الأيام الماضية، شائعاتٌ تفيد بأن رئيس الوزراء عازمٌ، بالاتفاق مع زعيم «تحالف الفتح» هادي العامري، على استبدال مرشح الداخلية فالح الفيّاض بمرشّح آخر، فإن المعلومات تؤكّد أن تحالف «البناء» متمسّكٌ بخياره، لاعتباراتٍ سياسيّةٍ عدّة، بتعبير مصادره، التي تؤكّد في حديثها إلى «الأخبار» أن هناك وجهات نظر متباينة بين الكتل إزاء دعم الرجل، لكن سحب ترشيحه في الوقت الراهن «يحمل الكثير من الدلالات السياسية، ولا تنتهي مفاعيله عند تسمية البديل وتوزيره». وتضيف مصادر «البناء» أنّ التباين في وجهات النظر «أو الاستهتار بصلابة الموقف»، سيكون له ثمنٌ سياسيٌ باهظ، وهو ما لا يمكن ـ في الوقت الحالي ـ دفعه أو تسديده، لهشاشة موقف حكومة عبد المهدي (خاصةً أن قوىً محليّة وإقليميّة تترقب سقوطها القريب) من جهة، ودلالات ذلك على المستوى الإقليمي والدولي من جهةٍ ثانية.

أوّل من أمس، وفي احتفال أقامه «البناء» في الذكرى السنوية الأولى لـ«الانتصار العظيم على تنظيم داعش»، أعلن الفيّاض تمسّكه بترشيحه. كلامٌ ناريٌّ أعاد الكرة إلى ملعب عبد المهدي، بعد تجاذب بينه وبين العامري حول «المتبنّي الحقيقي» لترشيح الفيّاض؛ بعدما اعتبر زعيم «الفتح» أن رئيس الوزراء داعمٌ لترشيح الفيّاض، فيما ردّ عبد المهدي بأن الكتل السياسية هي التي سمّت مرشّحي «كابينته». هذا الأخذ والرد دفع الفيّاض إلى «انتقاء» مفرداته في إعلان موقفه، بعدما تحاشى أيّ ظهور إعلامي، فُسّر بأنّ «رعاة» العملية السياسية في البلاد نجحوا في تقريب وجهات النظر بين مكوّنات معسكر «البناء»، إبقاءً على مواقفهم الواحد، ونفياً لأي حديث ـ قد يعود مجدّداً ـ عن «سحب» ترشيح الفيّاض.

عملياً، عادت الكرة إلى ملعب رئيس الوزراء، حيث بات في مواجهة «تحالف الإصلاح» (مقتدى الصدر، عمّار الحكيم، حيدر العبادي، إياد علّاوي) الرافض لتوزير الفيّاض، ليُبعد هذه القضية الخلافية عن بازار الاتفاق بين «سائرون» و«الفتح» تحديداً، متحملاً بدوره مسؤولية نجاح أو فشل من اختارهم لـ«كابينته»، ليحصر بذلك التقارب/ المواجهة بين الكتل السياسية في إطار التصويت فقط.

وفي هذا السياق، وفي محاولة منه لتقريب وجهات النظر للخروج من الأزمة، دعا رئيس الجمهورية برهم صالح، الكتل السياسية إلى دعم جهود عبد المهدي لإكمال تشكيلته، واصفاً مهمته بـ«الوطنية الصعبة والحساسة». وأضاف في كلمةٍ له أن «النصر السياسي يتطلب وحدةً في الموقف والإرادة، وتذليل المشكلات بروح الحوار الإيجابي المنفتح»، على اعتبار أن «الإسراع في إكمال تشكيل الحكومة يُعدّ رسالة ضرورية من الكتل السياسية للشعب وتقديراً لتضحياته».

في المقابل، تستبعد مصادر قيادية في «التيار الصدري» تمرير الفيّاض، نافيةً وجود أيّ تقارب في هذا الموضوع أو أي «صفقة» قد تُبرم مع «الفتح» لتسهيل خطوةٍ مماثلة، لأن «المسيّر الحقيقي للعملية السياسية حالياً هي المباني وطنية التي اتُّفق عليها لحظة تشكيل الحكومة، وما يخالفها مرفوضٌ من قِبلنا جملةً وتفصيلاً». أما مصادر «الإصلاح»، فتبدي تمسّكها بسحب «البناء» ترشيح الفيّاض، على أن يكون ذلك منطلق النقاش المؤدّي إلى حلّ توافقي، طارحةً أن يختار العامري أحد قيادات «منظمة بدر» وزيراً للداخلية، في تلميح منها إلى الوزير السابق قاسم الأعرجي.

> **ثقة من يربط مصير الفيّاض بمصير زعيم «دولة القانون» نوري المالكي**

(أ ف ب)

لكن هذا التوجّه ـ بإزاحة الفيّاض ـ لا يمنع من إبرام صفقةٍ مع «البناء»، كما تؤكّد مصادر أخرى في التحالف نفسه، خاصّةً إذا كان مضموناً نيل «التيّار الصدري» و«تيّار الحكمة» منصب محافظي بغداد والبصرة، وهو أمرٌ قابلٌ للنقاش كما تقول.

وبين التفاؤل بإمكانية التمرير في الجلسة المقبلة (وهو مستبعدٌ حتى الآن)، وبين تأجيل آخر، ثقةٌ من يربط مصير الفيّاض بمصير زعيم «دولة القانون» نوري المالكي، الطامح إلى أن يكون نائباً لرئيس الجمهورية، لأن خروج الفيّاض من سباق نيل الداخلية، يعني وضع الصدر «فيتو» محكماً على نيل المالكي منصب نائب رئيس الجمهورية، وهو أمرٌ يحمل دلالةً واحدة: إقصاء «الدعوة» من التركيبة الحاكمة أوّلاً، والقضاء على مؤيدي الحزب داخل مؤسسات الدولة ثانياً، وهو ما بات ملموساً مع رفع ساسة البلاد (خصوصاً الصدر) شعار «القضاء على دولة الفساد العميقة»، في اتهام للمالكي وأنصاره.

وأمام هذا المشهد المعقّد والمجهول، ثمّة من يرفض أيضاً حسم النقاش بخانة الفيّاض لا غير، رغم أن الأيام الماضية حملت شعار «الفيّاض أو لا أحد»؛ لأن الحسابات السياسية الحالية قابلة للتغيّر مع إيجاد مخرج مناسب للجميع، إن كان التوجّه تقريب وجهاتٍ النظر دون إحداث مواجهة، والحفاظ على الفيّاض أوّلاً والمالكي ثانياً، أو الذهاب إلى مواجهةٍ مجهولة الملامح حتى الآن.

تقرير

«جيش كوسوفو» في مجلس الأمن مجدداً

بعد موافقة برلمان «جمهورية كوسوفو» على تشكيل جيش قوامه 5000 جندي، رغم تحذير صربيا بأن «تلك الخطوة يمكن أن تدفعها إلى تدخّل عسكري»، وافق البرلمان في كوسوفو على تشكيل وفد تفاوضي لحل الخلافات العالقة مع بلغراد وسط تصاعد حدة التوتر بين البلدين.

والتزم البلدان عام 2013 الانخراط في حوار يرعاه الاتحاد الأوروبي يستهدف حل «كل القضايا العالقة» بينهما، لكن لم يُحرز تقدم يذكر منذ ذلك الحين. وكانت العلاقات بين بلغراد وكوسوفو قد توترت منذ عام 2008 عندما أعلنت بريشتينا، بدعم من دول غربية، الاستقلال عن صربيا. وأثار رئيس كوسوفو، هاشم تقي، القلق في بلاده في حزيران/ يونيو الماضي عندما أعلن أنه سيسعى لحل مع بلغراد بتغيير الحدود.

قرعت خطة تقي أجراس الإنذار بين كثير من السياسيين في كوسوفو وجيرانها من دول البلقان وبعض الدبلوماسيين الغربيين الذين يرونها محاولة للحصول على ثلاث بلديات صربية تقطنها غالبية من الألبان. وفي المقابل، ستحصل صربيا على جزء من شمال كوسوفو تقطنه أغلبية صربية رفضت الاعتراف بسلطة الحكومة في بريشتينا.

على الصعيد نفسه، يعقد مجلس الأمن الدولي اليوم اجتماعاً جديداً لبحث قرار كوسوفو الذي تؤيده الولايات المتحدة بتأسيس جيش، وهو الاجتماع الثاني في أربعة أيام بناءً على طلب صربيا بدعم من روسيا. وكان الرئيس الصربي الكسندر فوسيتش، قد أعلن مساء السبت أنه سيغادر إلى نيويورك ليحضر الاجتماع، وقال إنّ «من الواضح تماماً أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا تقفان وراء كل ما يقوم به ألبان (كوسوفو)، وألمانيا أيضاً بالنسبة إلى تأسيس الجيش». ويوم الجمعة، خلال اجتماع طارئ لمجلس الأمن، نقلت روسيا لشركائها شكوى صربيا التي يمكنها أن تعوّل أيضاً على دعم الصين. وأورد قانون أقرّه برلمان كوسوفو أن الجيش المقبل سيكلف «ضمان وحدة أراضي البلاد» و«حماية أملاك جمهورية كوسوفو ومصالحها وتقديم دعم عسكري إلى السلطات المدنية في حال حصول كارثة والمشاركة في عمليات دولية». وستُزاد عديد القوة الأمنية في كوسوفو لتصبح خمسة آلاف، إضافة إلى ثلاثة آلاف عنصر احتياط.

(الأخبار، رويترز)

وافقت البرلمان الكوسوفي على تشكيل وفد تفاوضي لحل الخلافات مع صربيا (أ ف ب)

على الغلاف

فرنسا غاضبة... مع وقف التنفيذ

انشغل المحللون والمعلقون في فرنسا، منذ مساء السبت الذي شهد الجولة الخامسة من الاحتجاجات، في محاولة جسّ نبض الشارع: هل خفت الغضب الشعبي فعلاً بالتوازي مع تراجع عدد الناس في الشارع؟ الإعلام المهيمن الذي باتت يمكن تسميته مجازاً «الإعلام الرسمي»، اشتغل بلباقة وإصرار منهجي على نعي الحركة الشعبية. أصدر حكمه المبرم بأنها فقدت زخمها، بعدما كان قد أشاع جوّاً من الحذر والخوف والإحباط طوال الأسبوع. استعمل «إعلام النظام» فزّاعة عناصر الشغب تارة، وشبح الإرهاب تارة أخرى، مراهناً على انقسام «السترات الصفر» مؤكداً تجاوب جزء منهم مع مقترحات الرئيس إيمانويل ماكرون. في الحقيقة، لم يفعل ماكرون سوى ذرّ الرماد في العيون، وشعبيته تتراجع في الإحصاءات، والغضب الشعبي إلى تصاعد كما تقول أصوات المعارضة، وتُظهر مواقع التواصل الاجتماعي. هل هي «هدنة» للالتقاط الأنفاس بعد أسابيع مضنية في الشارع؟ والأهم من ذلك: هل أفلت ماكرون، ومعه النظام السلطوي الليبرالي الذي ارساه على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، من الحساب الحقيقي؟ بالإمكان القول إن عرش ماكرون ترنّح ولم يسقط، لكن اختبار الأسابيع الماضية يشير إلى أن الأصعب ما زال في انتظاره، وأن الشارع سيضع عاجلاً أو آجلاً حدّاً لسياساته القائمة على تحطيم «النموذج الاجتماعي الفرنسي»... وأن الحساب الحقيقي سيظهر خلال الانتخابات الأوروبية مطلع الصيف

(الأخبار)

احتجاجات «السترات الصفر»: هدنة الأعياد أم «ثورة حتى النصر»؟

باريس ـ **عنمان تزغارت**

تباينت المواقف والتعليقات والتقديرات، غداة الجولة الخامسة من احتجاجات «السترات الصفر» في فرنسا، حول مستقبل هذا الحراك واستمراريته. فقد شهدت التظاهرات التي نُظمت أول من أمس في باريس وعدد من كبريات المدن تراجعاً ملحوظاً في أعداد المحتجين، إذ لم تستقطب سوى 66 ألفاً، وفق تقديرات وزارة الداخلية، مقابل 126 ألفاً في الجولة السابقة. تراجع أعداد المحتجين لوحظ بالأخص في العاصمة باريس، حيث لم يتجاوز عدد المتظاهرين ألفي شخص، بحسب وزارة الداخلية (4 آلاف وفق تقديرات وسائل الإعلام)، مقابل 22 ألفاً خلال جولة الاحتجاج الرابعة. أما بقية المدن الكبرى، مثل تولوز وبوردو ونانت وسانت ايتيان فقد استقطبت فيها الاحتجاجات أعداداً مقاربة لما سجل قبل أسبوع أو أقل منها بقليل. وحدها «أفنيون» شهدت تراجعاً كبيراً، بسبب إصدار محافظ المقاطعة قراراً بحظر التظاهر في وسط المدينة، خشية حدوث أعمال عنف، إثر مقتل أحد أصحاب «السترات الصفر» في عملية دهس، عند نقطة اعتصام قرب المدينة، يوم الأربعاء الماضي. في المقابل، كانت «مارسيليا»، كبرى مدن الجنوب، بمثابة الاستثناء، إذ فاق عدد المتظاهرين فيها خلال هذه الجولة من الاحتجاجات الأعداد التي سجّلت في الجولات السابقة. وجاء ذلك بعد أن تقرّر توحيد أربع تظاهرات مختلفة أقيمت في المدينة، وهي تظاهرات «السترات الصفر» وحركة طلاب الثانويات، ونقابة CGT القريبة من الحزب الشيوعي، وتظاهرة حزب «فرنسا المتمردة»، الذي يتزعمه جان لوك ميلانشون، الذي يشغل أيضاً منصب نائب مارسيليا في البرلمان. وقد انطلقت هذه التظاهرات الأربع بشكل منفصل، ثم تم التوافق على توحيد وجهتها، ليصل عدد المعتصمين بميناء المدينة القديم إلى نحو 15 ألف محتج، مقابل 12 ألفاً خلال الجولة السابقة.

لكن تراجع أعداد المحتجين في باريس، وبشكل أخص على جادة «الشانزلزيه»، كان كافياً لإطلاق حملة إعلامية وسياسية روّجت بأن هذا التراجع يؤشر إلى «بداية انطفاء حراك السترات الصفر». وذلك على رغم أن غالبية أقطاب الحراك دعوا إلى جولة سادسة من الاحتجاجات، يوم السبت المقبل، فيما توعد المعتصمون على مفترقات الطرق عند مداخل غالبية المدن بقضاء الأعياد في أماكن اعتصامهم.

لوحظ تراجع كبير في أعداد المحتجين في باريس، فيما سجّلت مارسيليا الاستثناء، حيث فاق عدد المتظاهرين فيها الجولات السابقة (أ ف ب)

أما أركان الحكم «الماكروني»، وفي مقدمهم رئيس البرلمان، ريشار فيران، والناطق باسم الحكومة، بنجامين غريفو، فقد سارعوا إلى الترويج بأن هذا التراجع جاء استجابة لخطاب إيمانويل ماكرون والوعود التي أطلقها مطلع الأسبوع الماضي، متجاهلين أن هذا التراجع اقتصر أساساً على العاصمة، وجاء نتيجة لحملة سياسية وإعلامية مكثفة دعت المحتجين إلى تفادي التنقّل إلى باريس بحجة التهديدات الإرهابية التي عادت إلى الواجهة بعد الهجوم الذي حدث في ستراسبورغ، الثلاثاء الماضي. لكن استطلاعاً للرأي نشرته أمس الأحد مؤسسة IFOP سرعان ما دحض المزاعم بأن تراجع الاحتجاجات جاء استجابة للوعود الماكرونية، إذ بيّن أن شعبية نزيل «الإيليزيه» انخفضت بنقطتين إضافيتين، لتتراجع نسبة الذين يمنحونه ثقتهم إلى 23 في المئة فقط. بينما سجّل رئيس الحكومة، إدوار فيليب، الذي تقع على عاتقه مهمة تطبيق وعود ماكرون، تراجعاً جديداً في شعبيته بمقدار 3 في المئة، بحيث لم يعد يثق فيه سوى 31 في المئة من الفرنسيين، بينما كانت هذه النسبة 38 في المئة قبل نشوب احتجاجات «السترات الصفر». لم تقتصر الدعاية الحكومية فقط في محاولة ربط تراجع أعداد المحتجين بوعود ماكرون، بل تجاوزت ذلك إلى الترويج بأن «ضعف هذه الجولة الخامسة من الاحتجاج يؤشر على قرب انطفاء الحراك»، وأن «وقت الاحتجاج انتهى، وعلى (السترات الصفر) الانخراط في الحوار الوطني الموسع الذي تحضر له الحكومة». اللافت أن وزير الداخلية، كريستوف كاستانير، بدا وكأنه صدّق هذه المزاعم التي تروّج لها الدعاية الحكومية، إذ عاد لتشديد نبرته تجاه المحتجين، ملوّحاً بـ«تحرير» مفترقات الطرق من المعتصمين، وذلك بعد أن ظل طوال الأسبوع الماضي يناشدهم «عدم التنقل إلى باريس، والبقاء في نقاط اعتصامهم»!

الحديث عن «تحرير» مفترقات الطرق من المعتصمين أعطى الانطباع بأن وزير الداخلية يعتقد أن موازين القوى تغيّرت بعد «فشل» الجولة الخامسة من الاحتجاجات، وأن حراك «السترات الصفر» في طريقه بالفعل إلى «الانطفاء». وذلك يناقض تقديرات الأجهزة الأمنية، التي يشرف عليها الوزير، والتي ترجح أن ما يحدث «تغيير على صعيد الشكل لا المضمون، حيث قد يغيّر الحراك أنماط الاحتجاج المعتمدة، لكن ذلك لا يعني اختفاء تراجع مخزون الغضب الشعبي على المدى المنظور».

من جهته، يرى عالم الاجتماع ميشال فيزّ، وهو مؤلف كتاب شهير بعنوان «وكان ثورة 1968 لم تكن»، أن «انتكاسة الجولة الخامسة من الاحتجاجات لا تعني نهاية حراك السترات الصفر»، لافتاً إلى أن «تراجع أعداد المحتجين ليس بالأمر بالجديد، فالجولة الرابعة من الاحتجاجات، التي اعتُبرت الأكثر قوة وتأثيراً، لأنها كانت بمثابة الجولة الحاسمة التي اضطرت الرئيس الماكرون إلى تقديم تنازلات، بعد أن ظل طوال ثلاثة أسابيع يرفض أي تغيير في توجهه السياسي، إلا أنها سجّلت بدورها تراجعاً في أعداد المحتجين، حيث لم تستقطب سوى 126 ألف متظاهر، مقابل 290 ألفاً خلال جولة الاحتجاج الأولى، يوم 17 نوفمبر الماضي». بالتالي يتوقع أن يشهد الحراك «تحولات في بنيته التنظيمية، وفي أنماط الاحتجاج المستعملة، لكنه مرشح لأن يعمر طويلاً على الساحة السياسية وعلى جبهة النضالات الاجتماعية في فرنسا».

التحولات التي يشير إليها فرانسوا فيز بدأت بوادرها بالظهور. فعلى رغم تباين مواقف أصحاب «السترات الصفر»، بين من يقترحون «هدنة مؤقتة» خلال أعياد الميلاد ونهاية السنة، لتخفيف الضغوط على صغار التجار المتضررين من الاحتجاجات، ومن يرون بالعكس أن الحراك «يجب أن يستمر حتى النصر النهائي، حتى لو اقتضى ذلك أن نقضي الأعياد على نقاط الاعتصام». إلا أن كلا الطرفين يجمعان على ضرورة «هيكلة» الحراك، بمختلف الصيغ والوسائل. بعض أصحاب «السترات الصفر» شرعوا في ترجمة هذه «الهيكلة» بشكل ملموس من خلال إطلاق «دفاتر مطلبية» شعبية، على غرار ما حدث قبل ثورة 1789، لتكون بمثابة البرنامج المطلبي للحراك. بينما يدعو البعض إلى «جلسات تأسيسية» لانتخاب مندوبين رسميين للحراك، وربما ترشيح عدد منهم في الانتخابات الأوروبية التي ستجرى في حزيران/ يونيو المقبل. وقد أعلن ائتلاف «السترات الصفر» في محافظات جنوب فرنسا، أن «جلسة تأسيسية» أولى من هذا النوع ستنظم يوم 5 كانون الثاني/ يناير المقبل في مارسيليا.

> **يدعو قياديون في «السترات» إلى «جلسات تأسيسية» لانتخاب مندوبين رسميين للحراك**

«العدوى» تعبر المحيط إلى كندا

شهدت العديد من المدن الكندية، أول من أمس، تظاهرات لأصحاب «السترات الصفر»، على غرار تلك التي بدأت في العاصمة الفرنسية باريس قبل 5 أسابيع. وتظاهرت مجموعة أمام بلدية مدينة هاليفاكس، عاصمة مقاطعة نوفا سكوشا، احتجاجاً على توقيع بلادهم على الميثاق العالمي للهجرة، الذي تمت المصادقة عليه الاثنين الماضي في مراكش المغربية.

وقال منظم التظاهرة، جيمس هوكسين، في الكلمة التي ألقاها: «إن الحكومة تصغي للصراخ العالي للأقلية، وعلى رئيس الوزراء التحدث باسم الغالبية». كذلك شهدت مدينة إدمونتون، عاصمة مقاطعة ألبيرتا، تظاهرة لأعضاء «تحالف المواطنين الوطنيين»، وقالوا في بيان: «ندعو جميع الوطنيين والقوميين والكنديين في إدمونتون إلى التوحد ضد الأمم المتحدة والنظام العالمي الدولي». ولوحظ خلف «السترات الصفر» للمحتجين، عبارة «ترودو خائن»، في إشارة إلى رئيس الوزراء جاستن ترودو. وفي مدينة تورنتو، تجمع العشرات في ميدان ناثان فيليبس، حيث مبنى البلدية، منتقدين ميثاق الأمم المتحدة للهجرة. كذلك شهدت 8 مدن كندية أخرى تظاهرات انتهت جميعها من دون تسجيل أي حوادث أو تدخّل من قبل الشرطة. وفي الأسابيع الأخيرة، بدأت موجة من الاحتجاجات تضرب دولاً أوروبية عدة للمطالبة بتحسين ظروف المعيشة، انطلقت من فرنسا وطاولت كلاً من هولندا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا وبلغاريا وصربيا والمجر.

(الأناضول)

عودة المسألة الاجتماعية

وليد شرارة

إذا استندنا إلى الأرقام التي تداولتها وسائل الإعلام الفرنسية، فإن عدد المشاركين في حركة الاحتجاجات الاجتماعية التي تشهدها فرنسا منذ حوالى الشهر قد سجّلت تراجعاً ملحوظاً يوم السبت الماضي بالمقارنة مع عدد المشاركين في الأسابيع التي سبقت. ضمت التظاهرات في أنحاء مختلفة من البلاد حوالى 66000 شخص بينما وصل عددهم في الأسبوع الذي سبق حوالى 126000 متظاهر.

جزمت بعض التحليلات أن القرارات التي أعلن عنها الرئيس إيمانويل ماكرون، وأبرزها إلغاء الضريبة على الوقود وزيادة الحد الأدنى للأجور بمئة يورو من جهة، والخوف من أعمال العنف والمواجهات التي وقعت خلال تظاهرات الأسابيع الماضية ومن الانتشار الأمني الكثيف (69000 رجل أمن على المستوى الوطني بينهم 8000 في باريس) من جهة أخرى، حدّت بغالبية نسبية من المؤيدين للحركة الاحتجاجية إلى العدول عن المشاركة في تحركات يوم الخامس عشر من كانون الأول. انخفاض المشاركة في حراك اجتماعي ممتد زمنياً لا يؤشر بالضرورة إلى أن هذا الأخير في طريقه إلى فقدان قوته الدافعة التي شكّلها تعاظم الغضب الناجم عن الشعور بمظالم متزايدة، هي نتاج لعقود من السياسات النيوليبرالية التي أدت إلى تفكك «النموذج الاجتماعي» الفرنسي والمكتسبات والخدمات التي ميّزته بالنسبة لقطاع واسع من المواطنين الفرنسيين. «التنازلات الطفيفة» التي قدمتها الرئاسة للمحتجين لن تنجح في احتواء العودة المدوية للمسألة الاجتماعية وللصراع الطبقي إلى الواجهة، والتي تعبّر عنها اليوم حركة «السترات الصفر»، وستجد على أغلب الظن تعبيرات أخرى في الأسابيع والأشهر المقبلة بسبب الاختلالات العميقة التي أحدثتها سياسات من يسميهم المفكر الاستراتيجي آلان جوكس، «برجوازية دافوس» المعولمة في البنية الاجتماعية الفرنسية.

دفاعاً عن القدرة الشرائية والكرامة

تعرضت حركة «السترات الصفر» منذ انطلاقتها إلى حملة أيديولوجية- إعلامية هدفت إلى تشويه طبيعتها وتبرير تجاهل مطالبها الرئيسية عبر اتهامها بـ«الشعبوية». وهي تهمة جاهزة ضد أي تحرك شعبي تصدرها النخب الليبرالية التي ترى أن السياسة اختصاص حصري لـ«النخب»، ومحاولة ربطها باليمين المتطرف. صحيح أن أنصار اليمين المتطرف شاركوا في الاحتجاجات وأن أهم تنظيماته السياسية، «التجمع الوطني» بقيادة مارين لوبن، أيد مطلبها الأول، وهو إلغاء الضريبة على الوقود، إلا أنه عزف عن دعم مطلبها الأساسي الآخر، وهو رفع الحد الأدنى للأجور، التي كانت لوبن قد عارضته بوضوح خلال الحملة الانتخابية الرئاسية وفي تصريحات تلتها. تحسين القدرة الشرائية للطبقات الشعبية، الذي يمر حكماً برفع الحد للأجور بين إجراءات أخرى، هو الهدف المركزي للحركة الاحتجاجية الحالية. هذا ما خلصت إليه دراسة هامة صادرة عن مركز اميل دوركهايم، شارك فيها سبعون باحثاً وأستاذاً جامعياً ونشرتها صحيفة «لو موند» في الحادي عشر من هذا الشهر. اعتبرت الدراسة أن «الدافعين الأساسيين للمشاركين في الاحتجاجات هما المطالبة بالمزيد من العدالة الاجتماعية وبإنصاف السلطة لمطالب الشعب وتطلعاته». وهي قد توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

ـ الرجال والنساء المشاركون في الاحتجاجات ينتمون في غالبيتهم إلى الطبقات الشعبية والشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى. المشاركة الأعلى هي لصغار الموظفين (33%) يليهم العمال (14%) والحرفيون وصغار التجار (10,5%) ومن ثم المهن «الوسطية»، كالممرضين أو أساتذة الرياضة المستقلين مثلاً (10%)، والموظفين المتوسطين (5%) والمتقاعدين والعاطلين من العمل (25,5%). معدل أعمار المشاركين هو 45 سنة مع نسبة مشاركة مرتفعة لشريحة 35-41 سنة ومن ثم لمن هم بين 50 و64 سنة وبين 25 إلى 30 سنة. وتصل مشاركة من تتجاوز أعمارهم 65 سنة إلى 17,3%. عدد الرجال (54%) يفوق نسبياً عدد النساء (45%) في الاحتجاجات التي تنتمي غالبيتهن إلى الطبقات الشعبية. 47% من المستطلعين، بحسب إجاباتهم، يشاركون للمرة الأولى في حركة احتجاجية وقد سبق لـ44% منهم أن ساهموا في إضرابات وتعترض أكثريتهم على أعمال العنف. القسم الهام الآخر للدراسة يتعلق بالميول السياسية للمحتجين. 42,6% منهم يعرفون عن أنفسهم باعتبارهم يساريين، وبينهم 15% مؤيدين لليسار الجذري، و12,7% باعتبارهم يمينيين، مع 5,4% من أنصار اليمين المتطرف، و33% يضعون أنفسهم خارج هذا الاستقطاب السياسي. وتشير الدراسة إلى أن «القضايا» التي يضعها اليمين المتطرف في طليعة أهدافه السياسية، أي تلك المتعلقة بالحفاظ على «نقاء الهوية» الفرنسية أو التحذير من خطورة الهجرة أو الإسلام، تغيب تماماً عن اهتمامات المحتجين. تؤكد الدراسة، وعشرات المقابلات التي أجرتها وسائل الإعلام الفرنسية والعالمية مع مشاركين في الاحتجاجات، أن إدانة الفوارق الطبقية المتزايدة والتوزيع غير العادل للثروة والدعوة إلى إصلاح اقتصادي واجتماعي جذري وإلى تغيير تعاطي السلطة السياسية مع الطبقات الشعبية ومطالبها، هي الغايات الكبرى التي تحركهم.

مبدأ المساواة وجذوره العميقة

كون المجتمع الفرنسي أيد بغالبيته التوسع الاستعماري وما أتاحه من تراكم هائل للثروات على حساب شعوب الجنوب لا يتناقض مع حقيقة أن لفكرة المساواة بين أفراده (المحظوظين) جذوراً عميقة وضاربة في القدم. إيمانويل تود، الديموغرافي وعالم الأنتروبولوجيا، يجزم أن لهذه الفكرة جذوراً أنتروبولوجية تعود إلى البنية العائلية والتوزيع المتساوي للميراث اللذين كانا سائدين في مناطق واسعة من فرنسا، وفي قلبها، باريس حتى قبل الثورة الفرنسية في 1789.

لقد لعبت البنى الأنتروبولوجية، وفقاً لتود، دوراً حاسماً في تحديد الخيارات الفكرية والسياسية للمجتمع الفرنسي وتمسكه بفكرة المساواة على عكس المجتمع البريطاني مثلاً الذي يتقبل بسهولة أكبر الفوارق الاجتماعية وغياب توزيع عادل إلى حد ما للثروة. النظر إلى التاريخ الفرنسي في القرنين الأخيرين، الذي تخللته ثورات وانتفاضات عدة (1830، 1848، كومونة باريس 1871) والهبّات الشعبية والإضرابات وحركة نقابية قوية وحزب شيوعي واسع الانتشار منذ أربعينيات القرن العشرين إلى آخر ثمانينياته، ومقارنته بالاستقرار النسبي الذي عاشته بريطانيا في الحقبة التاريخية إياها يظهر هذه الحقيقة بوضوح. انتشر اعتقاد واسع النطاق أيام سطوة أيديولوجية العولمة السعيدة في تسعينيات القرن الماضي أن من أبرز تداعياتها اندثار الخصوصيات الأنتروبولوجية وتنميط الثقافة السياسية وغيرها من الأساطير والخرافات التي كذبتها التطورات الدولية المتسارعة في العقدين الأخيرين. انفجار الصراع الطبقي مجدداً في فرنسا تكذيب جديد لمجمل هذه الفرضيات ومؤشر على أن المستقبل ملي، بالمفاجآت لمن اعتقدوا أن انهيار جدار برلين يؤذن ببداية سيطرتهم المطلقة والأبدية على الأرض ومن عليها.

◄ وفيات ►

تجمُّع اللجان والروابط الشعبية
المنتدى القومي العربي
آل سليمان حيدر
أهالي بدنايل
ينعون إلى اللبنانيين والعرب رجل المبادئ الوطنية والمواقف القومية والقيم الإنسانية
المربي والأديب الأستاذ حمد حيدر
بوارى الثرى في بلدته بدنايل البقاع في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم الاثنين في 17 كانون الأول 2018
بمزيد من الرضى والتسليم ننعى إليكم المرحومة بإذن الله تعالى فقيدتنا الغالية
دلال عبد القادر عربي كاتبي مردم بك
زوجها: أسامة أديب مردم بك
والدتها: المرحومة ابتهاج عربي كاتبي
ولدها: المهندس طلال زوجته سناء كزبري
ابنتها: علياء زوجة المهندس أديب بستانه
أشقاؤها: المرحومون فايز وندير وموفق ورياض عربي كاتبي
شقيقاتها: أمل والمرحومات أميمة وميمنة ورجاء عربي كاتبي
أحفادها: جيريمي وكريم وجاد مردم بك، عمر وعلي والدكتورة آية بستانه
تقبل التعازي للرجال والنساء في الثالث اليوم الاثنين 17 كانون الأول 2018 في منزل صهرها المهندس أديب بستانه الكائن في تلة الخياط، شارع تلفزيون لبنان، مقابل جامع السلام، بناية الزهور، الطابق العاشر، وذلك من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساء.
الراضون بقضاء الله وقدره عموم آل عربي كاتبي، مردم بك، بستانه، كزبري دك الباب، السمان وأنسباؤهم.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على أسعار الإدارة حده الاقصى 20% عشرون بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال انشاء محققن للري من نبع عيون ارغش في منطقة نبحا - قضاء بعلبك.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع في 2019/1/22.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الرابعة على الاقل لتنفيذ صفقات الاشغال المائية الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 11 كانون الاول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2557

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 15% خمسة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال شبكة توزيع كهربائية في بلدة دير قانون النهر - قضاء صور.
تجري عملية التلزيم في الساعة التاسعة من يوم الخميس الواقع في 2019/1/24.
فعلى المتعهدين المسجلين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 والمصنفين لتنفيذ صفقات الاشغال الكهربائية الجدول رقم 1/4، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 11 كانون الاول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2560

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 15% خمسة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال انارة عامة على الطاقة الشمسية في بلدة دير كيفا - قضاء صور.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2019/1/24.
فعلى المتعهدين المسجلين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 والمصنفين لتنفيذ صفقات الاشغال الكهربائية الجدول رقم 1/4، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 11 كانون الاول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2561

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 19 % تسعة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال تعزيل وانشاء حيطان حماية على مجاري شتوية في بلدة الريحان - قضاء جزين.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2019/1/31.
فعلى المتعهدين المصنفين وفقاً لاحكام المرسوم 3688 تاريخ 1966/1/25 في الدرجة الرابعة فقط للاشغال المائية، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 12 كانون الأول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2578

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتنفيذ اشغال تأهيل الانشاءات البحرية (السنسول) في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4/10090 تاريخ 2018/10/12، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/1/18 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 1,000,000/ ل.ل.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض أصبح نهار الجمعة الواقع في 2019/1/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 12/12/2018
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2564

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 15% خمسة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع شبكة توزيع كهربائية في بلدة دير قانون النهر - قضاء صور.
تجري عملية التلزيم في الساعة التاسعة من يوم الخميس الواقع في 2019/1/24.
فعلى المتعهدين المسجلين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 والمصنفين لتنفيذ صفقات الاشغال الكهربائية الجدول رقم 1/4، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 11 كانون الاول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2560

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 15% خمسة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال انارة عامة على الطاقة الشمسية في بلدة دير كيفا - قضاء صور.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2019/1/24.
فعلى المتعهدين المسجلين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 والمصنفين لتنفيذ صفقات الاشغال الكهربائية الجدول رقم 1/4، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 11 كانون الاول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2557

إعلان تلزيم
تعلن المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، عن إجراء تلزيم بطريقة استدراج عروض على اساس تنزيل مئوي على اسعار الادارة حده الاقصى 15% خمسة عشر بالمئة، لتنفيذ مشروع اشغال انارة عامة على الطاقة الشمسية في بلدة دير كيفا - قضاء صور.
تجري عملية التلزيم في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في 2019/1/24.
فعلى المتعهدين المسجلين وفقاً لاحكام المرسوم رقم 3688 تاريخ 1966/1/25 والمصنفين لتنفيذ صفقات الاشغال الكهربائية الجدول رقم 1/4، الراغبين بالاشتراك بهذا التلزيم تقديم عروضهم قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لجلسة فض العروض - وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه في المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية - مصلحة الديوان - كورنيش النهر.
بيروت في 11 كانون الاول 2018
المدير العام
للموارد المائية والكهربائية
بالإنابة
المهندس غسان نور الدين
التكليف 2584

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأنه قد تم تعديل مهلة تقديم العروض لإستدراج العروض رقم ث4/9385 تاريخ 2018/9/25، العائدة لانشاء وتجهيز مجموعة شمسية اضافية جديدة بقدرة 7MW على نهر بيروت BRSS Phase2 لغاية يوم الجمعة 2019/1/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 300,000/ ل.ل.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض أصبح نهار الجمعة الواقع في 2019/01/25 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 12/12/2018
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 2555

مناقصة عامة
رقم 6001/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الجمعة الواقع في 2018/12/28 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: اشغال تأهيل مبنى الكتيبة النموذجي التابع لفرع مكافحة الارهاب والتجسس في البيرزة.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 1032/ م ع إ/ م هـ تاريخ 2018/6/28.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البيرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البيرزة في 2018/12/13
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 2586

إعلان بيع بالمعاملة 2017/970
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2018/12/28 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه علي حسن حجيج ماركة ب ام ف 325i موديل 2006رقم 214378/ص الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيله المحامي جاد اسطفان البالغ 17442/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 6400/$ والمطروحة بسعر 4400/$. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك مسددة.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرأب مجاعص في بيروت الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

إعلان بيع بالمعاملة 2015/474
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2018/12/28 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه ايلي سمير طراد ماركة جيب 4×4 GR-CHEROKEE LAREDO موديل 2005 رقم 136915/و ل.ل. الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيله المحامي غسان كرم البالغ 7476/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 5500/$ والمطروحة بسعر 3800/$. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت 3,340,000/ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرأب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2018/262
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2018/12/28 ابتداءً من الساعة 12:00 ظهراً سيارة المنفذ عليهما ليال وحنا محرز البايع ماركة كيا بيكانتو موديل 2015 رقم 284773/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ 905168/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 3043/$ والمطروحة بسعر 2500/$ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت 2,933,000/ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرأب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2015/992
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2018/12/28 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه ايلي سمير طراد ماركة جيب 4×4 GR-CHEROKEE LAREDO موديل 2005 رقم 136915/و ل.ل. الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيله المحامي غسان كرم البالغ 7476/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 5500/$ والمطروحة بسعر 3800/$. أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت 3,340,000/ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرأب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2014/1704
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2018/12/28 ابتداءً من الساعة 12:00 ظهراً سيارة المنفذ عليها الهرمل طلب ايمن مخايل عبود منصور بالموكلته رشا عبود الياس غضبان زوجة مطانوس خليل الصدي سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 2202 راس بعلبك السهل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلب عبدالله احمد صلح بصفته مفوضاً بعقد البيع سند تمليك بدل ضائع بحصة البائع علي احمد صقر بالعقار 1678 ببعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلب عبدالله حسين سليمان لمورثة موكله سميحة سعيد باشا سليمان حيدر زوجة الدكتور سليم حيدر سند تمليك بدل ضائع بالعقار 5606 ببعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلب محمد احمد رعد سندات تمليك بدل ضائع لمورث موكله علي حسين الطرابلسي بحصته بالعقار 867 ببعلبك ولمورث موكله ورثة الحاج ديب احمد بيان بحصته بالعقار 1219 ببعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلبت وفاء محمود حيدر لمورثة موكلتها فاطمة دعد محمود عبد الرزاق سندي تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقارين 1125، 2587 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلب سمير حسين شقير لمفوضه مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري شهادة قيد تأمين بدل ضائع بالعقارين 826، 827 تمنين التحتا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلب مصطفى محمد كركلي لموكلته ليلى محمد الديراني سند تمليك بدل ضائع بالعقار 164 قصرنبا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
عن المدير العام للشؤون العقارية
يعلن مدير عام الشؤون العقارية عن اعادة تكوين الصحيفة العقارية المفقودة للعقار رقم 1303 من منطقة شعث العقارية بالطريقة الادارية وفقاً لاحكام المادة الثانية الجديدة من المرسوم الاشتراعي رقم 77/37 والمعدلة بالقانون رقم 1996/509.
لكل صاحب مصلحة او حق ان يعترض على قرار اعادة التكوين باستدعاء يقدم الى حضرة امين السجل العقاري في بعلبك - الهرمل خلال مهلة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان.
مدير عام الشؤون العقارية
جورج المعرّاوي

إعلان
لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل طلب محمد فدعا وهبي لمورثة موكله نزهه صادق اسماعيل زوجة عبد النبي ولموكله صبحي عبد النبي نزهه سندي تمليك بدل ضائع بحصتيهما بالعقار 456 النبي عثمان.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب المحامي احمد علي يحي بوكالته عن محاسن علي ناصر وكيلة حسن سهيل حاجو ونعمه سهيل حاجو بصفتهما وكيلين عن محمد علي بزيع وكيل مريم وعبد الكريم ومصطفى اولاد محمد بزيع شهادات قيد مؤقته بدل ضائع عن حصة مريم محمد بزيع وعبد الكريم محمد بزيع ومصطفى محمد بزيع بالعقار رقم 321 منطقة زبقين العقارية.
للمعترض مراجعة المحكمة خلال 15 يوماً
القاضي العقاري في الجنوب
محمد الحاج علي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت جوسلين جورج ابي سليمان وكيلة انطوان يوسف القزي أحد ورثة عزيز منصور القزي ويوسف منصور القزي سندي ملكية بدل ضائع للعقار 1991 الدامور.
للمعترض مراجعه الامانه
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب شفيق سعيد الخوند شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1 عاراي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي انعام حرفوش بوكالته عن كابي يوسف ضاهر شاهين لمورثه يوسف ضاهر شاهين نفسه يوسف ضاهر حبيب شاهين القطار شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 496 - 947 - 3855 - 3865 و 3866 جزين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت نهاد حسن برو سند تمليك بدل ضائع للعقار 1852 الصرفند.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب جورج عفيف عيد بوكالته عن شربل جوزيف بو شعيا لموكله نزيه نعمه الزرقا سند تمليك بدل ضائع للعقار 561 رديغيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسين علي سعد لموكلته فايزه محمود طالب سند تمليك بدل ضائع للقسم 12 بلوك A من العقار 1791 عين بعال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشاره ميشال غنيمه لموكله محمد محمود الداود شهادة قيد بدل ضائع للعقار 75 البستان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
طلب وكيل الجهة المستدعية السيد يوسف بوزيد اثبات بيانات السيد طانيوس بوزيد وتراز عبده صفير وهيام طانيوس بوزيد في العقارين 685 و1075 - منطقة مليخ العقارية.
للمعترض 20 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان
طلب المستدعي تصحيح اسم والده في العقارين رقم 463 - 472 الحلوسية واعتبار اسمه عبد الرسول حسين ابراهيم مونس بدلاً من عبد الحسن حسين مونس.
للمعترض 20 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان
بتاريخ 2018/10/25 قرر القاضي العقاري في الشمال اعادة تكوينمحضر تحديد العقار رقم 2175 من منطقة رحبة العقارية.
للراغب بتقديم اعتراض على عملية اعادة التكوين وفقاً لما تقدم، اداء ملاحظاته خطياً لدى قلم القاضي العقاري في الشمال وذلك حتى تاريخ انجاز العنصر المقرر اعادة تكوينه وفي فترة الثلاثين يوماً التي تلي لصق قرار الاختتام الاولي على ابواب المحكمة.
طرابلس في 2018/10/25
القاضي العقاري في الشمال
ترار غسان مقوّم

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن بالمعاملة التنفيذية الرقم 2008/461 المنفذ: بتريك جاد حاتم وكيله المحامي البرت الجلخ.
المنفذ عليه: زارميك ميناس قالابجيان رومية شارع لي فيلات 125. يملكه المعاملات: تقرر الحجز بتاريخ 2008/12/19 وسجل بتاريخ 2008/12/27
السند التنفيذي: سندا دين بمبلغ 66,000/د.أ. والفوائد واللواحق
المطروح: حصة المنفذ عليه البالغة 1200 سهم في القسم رقم 5 – D من العقار رقم 2767 عين سعادة كناية عن دوبلكس يشتمل في الجزء السفلي منه على مدخل ودار وطعام ومطبخ وحمام وشرفة ودرج داخلي من الرخام الى الجزء العلوي المشتمل على غرفة جلوس وغرفتين نوم وحمام وشرفة والمنجور الخارجي المنيوم مع مونبلوك وارض القسم بلاط رخام كارارا باستثناء بلاط المطبخ والحمامين فهي مبلطة سيراميك ويقع القسم في مجمع سكني معروف باسم les villettes وللقسم موقع سيارة ويتبعه كاف في الطابق السفلي الثاني وينتفع من ضمن ما ينتفع به هذا القسم "بمسبح" تابع للمشروع الذي يقع في منطقة تلال عين سعادة ويصل اليه عبر طريق الجديدة روميه مع الاشارة الى ان مشتملات القسم مطابقة للأوصاف الواردة في الإفادة العقارية مساحة القسم: 154 م.م. تقريباً.
تاريخ محضر الوصف: 2010/3/3
وسجل بتاريخ 2010/3/26
قيمة التخمين : 177100/د.أ.
وقيمة الطرح: 106260/د.أ.
المزايدة: ستجري نهار الاربعاء الواقع فيه 2019/1/16 الساعة الحادية عشرة صباحاً امام رئيس دائرة تنفيذ المتن في قاعة المحكمة في جديدة المتن، فعلى راغب الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ المتن لدى صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة قيمة الطرح او ان يقدم كفالة مصرفية معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ المتن اذا لم يكن له مقام فيه والا اعتبر قلمها مقاما مختاراً له وعلى المشتري خلال ثلاثة ايام تلي الاحالة ايداع كامل الثمن والا يعد ناكلاً وتعاد المزايدة حكماً بزيادة العشر واذا لم يتقدم احد للشراء وجبت اعادة المزايدة فوراً على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تسديد كامل الثمن ويتوجب على الشاري رسم الدلالة 5% ورسم التسجيل.
رئيس قلم دائرة تنفيذ المتن
جان أنطون

care
CALL FOR LOCAL TENDER
Tender Reference
201812CILB0001
Tender subject
SUPPLY AND DELIVERY OF SOIL TESTING MACHINE
Interested vendors are invited to obtain the bid documentation by contacting the CARE office in Beirut, Lebanon a the following address:
Furn el Shebbak – Sami El Solh Ave, Serhal Building – 4th floor, Beirut – Lebanon.
Tel: +961 (0)1 381 775 / 757
The bid documentation is available only in English but contractors must submit offers in English [Documents to be translated to English by authorized translator if any]
Offers in response to this bid will be accepted until January 2, 2019.

سينما

احتفالية بالمخرج العراقي تعيده إلى الجنوب بعد 30 عاماً من الغياب

قيس الزبيدي... سينمائي المقاومة والقضيـة الفلسـطينية

بمبادرة من «نادي لكل الناس»، أقيمت احتفالية بالمخرج العراقي الذي اسهم في تأسيس السينما التسجيلية العربية وتطويرها. الاحتفالية التي بدأت في بيروت، مع عرض أبرز أعماله «بعيداً عن الوطن» (1969 ـ 11 د) و«الزيارة» (1970 ـ 11 د) و«شهادة الاطفال الفلسطينيين في زمن الحرب» (1972 ـ 18 د). اختتمت اخيراً في «مركز معروف سعد الثقافي» في صيدا حيث عرض «واهب الحرّية» (1989 ـ 90 د). لم يكن مصادفة. اختيار هذا الشريط ليكون مسك الختام. فهذا الفيلم الذي سجل ابرز محطات المقاومة الوطنية قبل 29 عاماً، وثّق علاقة الزبيدي بلبنان وبالقضية الفلسطينية، هو الذي حمل كاميراته في عز الاجتياح الإسرائيلي. على هامش الاحتفالية الجنوبية، كان لنا لقاء مع السينمائي المقيم في ألمانيا

لم ينجز عملاً عن الأزمة في سوريا بسبب «تداخل الأحداث التي اختلط فيها الوطني مع المرتزق»

آمال خليل

بالتصفيق حيناً وبالكلام حيناً وبالنشيد حيناً آخر، تفاعل الحضور في قاعة مسرح «مركز معروف سعد الثقافي» أثناء عرض «واهب الحرية» بحضور مخرجه قيس الزبيدي والنائب أسامة سعد والكاتب كريم مروة الذي أسهم في إنجاز الفيلم التسجيلي. «هذا التصفيق ليس لي أو للفيلم، إنما لأبطاله المقاومين» قال الزبيدي في حلقة النقاش التي تلت العرض. بعد مرور ثلاثة عقود على تنقله بين بيروت وصيدا والجنوب والبقاع الغربي لجمع مواد «واهب الحرية»، لا يزال الزبيدي منقاداً إلى «الأسطورة الملحمية التي قدمها الشعب اللبناني برغم الصورة النمطية عن اللبنانيين، خصوصاً اللبنانيات، التي كانت تروّج عنه بأنهم يحبون الكيف والرفاهية. لكن ما حصل بأنهم نقلوا العدوى إلى الفلسطينيين، فانتفضوا للمرة الأولى عام 1987».

> آخر أعماله فيلم عن فلسطين بعنوان «فلسطين عنوان مؤقت» حول تاريخ الاستيطان بين الماضي والحاضر

عُرض الفيلم (عن المقاومة المسلّحة والشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي بين 1982 و1985) مراراً في بيروت والمناطق، في سنوات سابقة. إلا أن مروره في صيدا الأسبوع الماضي، كان الأول. مرور الزبيدي في عاصمة الجنوب أخيراً، أيضاً كان الأول منذ 30 عاماً. يبدي تأثراً إضافياً تجاه المدينة التي خصّها في مقطع رئيسي من الفيلم، إشارة إلى 560 عملية نُفذت ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي بين 1982 حتى تحريرها عام 1985. لقاءات مع والد الشهيد نزيه القبرصلي وعرض مواد تسجيلية عن مصطفى سعد ودور مخيم عين الحلوة. يدرك الزبيدي بأن صيدا التي عرفها قبل 30 عاماً، تغيرت كثيراً، مثلها مثل معركة والزرارية والقرعون (الاستشهادية لولا عبود) وكامد اللوز (الاستشهادي جمال ساطي) وبتغرين (الشهيد ميشال صليبا) وبيروت (الويمبي وبسترس ومحطة أبوب...) وجثيت (الشيخ راغب حرب) ووادي الزينة وبرجا (انتفاضة الحجارة)... «أتابع المجريات السياسية الداخلية وأعلم بأن أشياء كثيرة قد تغيرت. لكن العودة إلى الفيلم جيدة لاستذكار تواريخ الأشخاص. حتى بتنا نقول مثلاً هذا الانتهازي كان مقاوماً» قال الزبيدي.

ليست حاجة الزبيدي للعودة إلى التاريخ، بقدر حاجة الجيل الذي نشأ بعد ضمور جبهة المقاومة الوطنية وانحصار العمل العسكري بـ «حزب الله». برغم الظروف الاستثنائية التي أنجز خلالها الفيلم من حروب أهلية واحتلال إسرائيلي وإمكانيات محدودة، إلا أنه العمل الوحيد الذي جمع مختلف القوى العلمانية والإسلامية التي شاركت في المقاومة المسلحة ضد العدو. ربما ما سمح له بحرية التحرك، الهويات المتنوعة التي أعطاه إياها الحزب الشيوعي، بأسماء وظائف تناسب كل منطقة. مقاطع خاصة بمقاومة كل من «حركة أمل» (معركة والزرارية والاستشهاديين بلال فحص وحسن قصير) و«حزب الله» (الاستشهادي أحمد قصير والشيخ راغب حرب واشتباك عين التينة) والحزب القومي (سناء محيدلي ووجدي الصايغ وخالد علوان) والحزب الإسلامي في صيدا (نزيه القبرصلي). لكن المساحة الأكبر كانت للشيوعيين «الذين لهم الفضل في فكرة ووضع الفيلم». «واهب الحرية» الذي انتجه «أنصار جبهة المقاومة الوطنية»، عرض مراحل المقاومة الشيوعية المسلحة من مواجهات عيناتا عام 1972وسقوط الشهيد علي أيوب إلى المواجهات التي قادها الشهيد معروف علاء الدين عام 1979 في بلدة مجدل سلم، وقد تحول رشاشه إلى خلفية ملصق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية. تفرد الفيلم بذكر المقاومين العرب الذين انضموا في المقاومة ضمن «حزب البعث» وجبهة المقاومة. مشهد لصبية من الرقة تلقي وصيتها، وآخر لمقاومين من مصر والعراق وسوريا.

مرآة التجربة

محمد ملص *

قيس الزبيدي شخصية سينمائية، لها أهميتها الكبيرة، بما حقّقه أو ساهم بتحقيقه من أفلام، في السينما العربية، بالإضافة إلى دوره الاستثنائي في تأسيس وتطوير السينما التسجيلية، سواء في الأفلام التي أخرجها، أو تلك التي ساهم في إنجازها كـ «مونتير» صاحب رؤية إبداعية، أو كمصوّر ذي نزعة جمالية خاصة، وخبرة تقنية كثيفة. الكتابة عنه هنا، وعلاقة الصداقة والعمل التي تربطنا، والتي تكاد أن تبلغ الخمسين عاماً، ومحاولة الإلمام بهذا التنوّع من القدرات التي يتصف بها، أو الكشف عن كل ما قام ويقوم به حتى اليوم في المجال السينمائي، هو بالنسبة لي «مرآة» لتجربتي السينمائية، وعلاقة لها قيمة تاريخية خاصة.

■■■

وقع قيس الزبيدي منذ مطلع صباه في «براثن المونتاج» السينمائي، واتخذه هدفاً لتخصصه ودراسته الطويلة، ثمّ عاشه لزمن طويل كمهنة، فأصبح المونتاج عبر هذه الممارسة، بما يولده من تحديات عملية مصدر قراءاته في السينما والأدب. كأن المونتاج هو الأساس في تشكيل وعيه ورؤيته الذاتية والموضوعية، ليس للسينما فقط، بل للحياة والعيش. والمونتاج الذي أقصده هنا هو الفكرة التي تغدو هي الحياة.

■■■

كأن زمن العتمة هو أيضاً جزء من «الرشز» أو المادة المصوّرة لهذه العلاقة، ففي عتمتها ليس هناك أي صور، وفي المونتاج ترتمي العتمة في سلة المهملات. مشاهد هذه العلاقة- الفيلم، الباقية في ذاكرتي، هي ما نتبادله من حوار، وما نفكّر به من مشاريع، ما نكتبه، ما نشاهده، أو ما نصنعه من أفلام. لعل أطول هذه المشاهد، هو تشاركنا معاً في الدفاع عن السينما التي نحب.

■■■

تُرى هل كان العيش طويلاً داخل السينما، وفي فضاء المونتاج له دور في أن يتسرّب المونتاج إلى التكوين الذهني للإنسان، وإلى دهاليز روحه وعالمه الوجداني؟

ترويض الوثيقة

فيصل درّاج

يعاند قيس الزبيدي، في أفلامه الفلسطينية، المادة الوثائقية، ويروّضها معاً: يعاند محدوديتها، وهو يرفض الخضوع إلى المادة التي وجدها، ويتمرّد على سلطتها، حين تملي عليه ما أملته على غيره. ففي المادة الوثائقية الفلسطينية، المصاغة من التهجير والسجون وبؤس المخيّمات، ما يقيّد حركة الفنان ويحاصر تصوّره، كما لو كان المأساوي الفلسطيني يسيطر على غيره، ولا يُسيْطر عليه. غير أن قيس الزبيدي، الذي يعيد صياغة المأساوي، يسيطر على المادة الضاغطة، الذاتية المستقلة والمنظور الفني. لذا فإنه يقدّم المادة الوثائقية، كما يراها، حيراً للإيحاء والإيضاح والمساءلة، قبل أن تكون شريطاً من الصور المتواترة. هكذا يعلن، وهو يخلق فيلماً متعدد العناصر، عن مرونة الحياة وقلق الفنان وتمرّد العمل الفني على الاختصار والأفكار القاطعة. تتضمن سينماه في موضوعها الفلسطيني ثلاثة أسئلة على الأقل: كيف تبني خطاباً سياسياً متسقاً من مجموعة الصور المتعاقبة؟ وكيف تنشئ خطاباً لا يصادر فيه الانفعالي العقلاني، ولا تطغى فيه الصرخة على الصورة؟ وكيف تجعل من المتفرّج علاقة داخلية في الفيلم لا علاقة سلبية خارجية؟

مقتطفات من كتاب «قيس الزبيدي: سينما تبحث عن وطن» بتوقيع محمد ملص، سيصدر قريباً عن «دار نوفل» في بيروت

عقاب فيلم «اليازرلي»

خليل صويلح

في تجربته الروائية اليتيمة، اختار قيس الزبيدي قصة «على الأكياس» إحدى قصص مجموعة «الأبنوسة البيضاء» لحنا مينه لتحويلها إلى فيلم روائي طويل حمل اسم «اليازرلي» (1974)، وقد عُدّ هذا الشريط أهم فيلم تجريبي في تاريخ السينما السورية البديلة، نظراً لمقترحه البصري المختلف، وجرأته في اقتحام مناطق محرّمة، تتعلق بالطفولة المنتهكة، وأحوال العمل في الميناء، وسطوة «اليازرلي» أحد تجّار أكياس الحنطة، وشهوات الجسد المقموع، وبهجة طفل يهجر المدرسة وينطلق إلى العمل لمساعدة عائلته الفقيرة، عبر تشابكات سردية معقّدة، تنطوي على عناصر شعرية وملحمية تعتمد في بروزها على وسائل بصرية مونتاجية.

سوف يُمنع الفيلم رقابياً، عدا عروض خاصة، كما أنه لم يعجب حنا مينه، معتبراً أن الفيلم يمثّل طفولة المخرج أكثر مما يقارب طفولته هو. يقول قيس الزبيدي عن هذه التجربة: «اليازرلي» فيلم استحق العقاب اللازم به، ليس فقط لأنه محاولة شكلية جديدة فحسب، بل لأنه احتوى على مشاهد ايروتيكية مستمدة من أدب حنا مينه». ويضيف: «المقارنة يجب أن تتم مع النص الأدبي السينمائي وليس مع القصة لأن عناصر السرد الأدبية مغايرة لعناصر السرد السينمائية. يبقى الأهم: وضع إبداع سينمائي إزاء نوعية أدبية، مع المحافظة على روح الأفكار وتفسير جوهر الأحداث الأصلية، هنا يجب أن تجرى المقارنة. فالأدب ليس مطابقة للحياة والسينما ليست مطابقة للأدب». ابتداءً من هذه المغامرة التجريبية، سيلجأ مخرجون آخرون إلى اكتشاف صلاحية أدب حنا مينه للسينما، نظراً لحمولته الدرامية الثقيلة، والحبكات المشوّقة، ومقارباته لشخصيات عانت عسفاً حياتياً مؤلماً. فكان في طليعة الروائيين السوريين الذين اتكأت السينما على أعمالهم.

«كل وثيقة جمعناها، على قلتها، كانت بمثابة شهادة. رسومات وأغان وقصائد وصور فوتوغرافية وأفلام وجرائد. المقاومون الجنوبيون كانوا محرومين من الظهور في الإعلام، بخلاف انتفاضة فلسطين الأولى التي حظيت بتغطية مستمرة لوكالات الأنباء» يقول الزبيدي.

جديد الزبيدي هو شريط بعنوان «فلسطين عنوان مؤقت». «أنا لست مخرجاً عراقياً». ينتفض سريعاً بوجه من يقدّمه بتلك الصفة. «أنا مواطن عراقي، لكني لم أصور عملاً سينمائياً واحداً في العراق». الأسباب سياسية منعت فنّه بعدما أخرجته إلى سوريا وألمانيا باكراً في الستينيات. «النظام البعثي كان عائقاً، برغم أنني دعيت من السلطة ثلاث مرات لأتعاون معها لكن بشروطها، فرفضت. في السينما والحياة، لدي مبدأ وموقف لا أتحرك بدافع مالي أو دعائي أو شخصي». فيلمه الوحيد المرتبط بالعراق، وثائقي عن مواطنه الرسام جبر علوان.

الزبيدي من رواد السينما الوثائقية العربية في العقود الأخيرة مع المخرج السوري الراحل عمر أميرلاي، لكنه يفخر بأنه بث معظم جهوده في سبيل القضية الفلسطينية. «فلسطين سجل شعب» كان أول عمل تسجيلي عن القضية الفلسطينية، ثم «وطن الأسلاك الشائكة» وأفلام قصيرة عن قضايا فلسطينية في الأراضي المحتلة وفي الشتات. آخر أعمال الزبيدي فيلم عن فلسطين أيضاً اسمه «فلسطين عنوان مؤقت» باللغة الإنكليزية، حول تاريخ الاستيطان بين الماضي و الحاضر، مدته 30 دقيقة.

بعيد الزبيدي سبب تراجع كمية أعماله في السنوات الأخيرة، إلى أزمة الإنتاج. «كتبت سيناريوهات عدة عن روايات لبنانية وفلسطينية وكويتية، لكني لم أجد منتجاً يقتنع بها». أما عن سبب عدم إنجازه فيلماً عن الأزمة في سوريا التي يعتبرها وطنه أكثر من العراق، فهو «تداخل الأحداث التي اختلط فيها الوطني مع المرتزق».

احتفالية لبنانية

ينتظر جمهور «نادي لكل الناس» بأن ينظم العرض الأول لفيلم الزبيدي «فلسطين عنوان مؤقت». عرض يضاف إلى اتفاقية تعاون بين النادي والمخرج الذي نظم مطلع الشهر الجاري احتفالية بأفلامه وجال بها في المناطق. في حديث لـ«الأخبار»، لفت نجا الأشقر إلى أن النادي هو من أعاد الزبيدي إلى لبنان قبل عامين للمرة الأولى منذ عام 1989، كعضو في لجنة تحكيم مهرجان الفيلم القصير. أخيراً، اتفقا على تعاون أكبر يبدأ باحتفالية تكريمية لأفلامه ويصل إلى ترقيم أعماله وحفظها ضمن أرشيف النادي. علماً بأن الاحتفالية حملت الزبيدي إلى سينما «متروبوليس أمبير صوفيل» (الأشرفية) حيث عرض للمرة الأولى جماهيرياً، فيلم «اليازرلي» عن رواية للكاتب الراحل حنا مينه (راجع مقال الزميل خليل صويلح). علماً بأن الفيلم الذي أنجزه في سوريا عام 1974، مُنع من العرض «بسبب احتوائه على مشاهد إيروتيكية». وفي «دار النمر» في بيروت، عرضت له ثلاثة أفلام فلسطينية. فلسطين حملته إلى أطفال «مدرسة أنصار» (قضاء النبطية) حيث عرضت له أفلام فلسطينية قصيرة بحضوره أعقبها نقاش معه.

zoom

«مهرجان الفيلم القصير»: هموم الشباب العربي

عصام زكريا

في دورته الـ 14 التي أقيمت قبل شهرين، دعاني «مهرجان الفيلم القصير» للمشاركة في فعالياته كرئيس للجنة التحكيم بجوار نخبة من صناع السينما اللبنانية؛ الممثلة جوليا قصار، المخرج أسد فولدكار، مديرة التصوير موريل أبو الروس، والمخرج العراقي محمد الدراجي. كانت هذه المرة الأولى التي أحضرُ فيها المهرجان، الذي ينظمه «نادي لكل الناس» في بيروت، وإن لم تكن المرة الأولى التي أسمع فيها عنه وعن النشاطات المتميزة التي ينظمها النادي في مجالات تنظيم العروض السينمائية والأرشفة وترميم الأفلام على مدار عقدين منذ تأسيسه 1998.

في كلمة قصيرة لجمهور المهرجان، ذكرتُ أن عام 1998 يرتبط في ذاكرتي بأول عرض لمجموعة من الأفلام القصيرة المصوّرة بكاميرا رقمية في المعهد السويسري في القاهرة وإطلاق مصطلح «السينما المستقلة» على هذا النوع من الأفلام للمرة الأولى، وبتأسيس كيان مماثل لـ«نادي لكل الناس» في القاهرة باسم «سمات لإنتاج وتوزيع الأفلام المستقلة» التي كان لي شرف الانضمام إليها وتحرير أول مجلة متخصصة في السينما المستقلة في العالم العربي باسم «نظرة».

ذكرت أيضاً أننا احتفلنا منذ فترة بالدورة العشرين من «مهرجان الإسماعيلية الدولي للأفلام الوثائقية والقصيرة» الذي أتولّى إدارته حالياً. وكنت قد عملتُ فيه للمرّة الأولى عام 2000 مع الناقد الراحل علي أبو شادي. وهو المهرجان الذي كثيراً ما عرض أفلاماً ونظّم برامج خاصة للسينما اللبنانية المستقلة الوثائقية والقصيرة، واستضاف كثيرين من صنّاعها الذين ربطَت بينهم وزملائهم المصريين علاقات صداقة وتعاون متنوعة.

كلّ من حركتي السينما المستقلة في لبنان والقاهرة، بدأتا بالتزامن في نهاية تسعينيات القرن الماضي لتشابه الظروف العامة (ظهور الفضائيات والكاميرات الرقمية وانتشار الكمبيوتر). والظروف الخاصة بالبلدين (صعود أجيال شابة تواكب الثورة الرقمية وتتعامل معها وترغب في التعبير عن نفسها بمزيد من الحرية والاستقلالية).

خلال هذه السنوات، مرّت في نهرَي هاتين الحركتين مياه كثيرة، وتقلّبَت موجات هادئة وعنيفة، اختفت أسماء ولمعت أسماء جديدة. ومن الظواهر التي انتشرت في كلا البلدين إنشاء مدارس أهلية لتعليم السينما وافتتاح أقسام لتعليم السينما في معظم الجامعات داخل كلّيات الفنون والإعلام والآداب وبعض أقسام العلوم الإنسانية والأخرى. ومع زيادة عدد الأفلام التي تُنتَج سنوياً، ظهرت بعض المراكز والجمعيات التي تهتم بعرض هذه الأفلام. كما ظهرت بعض المهرجانات الصغيرة في عدد من المدن.

«مهرجان الفيلم القصير» الذي ينظّمه «نادي لكل الناس» أحد أقدم هذه المهرجانات، وكان مخصصاً لمشاريع الطلبة اللبنانيين قبل أن يتوسّع لضم أفلام مستقلة من كل العالم العربي، وهو حالياً يتكوّن من مسابقة عامة تضم داخلها مسابقة الطلبة.

من خلال مشاهدة 30 فيلماً ضمتها مسابقة «مهرجان الفيلم القصير» هذا العام، من بينها 14 فيلماً للطلبة، هناك بعض الانطباعات والملاحظات التي يمكن اختصارها في ما يلي:

أوّل ما يلفت الانتباه هو ارتفاع مستوى الأعمال الطلّابية تقنياً مقارنة بمثيلتها منذ سنوات مثلاً، خاصّة في ما يتعلق بعنصر التصوير والمونتاج والتمثيل. بعض صناع هذه الأفلام يمتلكون بالفعل الموهبة والإمكانيات التي تؤهّلهم للاحتراف، وإذا جاز لي أن أخصّ بعضهم بالاسم، فمنهم زاهر جريديني مخرج فيلم «طفر»، وإلياس فريفر مخرج ومصور فيلم «أربعة عشر»، وتينا ماريا جبري مخرجة ومصورة فيلم «أفكار»، وليوناردو باسيل مخرج فيلم «بداية النهاية» الذي فاز بجائزة أفضل وثائقي، ومارك سلامة مخرج «طعمي السمكات»، وغابي ضاهر مخرج «كسوف»، والأخيران فازا بجائزة أفضل عمل طلابي مناصفة.

الأمر الثاني يتعلّق بالموضوعات التي تناقشها الأعمال، وتعكس همومَ هذا الجيل. وقد لاحظتُ أن كثيراً منها يتناول العلاقة بالآباء والأمهات، كما نجد في «الرجال هو الصياد» لليلى بسمة، الذي يدور حول شاب تداهمه خيالات بقتل أبيه، وهي نفس فكرة الفيلم المصري «قد يموت الأب في النهاية» للمخرج عبد الرحمن سالم. موضوع آخر يتواتر في عدد من الأفلام هو العلاقات العاطفية التي تتأزّم لأسباب غامضة، يمكن اعتبارها «ثقافية» أو «سياسية»، كما نجد في «نقلة» للميا غندور، و«نمضي» لغنى ضو. في الفيلمين، تتعقّد العلاقة بين زوجين شابين في الأول، وخطيبين شابين في الثاني، من دون وجود مشكلة مباشرة ملموسة. ويبدو أن السبب هو الحساسية المختلفة لأجيال جديدة من النساء يشعرن بالتناقض بين الاستقلالية ومتطلبات العلاقة مع الجنس الآخر.

الهموم العامة، السياسية والاجتماعية حاضرة بقوة في عدد من الأفلام سواء، في أعمال الطلبة أو المستقلين الأكبر سناً وأكثر خبرة. ثلاثة أفلام فلسطينية هي «رجل يغرق» لمهدي فليفل و«العبور» لأمين نايفة، و«بنبونة» لراكان ماسي، تتناول الشأن الفلسطيني من زوايا مختلفة: المهاجرون غير الشرعيون، الحدود المغلقة والحصار المفروض على الأراضي المحتلة، المعتقلون والكيفية التي يواصلون بها المقاومة والتحايل على الأسر، إلى جانب أفلام خليجية تتناول التطرف والقتل باسم الدين... أما «سيدة» للمصرية نسمة زعزوع، فهو أحد الأعمال القليلة التي تتناول الفقر والبؤس الذي تعانيه أم تبحث عن علاج ابنها بأسلوب واقعي. وعلى العكس، يتناول «الخدم» لروان خنيصر الصراع الطبقي من زاوية «بوليسية»، ترشحه للتحول إلى فيلم طويل جماهيري.

الملحوظة الأخيرة تتعلق بالأساليب الفنية المستخدمة وهي تعكس بشكل عام تأثراً واضحاً بالسينما الأميركية الهوليودية، حيث تميل للإفراط في التعبير والحوار، مع استثناءات بارزة مثل «كسوف» (غابي ضاهر) أو iamamiwhoami (رودريغ سعد) التجريبي المتأثر بالسينما الطليعية، أو التونسي «أسترا» (نضال غويغا) الذي يحمل أيضاً روحاً أوروبية واضحة.

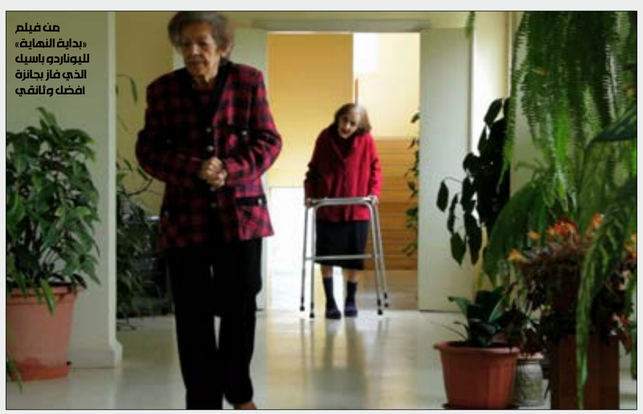
من فيلم «بداية النهاية» لليوناردو باسيل الذي فاز بجائزة افضل وثائقي

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 17 كانون الأول 2018 العدد 3641

الحكواتي الفلسطيني علي العراقي خلال الأمسية (علي حشيشو)

«خان صاصي» يبعث حكواتي الحارات القديمة

لم تجد «جمعية الأدب والثقافة» في صيدا أفضل من تنظيم أمسية «الحكواتي»، لإحياء أنشطتها في البلدة القديمة. في حضن «خان صاصي» المعاد ترميمه، جددت الجمعية طقوس ليالي الحارات القديمة الشتوية، عندما كان الناس يتحلقون حول الحكواتي في المقاهي. تحت شعار «سهرة في حضن التاريخ»، لبى حوالى 200 شخص دعوة الجمعية ليل السبت الفائت إلى أمسية في القاعة المقنطرة ذات الجدران الرملية. استمعوا إلى الحكواتي الفلسطيني علي العراقي يروي سيرة «الملك الظاهر بيبرس المملوكي البندقداري» أو السيرة الظاهرية الشعبية التي تتداخل فيها الأحداث الحقيقية بالملحمية والخيالية. في كلمتها الترحيبية باسم الجمعية، قالت نيفين حشيشو إن الهدف من اختيار «الحكواتي» كمرتكز للنشاط يعود إلى «الحاجة للقراءة واستعادة التاريخ المروي في ظلّ الكارثة التي يواجهها جيل اليوم الذي لا يقرأ ولا يدوّن، فيما الذاكرة إمّا ضاعت وتلاشت أو تحولت إلى مادة جدلية إشكالية بسبب الخلاف على وجهة تأريخ الأحداث». واعتبرت حشيشو بأن «السيرة الظاهرية تليق بالمكان الذي يزيد عمره عن 300 عام ويشير إلى تاريخ صيدا القديمة في التاريخ والحاضر من تعاقب الحضارات إلى دحر العدو الإسرائيلي».

مقاهي صيدا القديمة عرّفت الناس إلى الحكايا والدمى المتحركة. أول حكواتي في المدينة كان محمد الشقلي الحلبي الذي وفد إليها عام 1837. تأثر به أفراد من آل السروجي. اكتسب عبد الرحمن وإبراهيم الموهبة حتى تبدلت كنيتهما من السروجي إلى الحكواتي التي صارت لاحقاً اسم شهرة مدرج في سجلات القيد، فيما العروض كانت متنوعة في مقاهي باب السراي وضهر المير والمصلبية. «كراكوز وعيواظ» (الدمى المتحركة) وخيال الظل حيث يتحرك الأشخاص أو الدمى خلف شرشف أبيض...

ومن الحكواتيين الذين ذاع صيتهم أبو أسعد الذي عُرف بحكواتي الحية ومحمد المياسة والفلسطيني النجمي. الأخير قدم عروضه في مقهى البابا في ساحة ضهر المير. كانت له طريقة خاصة في السرد. يجلس فوق طاولتين ويقرأ من «ألف ليلة وليلة».

ذلك الحكواتي الذي كان جزءاً من أمسيات مقاهي صيدا القديمة، لكن خان صاصي الذي شيده آل حمود مطلع القرن السابع عشر كمنزل خاص واسطبل للخيول ومستودع للمونة، لم يكن مفتوحاً للعموم. حتى بعد انتقال ملكيته إلى آل صاصي، بقي استخدامه خاصاً، إلى أن تحول إلى مستودع للفحم خلال فترة الحرب الأهلية. وقبل ثماني سنوات، قرر المالك الوريث أندريه صاصي ترميمه ليتحول إلى مركز ثقافي. خلال أمسية «جمعية الأدب والثقافة»، بشر الحضور بأن الدخول إلى الخان سيصبح متاحاً للعموم منذ مطلع العام المقبل بعد إنجاز ورشة الترميم والتجهيز.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ديانةُ الورد

«إلى أحبابي...»

الناسُ، الناسُ الذين تُحِبُّهم،
لا يَجِدون ما يأكلونَهُ، وما يُداوونَ بهِ أَورامَ
يأسِهم وأوجاعَ قلوبِهم.
وأنتَ، أنتَ الذي تَدَّعِي مَحبَّتهم،
تُريدُ أنْ تُعَلِّمَهم الغناءَ، والرحمةَ، وزراعةَ
الورد؟...
إسمَعوا!
: لأنّ الناسَ لا يَجِدون ما يأكلونهُ وما يُداوون
بهِ قلوبَهم
أريدُ أنْ أُعَلِّمهم الغناءَ، والحلمَ، والحنانَ، وأُصولَ
الرحمةِ، وزراعةَ الورد.
الناسُ، في ضائقةِ حياتِهم، وعلى مَشارِفِ
أَبدِيّاتِهم،
محتاجون، أكثرَ مِن لقمةِ الحقيقةِ ورغيفِ
الحقّ،
إلى لا أكثرَ مِن :
نَسمةِ حنانٍ ، وجرعةِ موسيقى ، وشَمَّةِ ورد.
الناسُ هُمُ الناس...

2018/12/12

الميلاد في الـ USEK: «فلنسبحه مع الملائكة»

كما جرت العادة مثل هذا الوقت من كلّ عام، تحتفل «جامعة الروح القدس ـ الكسليك» بعيد الميلاد على طريقتها وبأساليب منوّعة. وفي 20 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، تدعو الـ USEK إلى المشاركة في احتفالها الميلادي السنوي الذي يجري هذه المرّة تحت عنوان «فلنسبحه مع الملائكة» (Praise Him with the Angels). تحيي الموعد جوقة الجامعة، تحت إدارة الأب بديع الحاج (الصورة)، عميد كلية الموسيقى. وفي 22 من الشهر نفسه، تحتضن كنيسة مار أنطونيوس الكبير (بيت شباب) الاحتفال نفسه (س: 19:30).

احتفال «فلنسبحه مع الملائكة»: الخميس 20 كانون الأوّل ـ الساعة الثامنة مساءً ـ كنيسة «جامعة الروح القدس ـ الكسليك» (قضاء كسروان). للاستعلام: 09/600114 أو events@usek.edu.lb

مكتبات بيروت: تحية إلى رشا الأمير

بعد تكريم نازك سابا يارد وإملي نصر الله وأحمد بيضون، وضمن فعاليات «أسبوع اللغة العربية»، توجّه جمعية «السبيل» والمكتبات العامة لبلدية بيروت، يوم الخميس المقبل تحيّة إلى الكاتبة وناشرة دار «الجديد» رشا الأمير (الصورة) في الباشورة. إلى جانب كلمة «السبيل» والمُحتفى بها، يقرأ الممثل رفعت طربيه من «يوم الدين» (2002) ويقدّم كتابه «رُفعت الستارة»، كما تقرأ الممثلة جوليا قصار بدورها من الكتاب نفسه، فيما يقرأ رضا رشعيني ويغنّي لبشارة الخوري «يا عاقد الحاجبين».

تحية إلى رشا الأمير: الخميس 20 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ المكتبة العامة لبلدية بيروت في الباشورة (مبنى الدفاع المدني ـ الطابق الثالث). للاستعلام: 01/667701

«أسفلت» علي حمود: الطريق زوّادة القصص

يدعو «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» و«جمعية تقدّم المرأة في النبطية» و«جمعية بيت المصوّر في لبنان»، يوم السبت المقبل إلى المشاركة في فعالية «فيلم الشهر». ستحتضن قاعة مركز «جمعية تقدم المرأة» عرض الفيلم الوثائقي «أسفلت» (69 د . 2016) بحضور مخرجه علي حمود ومنتجته عبير هاشم، على أن يلي ذلك حوار مع الثنائي. الشريط الذي شارك في مهرجانات عدّة، يسلّط الضوء على اللبناني «ضرار» الذي ينطلق بشاحنته عبر سوريا والأردن، والمصري «محمد» الذي يصل بها إلى حدود السودان. يحاول كلاهما التغلّب على الشعور بالوحدة بسماع الموسيقى أو بالتحدّث عبر الهاتف أثناء القيادة، فيما يلتقون أحياناً بالمعارف والأصدقاء في استراحات الطرقات، حيث «يتبادلون القصص حول تردّي الأوضاع الأمنية تارة وصعوبات استخراج تصاريح النقل طوراً، ويخوضون نقاشات فلسفية حول معاني الحب والحياة وظروف معيشتهم اليومية».

عرض فيلم «أسفلت»: السبت 22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ـ قاعة مركز «جمعية تقدّم المرأة في النبطية» (كفرجوز ـ قضاء النبطية ـ جنوب لبنان). للاستعلام: 07/530649

حرف يدوية إيرانية معرضاً في الغبيري

بدءاً من يوم غدٍ الثلاثاء لغاية 27 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، تنظّم المستشارية الثقافية لإيران وبلدية الغبيري «معرض الفنون والصناعات اليدوية الإيرانية» في مجمّع البلدية الرياضي (جسر المطار). يشارك في الحدث أكثر من 50 فناناً وفرقة موسيقية إيرانية، كما تتخلّله سلسلة دورات مجانية تساعد المهتمّين على إطلاق مشروع مهني، بإشراف «نخبة من الحرفيين الإيرانيين»، في مجالات كالحفر على النحاس، وصناعة الدمى والخواتم والفخار، والخياطة والتطريز التقليدي وغيرها.

«معرض الفنون والصناعات اليدوية الإيرانية»: من الغد لغاية 27 كانون الأوّل ـ من الساعة العاشرة صباحاً لغاية الثامنة مساءً ـ مجمّع بلدية الغبيري الرياضي (جسر المطار ـ مقابل مستشفى الساحل). للاستعلام: 01/843900

الإثنين 17 كانون الاول 2018 العدد 39
lundi 17 décembre 2018 no39

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
غسان العياش
تعويم الليرة وإغراق الدولة

04
مشروع الليطاني
أفكار لإنقاذ ثروة وطنية واقتصادية

05
منى فواز
تنمية متكاملة لا مجرّد مشاريع عشوائيّة

06
توماس بيكيتي
مانيفستو للتحوّل الديموقراطي في أوروبا

08
غسان ديبة
الطائفية ونهاية الاقتصاد اللبناني

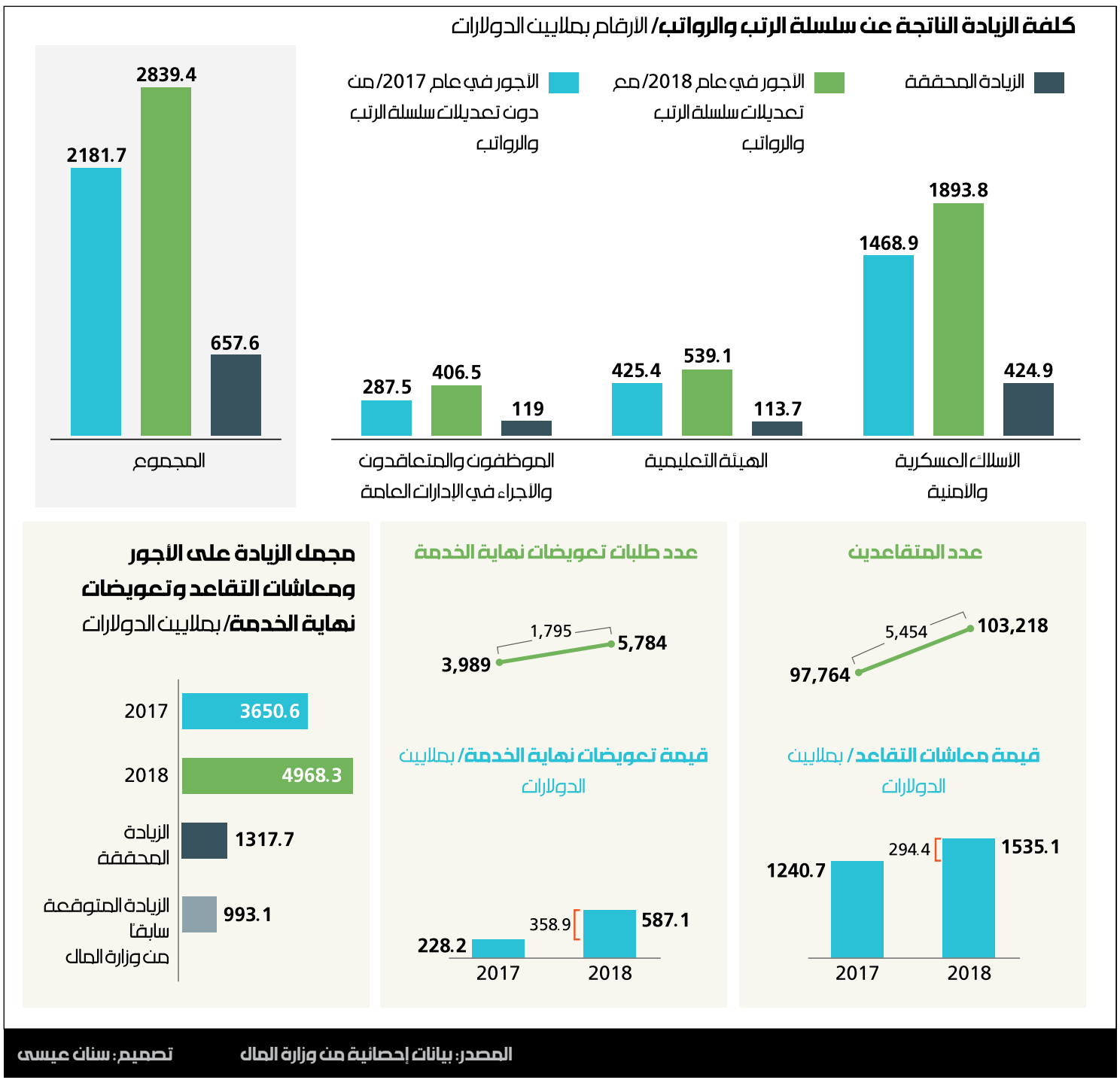

المصدر: بيانات إحصائية من وزارة المال — تصميم: سنان عيسى

1,3 مليار دولار كلفة زيادات سلسلة الرواتب

صدرت مواقف في الآونة الأخيرة تدعو إلى تخفيض الأجور في القطاع العام، بذريعة أن الزيادات الأخيرة التي نتجت عن سلسلة الرتب والرواتب كانت السبب في تنامي العجز المالي والضغوط التضخّمية. وفي هذا السياق، زعم وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري أن هذه الزيادات بلغت ضعف ما كان متوقّعاً عند إقرارها في مجلس النواب في آب/ أغسطس عام 2017. وذهب رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير إلى التهويل بأن الزيادة بلغت 3500 مليار ليرة، أي أكثر من 2,3 مليار دولار. فما هي الأرقام الحقيقية؟ وكم بلغت كلفة السلسلة فعليّاً؟

محمد زبيب

تُفيد بيانات إحصائية تفصيلية، حصلت عليها «الأخبار» من وزارة المال، أن الإنفاق المُحقّق فعلياً (حوالات الصرف) على سلسلة الرتب والرواتب ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بلغ في عام 2018 نحو 7490 مليار ليرة، أي ما يعادل 4 مليارات و968 مليون دولار.

ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي، يصل الإنفاق العام في هذا العام إلى نحو 18 مليار دولار، أي أن الإنفاق المُتعلّق بالسلسلة ونظام التقاعد استحوذ على 28% من مجمل الإنفاق، وبالتالي لا يزال ضمن المعدّلات المُسجّلة في السنوات الماضية، وهو، على أيّ حال، لا يزال أدنى من كلفة خدمة الدين العام، التي تستحوذ وحدها على أكثر من 5,5 مليار دولار، أي ما يوازي 30,5% من مُجمل الإنفاق العام، وتعدّ مصدرَ العجز الرئيس والقناة الرئيسة لإعادة توزيع الدخل من تحت إلى فوق، على عكس الدور الذي تلعبه السلسلة. لا يعني ذلك ألّا مشكلة في الإنفاق على الرواتب والأجور في الموازنة العامّة، إلّا أنها ليست مشكلة حجم وكلفة كما يجري تصويرها، بل مشكلة تتّصل ببنية الإنفاق العامّ نفسه وتوزيعه، كما تتصل ببنية التوظيف في القطاع العام وإنتاجيته، وهو ما يَظهر بوضوح في هذه البيانات الإحصائية، إذ تستأثر الأجور في الأسلاك العسكريّة (الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والجمارك) بثلثي الإنفاق المُحقّق في سلسلة الرتب والرواتب من دون معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة.

كيف نتتبّع تطوّر كلفة سلسلة الرتب والرواتب؟

تسمح البيانات الإحصائية المتاحة بتقسيم الإنفاق على سلسلة الرتب والرواتب إلى 3 أقسام: (1) رواتب وأجور الموظفين والمتعاقدين والأُجراء في إدارات الدولة وأسلاكها المشمولة بالسلسلة، باستثناء مساهمات الموازنة العامّة في أجور العاملين في المؤسّسات العامّة. (2) معاشات التقاعد. (3) تعويضات نهاية الخدمة.

بلغ مجموع الإنفاق على الأقسام الثلاثة المذكورة في عام 2017 (من دون احتساب أثر إقرار سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في آب/ أغسطس 2017) نحو 3 مليارات و650 مليون دولار (من ضمنها نحو 585 مليون دولار زيادة غلاء المعيشة التي يجري صرفها منذ عام 2012 قبل إقرار السلسلة). ما يعني أن كلفة الزيادات التي ترتّبت على تطبيق سلسلة الرتب والرواتب في عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 بلغت نحو مليار و318 مليون دولار، وهي أكثر بنحو 325 مليون دولار من التقديرات التي وضعتها وزارة المال عند إقرار السلسلة في مجلس النواب. ويعدّ هذا التفاوت بين الكلفة المُحقّقة والكلفة المقدّرة كبيراً جدّاً بكل المقاييس، إذ بلغ هامش الخطأ في هذه التقديرات نحو 36%، إلّا أنه لا يزال أدنى بكثير من الشائعات التي جرى ترويجها في خضم الحملة الداعية إلى تشليح أكثر من 310 آلاف موظّف ومتعاقد وأجير ومتقاعد بعض مكاسبهم في هذه السلسلة.

وفق البيانات الإحصائية المتاحة، ارتفعت كلفة القسم الأول، أي رواتب وأجور الموظفين والمتعاقدين والأجراء، من نحو مليارين و182 مليون دولار في عام 2017 إلى نحو مليارين و839 مليون دولار في عام 2018، أي أن الزيادة بلغت نحو 658 مليون دولار. إلّا أنّ اللافت أن هذه الزيادة نتجت من زيادة كلفة الأسلاك العسكرية والأمنية نحو 425 مليون دولار، وهي أكثر بنحو 71 مليون دولار عن التقديرات السابقة لوزارة المال، وقد نجمت هذه الزيادة غير المتوقّعة عن تجنيد نحو 5 آلاف شخص في هذه الأسلاك.

على أيّ حال، باتت الأجور في الأسلاك العسكرية والأمنية تستحوذ على 67% من مجمل القسم الأول، في حين أن الهيئة التعليمية تستحوذ على 19% وملاك الإدارات العامة على 14%. واللافت أيضاً أن التقديرات السابقة لوزارة المال أصابت كلفة الملاك الإداري بشكل دقيق، وجاءت تقديراتها أعلى بنحو 61 مليون دولار من الكلفة الفعلية للهيئة التعليمية.

في المقابل، ارتفعت معاشات التقاعد (القسم الثاني) بقيمة 294 مليون دولار، من نحو مليار و241 مليون دولار في عام 2017 إلى نحو مليار و535 مليون دولار في هذا العام. وجاءت الزيادة الفعلية المحقّقة أعلى من التقديرات السابقة لوزارة المال بنحو 70 مليون دولار. كما ارتفعت قيمة تعويضات نهاية الخدمة (القسم الثالث) بقيمة 359 مليون دولار، من 228 مليون دولار إلى 587 مليون دولار. وهذه الزيادة المحقّقة أعلى بنحو 237 مليون دولار عن التقديرات السابقة لوزارة المال.

في الواقع، يعود القسم الأكبر من الزيادة غير المتوقّعة في الإنفاق على سلسلة الرتب والرواتب إلى القسمين الأخيرين (بالإضافة إلى انتفاخ الجسم العسكري والأمني)، والسبب الرئيس في هذه الزيادة أنّ الحكومة ومجلس النواب عمدا إلى تجاهل التحذيرات من انعكاسات عدم تقييد خيار التقاعد المبكر، ولا سيّما الذي يستفيد منه الضبّاط، إذ أنّ نظام الحوافز المعمول به في هذا المجال جعل العديد من الضبّاط يلجأون إلى الاستفادة منه فور إقرار سلسلة الرتب والرواتب، نظراً لحجم المنافع الكبير، فقد ارتفع عدد طلبات تصفية تعويضات نهاية الخدمة من 3989 طلباً في عام 2017 إلى 5784 طلباً عام 2018، بزيادة 1795 طلباً. وارتفع عدد المتقاعدين المستفيدين من نظام التقاعد من 97764 متقاعداً إلى 103218 متقاعداً، بزيادة 5454 متقاعداً.

تعويم الليرة وإغراق الدولة

غسان العيّاش
مصرفي، نائب سابق لحاكم مصرف لبنان

إن إلقاء نظرة سريعة على التطوّرات، التي تتعلّق بمسار السياسة النقدية وعلاقتها بسياسة الدولة بعد سنة 1993، يسمح باستخلاص الدروس المفيدة، ويُظهر العلاقة الخفية بين مرحلة 1990 ــ 1993 الصاخبة ومرحلة الهدوء الطويلة التي أعقبتها. فالمرحلتان، وإن اختلفت ظروفهما، تتكاملان تكامل السبب والنتيجة، وتشكّلان تاريخاً واحداً لمصرف لبنان وللسياسة النقدية في مواجهة معضلة واحدة لم تتغيّر وهي الحجز المستمرّ والمتعاظم في مالية الدولة.

إن شبح الانهيارات التي تعرّض لها النقد اللبناني في المرحلة الأولى هو الذي تحكّم بالسياسة النقدية في ربع القرن الذي أعقبها، وجعل السلطات المسؤولة تقبل بدفع أثمان باهظة لشراء الاستقرار، وشراء الوقت. ويبقى التحدّي الأكبر لمصرف لبنان بين سنتي 1990 و1993 وبين سنة 1993 ويومنا الحاضر، هو كيفية مواجهة تمويل عجز الموازنة وضبط النتائج النقدية والاجتماعية الخطيرة التي ترتّب عليه، في ظل نظام سياسي لا يملك الخطّة ولا الإرادة لإصلاح الوضع المالي ومعالجة الخلل «السرطاني» في مالية الدولة.

زمن الأثقاف الثلاثي

للأسباب التي جرى شرحها في الفصل السابق، الأخير، اعتبر الرئيس الشهيد رفيق الحريري استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية ووقف الانهيار في سوق القطع هدفاً أساسياً لحكومته ولمرحلته، لا يوازيه في الأهمّية إلّا تنفيذ مشروعه الكبير لإعادة إعمار لبنان بعد الحرب المدمّرة. وأرسى الرئيس الحريري لهذه الغاية اتّفاقاً مثلث الأطراف بين الحكومة والمصارف ومصرف لبنان، تُساهم المصارف بموجبه في تمويل ديون الدولة مهما بلغت، مقابل فوائد مجزية. وقد تطوّر هذا الاتّفاق مع الوقت لكي يشمل استعمال ودائع المصارف في تأمين استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية عن طريق تغذية موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. وقد أمكن إرساء هذا الاتّفاق على قاعدة ثقة القطاع المصرفي المستجدّة برئيس الحكومة رفيق الحريري وحاكم مصرف لبنان الجديد رياض سلامة.

كانت هذه الآلية مفيدة وضرورية في السنوات التي أعقبت الانهيارات النقدية في لبنان، شرط ان يرافقها عمل حثيث لوقف النزف في مالية الدولة وتأمين توازنها بتحقيق التناسب بين إيرادات الدولة ونفقاتها. وبذلك، يستند استقرار سعر الصرف إلى سلامة الأوضاع المالية للقطاع العام، ولا يعتمد فقط، كما جرى طوال خمس وعشرين سنة متواصلة، على احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية الذي يتكوّن تباعاً من التزاماته المتعاظمة للقطاع المصرفي. لكن الاستمرار في استعمال هذه الآلية من دون ضوابط طوال عقدين ونصف عقد من الزمن أدّى إلى نتائج نقدية ومالية واقتصادية فادحة، وأوصل الوضع النقدي والاقتصادي إلى خطر الانهيار الشامل، الذي كثّر الحديث عنه في الآونة الأخيرة، داخل لبنان وخارجه.

فقد أفّنت هذه الطريقة للدولة «راحة البال»، وسمحت لها بأن تنفق من دون حدود وتستدين من دون حدود ولا تكترث لضرورة إصلاح أوضاعها المالية المتدهورة، طالما أن مصرف لبنان والقطاع المصرفي يؤمّنان لها تمويل العجز من دون عناء، عاماً بعد عام. بين سنتي 1993 و2018 ارتفع دين الدولة 28 مرّة مقابل زيادة الناتج المحلّي القائم تسعة أضعاف فقط، فارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي في الفترة نفسها من 50% إلى أكثر من 155%.

القاعدة الذهبية في المالية العامة أن النفقات الجارية يجب تغطيتها من الإيرادات العادية، ولا يجوز أن تستدين الدولة إلّا لتمويل نفقات الاستثمار، حتى لا تتحمّل الأجيال المقبلة الأعباء المترتّبة حصراً على الجيل الحاضر. وما حصل في لبنان هو تماماً عكس هذه القاعدة، فقد جرى استعمال المديونية الهائلة لتمويل موازنات تطغى عليها النفقات الجارية. إن رواتب القطاع العامّ وفوائد دين الدولة باتت تمثّل مع التحويلات لمؤسّسة كهرباء لبنان ثلاثة أرباع النفقات العامّة، فيما لا تزيد نفقات الاستثمار على 9% من مجموع النفقات، من دون أن نتحدّث عن استعمال قسم من ديون الدولة لدفع فواتير الفساد والهدر والإنفاق غير الضروري.

في معظم السنوات الخمس الماضية مثّل الإنفاق العام الإجمالي في لبنان حوالى 28,5% من الناتج المحلّي القائم، بينما 27% للنفقات الجارية. لم تتجاوز حصّة الإنفاق الرأسمالي المموّل من الموازنة 1,5% من الناتج، فيما بلغت خدمة الدين العامّ حوالى 9,5%.

تسبّبت هذه السياسة ـ أو اللاسياسة ـ في وضع يد القطاع العام على التمويل المصرفي في لبنان، ضمن سقوف ومستويات لا مثيل لها، بهدف تمويل الدين العام وتعزيز احتياطي مصرف لبنان عن طريق الإستدانة من المصارف.

تُظهر أرقام جمعيّة مصارف لبنان لشهر آب 2018 أن إيداعات المصارف لدى مصرف لبنان بلغت سقفاً لا سابق له يعادل 120 مليار دولار أميركي، أي حوالى 50% من مجموع موجودات المصارف. وإذا أضيفت ديون الخزينة من المصارف إلى هذا الرقم، تُصبح حصّة القطاع العام من التمويل المصرفي في حدود 65% من موجودات القطاع المصرفي ككلّ، مقابل 25% فقط للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم. ولا يخفى ما لهذا «التأميم» لودائع المصارف من تشويه لدور الوساطة المصرفية في لبنان وإخراجها من دورها المفترض في تمويل القطاع الخاص.

وسط هذه الفوضى، وفي وقتٍ مبكّر، خطرت لدى «مهندسي» سياسات التمويل فكرة شيطانية، لا تُعرف إلى أين ستوصل الدولة والبلاد. إنها فكرة الاستدانة بالعملات الأجنبية لآجال متوسّطة وطويلة، ليس لتمويل المشاريع الاستثمارية بل لتمويل الإنفاق الجاري وتجديد ديون الدولة عند استحقاقها. وقد جرى تزيين هذه الفكرة بأنها تحدّ من العجز باعتبار فوائد الدين على الدولار الأميركي هي أدنى من الفوائد على الليرة.

انجل بوليغان ـ المكسيك

اللهاث وراء الدولار

هكذا انتصب جبل التزامات القطاع العام اللبناني بالعملات الأجنبية المكوّن من سندات اليوروبوندز، ومن إيداعات المصارف لدى مصرف لبنان، بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف بالعملات. لا تقلّ التزامات القطاع العام بالعملات عن 75 مليار دولار، ويصعب إعطاء رقم دقيق لهذه الالتزامات لأن مصرف لبنان يمتنع عن الإفصاح عن إيداعات القطاع المصرفي لديه موزّعة حسب العملات.

في زمن شحّ الدولار في المنطقة العربية عموماً، أصبح الهاجس الأكبر لمصرف لبنان تأمين الموارد بالعملات الأجنبية، بأي ثمن، لتجديد استحقاقات سندات اليوروبوندز وخدمة ديون الخزينة وديون مصرف لبنان نفسه للمصارف بالعملات، وكذلك لأجل تغذية احتياطات المصرف المتكلة بفعل الطلب على النقد الأجنبي في زمن فقدان الثقة بالوضع العام في البلاد.

المأزق الذي تواجهه البلاد الآن بعد تراكم الديون والاستحقاقات بالعملات الأجنبية، وتزايدها بشكلٍ مطّرد، هي أن الأموال الوافدة بهذه العملات تسير في خطّ معاكس لحاجات البلاد، ففي لسوء الحظ، تسلك مساراً انحدارياً مثيراً للقلق، فيما تزداد حاجة الدولة ومصرف لبنان إلى المزيد من الدولارات.

فقد أدّت المشاكل الإقليمية التي انفجرت منذ سنة 2011 وإغلاق معابر التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي عبر سوريا، إلى إلحاق ضرر فادح بالصادرات اللبنانية مع سلع وخدمات، إذ انخفضت حصّتها من 78% من الناتج المحلّي سنة 2008 إلى 36% سنة 2017، وهو أدنى مستوى لها منذ خمس عشرة سنة. ارتفع متوسّط العجز التجاري من 20% من الناتج المحلّي في 2002 - 2010 إلى 24,3% في فترة الأزمة 2011 - 2017. بموازاة ذلك، ارتفع العجز في الحساب الجاري من معدّل 16,3% من الناتج في الفترة الأولى إلى متوسّط 20% في فترة الأزمة.

تراجع النموّ في ودائع المصارف بشكلٍ ملحوظ اعتباراً من سنة 2011، السنّة الذكر، وشمل هذا التراجع ودائع المقيمين وغير المقيمين على حدّ سواء. وقد انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية من قرابة 10% من الناتج المحلّي قبل الأزمة إلى 3,4% في فترة 2011 - 2017، وسُجّل أيضاً انخفاض حادّ موازٍ في صافي الاستثمارات الأخرى، أي القروض والعملة والودائع.

إزاء تراجع صافي الأصول الأجنبية في لبنان وتراجع احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، أطلق مصرف لبنان سلسلة من العمليات غير التقليدية ذات الكلفة العالية، والتي لا تحلّ المشكلة إلّا لفترات زمنية محدودة. ونظراً الى تراجع النموّ في الودائع، حوّلت المصارف تباعاً جزءاً من إيداعاتها في المصارف الخارجية لكي تستفيد من الفرص التي تتيحها عمليات مصرف لبنان. لقد سجّلت المستحقّات على المصارف غير المقيمة، كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة فتراجعت من 19% في فترة 1994 - 1996 إلى 6% منتصف سنة 2017.

في الفترة نفسها، وفي تحوّلات مسيئة للنموّ الاقتصادي، انخفضت التسليفات إلى القطاع الخاص من 34% من إجمالي الأصول إلى 25% في العام الماضي، بينما ارتفعت إيداعات المصارف لدى مصرف لبنان من 12% إلى 43% وزادت مستحقّات المصارف على القطاع العام ككلّ في المرحلة نفسها بما يقارب 50%.

دعوة مصرف لبنان إلى التمرّد

ضمن هذه الصورة القاتمة، انتُدب مصرف لبنان لثلاث مهمّات مستحيلة: المهمّة الأولى، هي تأمين تمويل العجز باستمرار لدولة تسرّع الخطى باتّجاه الإفلاس ولا تبذل الحدّ الأدنى من الجهود الفعّالة لحماية نفسها وإنقاذ مجتمعها من هذا المصير.

المهمّة الثانية، هي الحفاظ على سعر الصرف في بلدٍ محاصر بالاضطرابات والصراعات السياسية وبالحروب الإقليمية، ومهدّد بآثار العجز المستدام في موازنة الدولة.

المهمّة الثالثة، هي تحقيق الهدفين الأولين مع الحفاظ على معدّلات معتدلة للفوائد.

وحتى يستطيع القيام بهذه المهمات، تحمّلت ميزانية المصرف نفسه أعباء جسيمة عبر السنوات الطويلة الماضية، أبرزها كلفة عمليات السواب لتمديد آجال مستحقات الدولة، والفوارق بين الفوائد المدفوعة للمصارف وتلك التي يجنيها المصرف على إيداعاته في الخارج. وقد وجد المصرف نفسه مضطراً إلى الاستثمار في سندات الخزينة اللبنانية لتعويض خسائره الكبيرة، لكنّه في كلّ الأحوال يمتنع عن نشر تفاصيل حساباته المالية، حتى لا يكتشف المضاربون نقاط الضعف لديه فينقضّوا على الليرة كلّما حانت أمامهم الفرص.

لكن العبء الأكبر الذي ترتّب على تنفيذ المهمات المستحيلة لا يتعلّق بميزانية مصرف لبنان وحساباته المالية، بل بكونه سخّر سياسته النقدية وأدواتها وكلّ سلطاته القانونية على المصارف لتأمين تمويل عجز الدولة وزيادة احتياطاته من إيداعات المصارف لديه، بهدف ضبط سوق القطع، لا يعني ذلك إلّا إخضاع السياسة النقدية لأهداف تهمّ الطبقة السياسية الحاكمة، مع أنه يفترض فيها أن تكون في خدمة الاقتصاد والمجتمع.

كنا نودّ القول إن ما يجري هو إخضاع السياسة النقدية للسياسة المالية وأهدافها. لكن الدولة اللبنانية لم تعد تملك منذ زمن بعيد سياسة مالية، بما هي استعمال الإنفاق والضرائب والمديونية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى، مثل تحفيز النموّ أو لجم التضخّم أو إعادة توزيع الثروة بين اللبنانيين. سياسة لبنان المالية تقتصر على تأمين تمويل العجز الناجم عن قصور الإيرادات في تمويل نفقات لا تستطيع الدولة تغيير أرقامها (الرواتب والفوائد وعجز الكهرباء...).

إن التخلّي عن استقلالية السياسة النقدية وأهدافها المستقلّة، منذ تلك المنازلة الشهيرة بين الحاكم الأسبق وحتى اليوم، ساهم كثيراً في الواقع المالي والاقتصادي المأسوي الذي وصلنا إليه.

التدابير غير العادية للحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل الأوضاع السياسية المضطربة وتهافت مالية الدولة هي أمور مفهومة، لأن الاستقرار النقدي هو أساس الاستقرار الاجتماعي، كما أنه يقع في جوهر مهمّة المصرف المركزي. لكن في يد مصرف لبنان طريقة أخرى للضغط على الدولة وإجبارها على سلوك طريق الإصلاح، وهو الامتناع عن مساعدتها المُكلفة، له وللبلاد، لتأمين تمويل عجزها المالي المتمادي، والذي تجاوز كلّ المعايير والحدود.

وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف، ليس تمويل العجز ولا المساعدة على تمويله هما من المهمات المناطة بمصرف لبنان. بل على العكس من ذلك، فإن القانون يمنع بشكل قاطع كلّ إقراض مباشرة من المصرف المركزي للخزينة. أمّا المساعدة على التمويل من المصارف فهي أمرٌ بإمكان مصرف لبنان أن يعتذر عنه، موضحاً للحكومة أن المبالغة في الاستدانة تقود إلى انهيار الاقتصاد اللبناني، وعليها أن تلجأ إلى زيادة وارداتها وتخفيض نفقاتها لكي تقترب من توازن الموازنة.

حدّدت المادّة السبعون من قانون النقد والتسليف المهمّة الرئيسية لمصرف لبنان كما يأتي:

مهمّة المصرف العامّة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نموّ اقتصادي واجتماعي دائم. وتتضمّن مهمّة المصرف بشكلٍ خاصّ ما يأتي:

- المحافظة على سلامة النقد اللبناني.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.
- المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي.
- تطوير السوق النقدية والمالية.

بالتالي، فإن مساعدة الدولة على مضاعفة ديونها بالشكل الحاصل ليست ضمن الوظيفة الأساسية لمصرف لبنان، بل هي تناقضها تناقضاً أكيداً، لأنها تهدّد سلامة النقد اللبناني، وتعرّض الاستقرار الاقتصادي للخطر وتتعارض مع «سلامة أوضاع النظام المصرفي».

بموجب المواد اللاحقة من قانون النقد والتسليف، المصرف هو مستشار الحكومة الذي يجب أن يتمتّع بالجرأة الأدبية والشجاعة ليطلعها على مخاطر سياساتها عند الاقتضاء. فحسب المادّتين 71 و72 من القانون نفسه، المصرف «يتعاون مع الحكومة ويقدّم لها كلّ مشورة تتعلّق بالسياسة المالية والاقتصادية بغية تأمين الانسجام الأوفر بين مهمّته وأهداف الحكومة... وله أن يقترح على الحكومة التدابير التي يرى أن من شأنها التأثير المفيد على ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامّة وعلى النموّ الاقتصادي بصورة عامّة. ويطلع المصرف الحكومة على الأمور التي يعتبرها مُضرّة بالاقتصاد وبالنقد».

المصرف يعرف ربّما أن ممارسته لهذا الدور المستقلّ والتعبير عن رأيه المستقلّ أمران لا يحتملهما النظام السياسي، ولن تتقبّلهما الطبقة السياسية الحاكمة. فهي تعتبر المؤسّسات العامّة كلّها رهن أوامرها وفي خدمة مصالحها، حتى ولو كرّس القانون استقلاليتها بأحرف من ذهب.

الفصل الأخير من كتاب صدر حديثاً عن دار سائر المشرق، تحت عنوان «وراء أسوار مصرف لبنان: نائب حاكم يتذكّر (1990 - 1993)».

اقتصاد السوء

العودة إلى الشارع

محمد زبيب

قد تكون المخاطر التي يواجهها المجتمع اللبناني غير محسوسة بالكامل بعد، ولكنها مخاطر جدّية، قائمة بالفعل، وقد بلغت مستويات غير مسبوقة، أقلّه في ربع القرن الأخير بعد نهاية الحرب. فكل المؤشرات المتداولة تشي بأننا في خضمّ أزمة عارمة تصيب النظام السياسي القائم، وتهدّد بانهيار وشيك لنموذجه الاقتصادي وآليات عمله وتمويله.

انطلاقاً من هذه المخاطر، تبدو تظاهرة الحزب الشيوعي اللبناني، أمس، خطوة في الاتجاه الصحيح، بمعزل عن أي ملاحظات عليها وعلى مطالبها وشعاراتها والمشاركين فيها. فالعودة إلى الشارع مطلوبة بالحاح، ولكن بشرط أن تكون عودة فعلية، لا مجرد استعراض، وأن تكون أداة من أدوات العمل لتزخيم المواجهات وتصعيدها وبناء التحالف العريض، الذي دعا إليه الأمين العام للحزب حنّا غريب، في كلمته قبل انفضاض المتظاهرين، "حتى لا تبقى إدارة الأزمة محصورة في تحالف القوى المتنفذة داخل السلطة وكبار الرأسماليين، فيدفع شعبنا الثمن". وهذه المهمة ليست سهلة وتحتاج إلى برنامج عمل جديد قادر على استقطاب أصحاب المصلحة على اختلافاتهم ومواقعهم السياسية والاجتماعية. لقد بُذل جهد كبير لإيهامنا أن المخاطر محصورة بسعر صرف الليرة، وبالتالي علينا بذل المزيد من التضحيات والتنازلات وتحمّل المزيد من الخسائر والأكلاف من أجل تفادي التضخم الآتي، الذي سيطيح ما بقي من قدرات شرائية لشرائح واسعة من الطبقات الوسطى والفقيرة. ولكن هل الأزمة هي أزمة سعر الصرف فقط؟

يجري التعامل مع الأزمة القائمة بمعزل عن سياقها التاريخي، وكأنها أزمة ظرفية لا تحتاج إلا إلى بعض التدخلات والهندسات المالية لتصويب المسار. ويجري التعبير عن قناعة أن الأسباب لا تكمن في النموذج الاقتصادي وكيفية تطوّره والنتائج التي ترتبت عنه، بل تتصل بعوامل متدخّلة فيه وأسباب خارجة عنه. وغالباً ما تُصنّف العوامل المرتبطة بالتحويلات الخارجية والعجز التجاري وأسعار النفط باعتبارها عوامل خارجية وغير خاضعة للتحكّم، وهذا تصنيف غريب في نموذج يخضع بدرجة كبيرة لهذا النوع من العوامل تحديداً. لذلك بدا واضحاً أن أصحاب القرار غير مستعدين للخوض في أي مقاربة أخرى لنموذج بديل، وهم على استعداد للإمعان في شراء الوقت بأثمان باهظة وعلى حسابنا دائماً من أجل أن يكسبوا المزيد من الأرباح قبل أن تحلّ الكارثة وينهار الهيكل فوق رؤوس الجميع.

تغذّى النموذج الاقتصادي اللبناني طوال الفترة الماضية من الريوع النفطية وتدفقات الهجرة والتحويلات المالية. ولعبت خيارات السياسات المعتمدة لمصلحة الارتهان أكثر لهذه التدفقات، حتى أصبحت العامل الرئيس المحدد للنشاط الاقتصادي، لكنها فشلت في تعزيز نموّ مستقر على المدى الطويل، كذلك فشلت في خلق بنى اقتصادية منتجة وقادرة على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة العام. وتحوّل الدين العام إلى القناة الرئيسة لاستمرار النموذج برمته، فالدين العام ليس طارئاً يمكن استئصاله دون كسر النموذج الذي خلقه.

هذه هي المعركة التي يجب خوضها في الشارع، معركة كسر النموذج، وفي هذا الإطار، تمثل سياسات إعادة التوزيع محور هذه المعركة وهدفها، فلا يمكن الدولة القيام بوظيفتها من دون أنظمة ضريبية عادلة تحقق التوازنات المطلوبة وتجعل الاقتصاد يعمل لمصلحة الناس، لا لمصلحة النخب «الأوليغارشية» المتحكمة بالسلطة والمال.

مؤشر

الاستثمار الأجنبي المباشر: أزمة استقرار أم أزمة نموذج؟

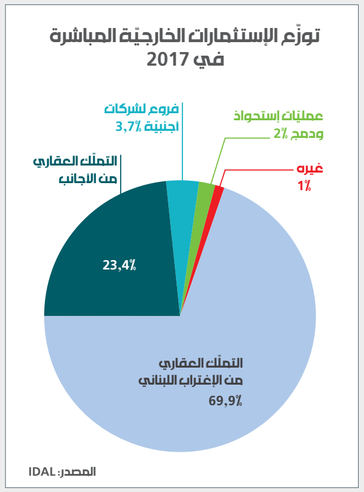

علي هاشم

مثّل عجز ميزان مدفوعات منذ 2011 العامل الأساسي خلف تأزّم الوضع المالي اللبناني وظهور المشاكل البنيوية التي كان يعاني منها أساساً النموذج الاقتصادي القائم في لبنان. وبينما يختصر هذا الميزان صافي التبادلات المالية بين لبنان والخارج، فإنّ تفسير هذا العجز تركّز على عنصرين ضمن هذا الميزان هما: الحساب الجاري الذي يضمّ التبادلات التجارية بالإضافة إلى الهبات والدخل (وهو يشمل الميزان التجاري)، والحساب المالي الذي يشمل العمليات المالية من تدفّق ودائع وقروض والتزامات وتملّك سندات دين وغيرها. في الواقع ثمّة عنصر ثالث لا يقلّ أهمّية عن العنصرين المذكورين، وهو الحساب الرأسمالي الذي يُعنى باحتساب عمليات الاستثمار وتملّك الأصول الثابتة ووسائل الإنتاج وغيرها. ووفق الأرقام، ساهم تراجع هذا الحساب بشكل كبير في عجز ميزان المدفوعات، إلى جانب المؤشّرات الأخرى المتعلّقة بالاستيراد والتصدير وتدفّق الودائع. وكما جميع المؤشّرات الأخرى، يسلّط تراجع أرقام هذا المؤشّر تحديداً على مكامن الخلل البنيوية الموجودة منذ البداية في النمط الاقتصادي المُهيمن في لبنان، ويرتبط بها بشكل وثيق. بمراجعة أرقام مصرف لبنان للاستثمار الخارجي المباشر، يتبيّن أن تراجع هذه الاستثمارات بدأ منذ عام 2010، بانخفاضه من 4,3 و4,4 مليار دولار في عامي 2008 و2009، إلى 3,7 مليار عام 2010 و3,1 مليار عام 2011، وتابع انخفاضه ليسجّل 2,2 مليار دولار عام 2015. وبشكل عام، يتوازى تراجع مؤشّر الاستثمارات الخارجية مع تراجع غيره من المؤشّرات الاقتصادية المتعلّقة بالأزمة منذ عام 2011.

ولفهم هذا التوازي، يمكن النظر سريعاً إلى التشريح الذي قامت به المؤسّسة العامّة لتشجيع الاستثمارات في لبنان للاستثمار الخارجي المباشر عام 2017، إذ استحوذت عمليّات الشراء العقاري من قبل المغتربين على 69,9% منه، بينما استحوذت عمليّات الشراء العقاري من المواطنين الأجانب على 23,4%. وهكذا تكون عمليّات الشراء العقاري بشكل عام تسيطر على 93,3% من عمليّات الاستثمار الخارجي في لبنان. أمّا النسبة الباقية من هذه العمليّات فتتوزّع بنسب ضئيلة على فروع الشركات الأجنبية في لبنان وعمليّات الدمج والاستحواذ من قبل الشركات الأجنبية وغيرها من العمليّات الاستثمارية.

منذ التسعينيات، لم تخرج عمليّات الاستثمار الخارجي من الإطار الذي وضعه النموذج القائم للنشاط الاقتصادي في البلاد، فطغت عمليّات الشراء والاستثمار العقارية على هذا النوع من العمليّات. وقد ساهمت هذه العمليّات عملياً في خلق الطفرة العقارية قبل 2011، كما استفاد النموذج الاقتصادي القائم من مساهمتها في ضخّ العملة الصعبة إلى البلاد. ولتشجيع هذا النمط، ساهم مصرف لبنان من خلال توفير الدعم للقروض السكنية المقدّمة للمغتربين، كما جرى إعفاء الأرباح الناتجة من عمليّات المضاربة العقارية من أي ضريبة فعلية على الأرباح.

يتسم الرأسمال الريعي والمضارب بالبحث عن المكان الآمن للربح السريع في ظل بيئة اقتصادية مشجّعة، وعلى عكس الاستثمارات المُنتِجة، لا يرتبط هذا الرأسمال بمشاريع مستقرّة على المدى الطويل. ولذلك، كان من الطبيعي في ظلّ الأزمة المالية والتي تطال آثارها القطاع العقاري أن تتراجع الاستثمارات الخارجية بهذا الشكل، وأن ينعكس تراجعها بشكل تلقائي على ميزان المدفوعات. ومع تطوّر الأزمة المالية وتبعاتها لاحقاً، لم يعد باستطاعة مصرف لبنان توفير الدعم للقروض السكنية للمغتربين بالدولار، في ظل عمله على امتصاص العملة الصعبة من السوق عبر هندساته المالية، فتراجعت أيضاً التدفّقات الاستثمارية التي كانت تستفيد من هذه القروض للشراء العقاري. وهكذا تحوّل تراجع الاستثمارات الأجنبية إلى سبب إضافي لتعميق الأزمة القائمة.

تفاصيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقدّمها المؤسّسة العامّة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تعطينا فكرة أدقّ عن مصادر هذه الاستثمارات. فبالنسبة إلى عمليّات الاستثمار العقاري التي قام بها الأجانب، حلّ السعوديون أوّلاً بنسبة 18% من هذه العمليّات، بينما حلّ السوريون ثانياً بنسبة 14%، يليهم القطريون والعراقيون والأردنيون بنسب تراوحت بين 2% و3%. وبالتالي، يمكن القول إنّ نزوح جزء من الرساميل السورية للاستثمار في القطاع العقاري اللبناني بسبب الحرب أو العقوبات في الخارج أو النزوح ساهم عملياً في تخفيف آثار هذا التراجع بقدر كبير.

عملياً، يرتبط تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأزمة التي تواجه الاقتصاد اللبناني في كل نواحيه، وهي ترتبط بشكل أساسي بالبنية التي يقوم عليها، واستنفاد قدرتها على الاستمرار. وبالتالي، فمن غير المنطقي أن يتمّ اليوم ربط هذه الأزمة تحديداً بعوامل أخرى مثل التوتّر السياسي أو الفراغ الحكومي، من دون إعادة النظر بمجمل النموذج الاقتصادي الذي أنتج الأزمة بأشكالها المختلفة.

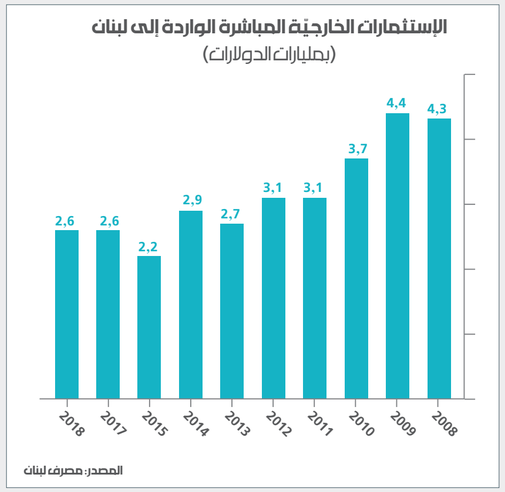

مشروع الليطاني: أفكار لإنقاذ ثروة وطنية واقتصادية

بتاريخ 27 و 28 تشرين الثاني 2018، نظّم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق واتحاد بلديات جبل عامل واتحاد بلديات قضاء بنت جبيل مؤتمرا بعنوان: «مشروع الليطاني المنسوب 800 م: التحدّيات وسُبل الاستفادة». وقد عُرضت في المؤتمر ثلاثون ورقة عمل ومداخلة رئيسية وقُدمت عشرات الاقتراحات والتوصيات في محاوره المختلفة. هذا التقرير يلخص نتائج اعمال المؤتمر وتوصياته ومطالبته بإعلان حالة طوارئ لإنقاذ نهر الليطاني، لان كل المعالجات والطروحات حتى الآن لم تصل إلى ما هو مطلوب.

إن استكمال المرحلة الأولى من مشروع الليطاني المنسوب 800 م، بعد مرور عقود عدة على التخطيط له، هو نقطة ضوء في النفق المظلم الذي يمر به النهر ويصيب أمل في مواجهة ما يحيط به من مخاطر وصعوبات وتحديات. الا ان هدر ما يزيد على نصف قرن في التسويف والمماطلة لم يكن أمراً عابراً ولا ثانوياً، بل يعبّر عن ترابط أشكال الفشل في لبنان وتعدد أبعاده، في الإنماء المتوازن مناطقيًا وقطاعيًا، وفي إدارة القطاع العام والرقابة عليه، وفي التكامل بين المؤسسات والسلطات، وفي رسم السياسات ووضع الأولويات الخ... تقع المسؤولية في انتهاك حرمة النهر بالدرجة الأولى على عاتق الدولة، لكن يتشارك في حمل أوزارها آخرون، حيث أسهمت في هذا الهجوم الضاري مئات المصانع والمزارع وعشرات البلدات والبلديات والاف المستفيدين من دون وجه حق، فتواطوا جميعًا بلا رقيب أو رادع على تصريف المياه المبتذلة والمخلفات الصناعية في مجرى النهر، وعلى الاستنزاف غير الرشيد للمخزون الجوفي، ما أوصل معدّلات التلوّث إلى مستويات غير مسبوقة، وأسهم في خفض المخزون المائي في بحيرة القرعون، وقضى على عدد من الروافد التي تغذي النهر، ولا سيما في حوضه الأعلى.

إن أزمة نهر الليطاني هي في واقع الأمر أزمة سياسة وأزمة سياسات. فمن ناحية يستمر تهميش مناطق الأطراف، الذي لم تقلل من حدته دعاوى الإنماء المتوازن وخطط الاستثمار وكميتها التي تبدأ متوازنة لتنتهي عكس ذلك. ومن ناحية ثانية، يصرّ بعض صانعي السياسات وواضعي البرامج العمومية على نظرتهم الدونية إلى قطاعات الإنتاج السلعي، ولا سيما الزراعة. وحتى حينما تُوضع البرامج المناسبة، تتعطل الآليات المؤسساتية العقيمة والمترهلة، ودولة الفساد العميقة، بمنع العجلة من الدوران أو عرقلة وصولها إلى أهدافها المرسومة.

ومع ذلك، توجد ضرورة للمضي إلى الأمام بثبات ومهما كانت الظروف، للاستفادة من هذا المورد الطبيعي وحمايته، بوصفه شريانًا حيويًا للتنمية وعلامة بارزة من علامات المقاومة والصمود، وذلك للأسباب الوطنية والاستراتيجية ولدواع واقعية أيضًا تمثلها على وجهٍ الخصوص العوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقع أن يؤمّنها التوظيف الأقصى لموارد النهر وإمكاناته، حيث يعدّ مشروع الليطاني ثروة وطنية واقتصادية للبنان عمومًا ولجنوب البلاد خصوصًا.

الواقع الحالي

يقلل بطء تنفيذ مشاريع الري واستصلاح الأراضي وتجهيزها زراعياً من جدواها وفائدتها، فعند الإنجاز تكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة المقصودة بالمشاريع المذكورة قد فُرزت للبناء، فيما تذهب جهود الإدارات المعنية، ولا سيما المديرية العامة للتنظيم المدني، هدراً في حماية تلك الأراضي بسبب العراقيل التي يضعها أحياناً المستفيدون، وهذا ما أدى إلى أن يخسر لبنان ما يزيد على 20 الف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

يتعلق مشروع الليطاني بمساحة كبيرة من الأراضي وبطال شريحة كبيرة من المواطنين ويمكنه أن يوفر عائداً سنوياً مباشراً وغير مباشر يُقدّر بين 500 و 800 مليون دولار. لكن ذلك يقتضي التعامل مع مشكلة انحسار الأراضي الزراعيّة التي كان يستهدفها المشروع نتيجة فورات البناء المتتالية التي حصلت في المنطقة في عامي 2000 (بعد التحرير)، و2006 (بعد عدوان تموز)، ونتيجة ترخيص وزارة الداخلية بتسهيل البناء للمساحات ما دون 150م2.

إن الاستفادة من المشروع في تطوّر القطاع الزراعي والحيواني ستزيد نسبة الأيدي العاملة في الزراعة من 6% إلى 25%، لكن تنفيذه يتطلب جهوداً وتعاوناً لخلق فرص العمل، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تحسين البيئة في الجنوب بشكل عام. لكن الواقع الحالي يفيد بعدم وجود بنية اقتصادية ـ زراعيّة في هذه المنطقة باستثناء زراعتي الزيتون والتبغ، وهما من الزراعات البعليّة.

لا يعود تراجع كميات المياه في النهر إلى سنوات الجفاف وتراجع المتساقطات السنوية من نحو 700 ملم إلى أقل من 350 ملم فقط، بل أيضاً إلى انتشار الآبار الجوفية العشوائية من دون رادع، وإعطاء أذونات الحفر لأسباب سياسية وانتخابية، والاستثمار الجائر لمياه النهر من خلال السحب المباشر والكثيف من المجرى الرئيسي ومن روافده، ما أدى إلى نضوب بعضها.

لقد كانت بُحيرة القرعون حتى عام 2005 بحالة مقبولة وتنعم بالتنوع البيولوجي، واعتباراً من عام 2007 تكاثرت البكتيريا التي قضت على الأسماك، كما انتشرت الطحالب والسيانوبكتيريا والرغوة البيضاء بسبب الفوسفات. وترسّبت الأحيائيات التي ماتت في أعماق البحيرة إلى نحو 10 أمتار في بعض الأمكنة، وأدّت إلى إفراز غازات تسببت في تقليص نسبة الأوكسجين. ومنذ ذلك الحين برزت إشكالية نوعيّة المياه وكميتها التي سنُفنّد في إطار مشروع المنسوب 800 م، وفي ظلّ الانخفاض الحاد في منسوب مياه البحيرة وارتفاع معدلات تلوّثها.

أظهرت كل المسوحات التي قامت بها الوزارات والمؤسسات المعنيّة أن مصدر التلوّث الرئيسي يتمركز في الحوض الأعلى نتيجة لخمسة عوامل: النفايات ذات المصادر الطبيّة، والصرف الصحي، ونفايات المصانع، والتلوّث بالمبيدات الزراعيّة نتيجة الاستخدام المفرط للأسمدة، والنفايات المنزليّة الصلبة التي تُرمى مباشرة في النهر. ولا يظهر التأثير السلبي على المشروع من ناحية التغيّر المناخي وحفر الآبار الارتوازيّة والتعديات على النهر والروافد وحسب، بل هو ناتج عن الكسارات التي أدّت إلى تغيّر مسار المشروع في عدد من الأقسام وعن التلوّث بالرمول المرميّة في مجرى النهر. وما يزيد الأمور خطورة هو انتشار عدوى الانتهاكات ذات الطابع البيئي والعمراني في القسم الشمالي من النهر وتمددها على طول مجراه، ما يؤكد ضرورة معالجة التلوّث ومصادره بحسب أنواعه ومنشئه من دون استثناء.

التوصيات الرئيسة

أكّد المشاركون في مؤتمر «مشروع الليطاني المنسوب 800 م: التحدّيات وسُبل الاستفادة» ضرورة تعظيم الاستفادة من المشروع إلى أقصى حد ممكن، بناءً على خطة متكاملة العناصر، يتشارك الفاعلون والمعنيون في السلطتين المركزية واللامركزية في وضعها والعمل على تطبيقها. على أن تراعي هذه الخطة الأولويات الآتية:

I - في مجال الحوكمة:

1. اعتماد نموذج الإدارة المتكاملة مؤسساتياً ومناطقياً وقطاعياً واقتصادياً، وتوسيع صلاحيات مصلحة الليطاني لتكون بمثابة وكالة أو هيئة متكاملة الصلاحيات لإدارة حوض النهر في كل المجالات.
2. قيام الحكومة والوزارات والهيئات المعنية بتنفيذ الإجراءات والبرامج والخطوات الضرورية على نحو متكامل ومنسق لمواكبة المشروع، ومنها: تحديد المناطق غير الممسوحة ووضع خطة لتحديدها وتحريرها. تصنيف المناطق الزراعيّة ضمن مخططات توجيهية محدّثة، وفي إطار الاستراتيجية الزراعية المائية المطلوب إقرارها. وضع تصوّر لخطة دفاعيّة لحماية المنشآت ضمن أهداف الحماية الدفاعيّة والأمنيّة للبلد. مراقبة الالتزام بالمهل القانونيّة المعطاة لمصانع الفئة الأولى (حوالى 20 مصنعاً) والفئة الثانية (حوالى 60 مصنعاً) والتشدد في الإجراءات الرادعة. متابعة قانون معالجة تلوّث نهر الليطاني من المنبع إلى المصب الذي صدر منذ سنتين بالتعاون مع اللجان المعنيّة والإدارات الرسميّة. إنشاء بنك معلومات خاص بنهر الليطاني يتضمن كل البيانات والإحصاءات والخرائط والتشريعات والدراسات السابقة والحالية.
3. تشكيل ضابطة بيئيّة جزائيّة خاصة بحماية النهر.
4. وضع خطة وطنية لإدارة المخاطر الناتجة عن الجفاف في لبنان، ولا سيما في حوض الليطاني.
5. استحداث وزارة المياه والبيئة بعد فصل قضايا المياه عن وزارة الطاقة.
6. وقف الحقوق المكتسبة على المياه ومنع التنقيب عن المياه الجوفيّة في الأملاك الخاصة ضمن حوض النهر.

II - **في المجال التشريعي:**

1. إقرار مخطّط توجيهي زراعي للأراضي المستفيدة من مشاريع الري وتوليد الكهرباء، في كامل حوض الليطاني.
2. إقرار مخطط توجيهي لاستثمار وإدارة مياه الري والشفة في منطقة الحوض يلحظ المشاريع الزراعيّة الموجودة والمخططة، ويسهم في تحديث الأرقام المتوافرة عن المياه في لبنان، وبناء السجلّ المائي الذي يسمح بدراسة الحلول المتكاملة في منطقة الحوض الأعلى الذين لا يتجاوز عددهم عشرين ملوّثاً، ولا سيما منها معمل ميموزا.
3- إعادة النظر في دراسة المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات الذي يؤثر بشكل مباشر على منشآت المشروع المنفّذ وعلى محطات ضخ مياه الشرب الموجودة في الطيبة.
4 - الاستفادة من البدائل المتاحة في مجال تكرير مياه الصرف الصحي مع اعتماد حلول سريعة وفعّالة مثل زراعة القصب (الأراضي الرطبة).
5 - وقف التلوّث من المخلّفات الصناعيّة الذي يصبّ مياهه في محطة الصرف الصحي في زحلة، وهي محطة غير مخصصة لاستقبال هذا النوع من المياه العادمة.
6 - مراجعة الدراسات والأبحاث العلميّة الحديثة من قبل الجامعة اللبنانيّة والمجلس الوطني للبحوث العلميّة، والتي يؤكد بعضها إمكانيّة وقف التلوّث الصناعي وغيره من أشكال التلوّث الأخرى.
7 - إنشاء وحدة فنيّة في مصلحة الليطاني للتعامل مع أنواع الملوّثات المتعدّدة واعتماد سياسة القضم التدريجي للتلوّث الصناعي.
8 - دراسة إمكانيّة إعادة تغذية الآبار الجوفيّة في المجرى الأسفل من نهر الليطاني.
9- تغريم الجهات الملوّثة للنهر جزاء تلويثهم عن كل الفترات السابقة التي تسببوا فيها بالتعدي على مياه النهر.

VI - **في دور البلديات والسلطة المحلية:**

1 - تحسين الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة للمياه التي يمكن إدارتها عبر التعاونيات الزراعيّة.
2 - التصدي للتعدي على المياه الناجم عن الحفر العشوائي وغير المرخص للآبار الجوفيّة، والزام المشتركين بتركيب العدّادات، وتشجيع استخدام أساليب الري الحديثة.
3 - تسهيل استكمال مسح الأراضي غير المسوحة الواقعة ضمن نطاق المشروع.
4 - اقتراح إنشاء محميات زراعيّة بالتعاون مع الجهات والجمعيات الزراعيّة المختصة.
5 - المساهمة في مراقبة نوعيّة الأسمدة المستخدمة محلياً.
6 - متابعة استصلاح الأراضي وإقامة ورش تدريبيّة للمزارعين.
7 - التشجيع على استخدام العمالة اللبنانيّة بدل الأجنبيّة في الزراعة داخل البلدات.
8 - تشجيع استخدام الطاقة المستدامة لتقليل كلفة الإنتاج والحفاظ على البيئة.
9 - إنشاء شرطة بيئيّة داخل البلديات مهمتها الحفظ على الأراضي من الانتهاك والتعديات.
10-تشكيل لجان عمل بلدية لمتابعة المسائل المتعلّقة بالمشروع في مراحله كافة.

VII - **في المجال الإداري:**

أ - وزارة الماليّة: تأمين الدعم المالي والفني والبشري للمصلحة الوطنيّة لنهر الليطاني لتمكينها من إدارة منشآت المشروع بالفعاليّة والكفاءة اللازمين، اذ يقدر أن المصلحة سوف تحتاج سنوياً إلى نحو 16 مليون دولار كتكاليف تشغيل وصيانة، وتأمين حوالى 21 مليون دولار كاعتمادات مطلوبة لاستملاكات خاصة بالمشروع وتأمين الاعتمادات اللازمة لتلزيم وتشغيل وصيانة محطات الصرف الصحي على مجرى الليطاني.

ب - وزارة الأشغال: دراسة إمكانيّة البناء الأفقي في سفوح الجبال لتحرير الأراضي السهليّة الزراعيّة في منطقة البقاع خاصة، التأكيد على ما ورد في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، ولا سيما في مجال حماية الأراضي الزراعيّة المعرّضة للضياع. والحد من ظاهرة التمدد العمراني خارج المدن.

ج - وزارة الطاقة والمياه: إعداد مخطط توجيهي للمياه. تنفيذ مسح هيدرولوجي لكل الآبار اعتباراً من منطقة البقاع الشمالي تمهيداً لوضع خطة لإقفالها. تحسين وترشيد مؤسسات إدارة المياه وجمع البيانات الخاصة في القطاع. توفير السبل المناسبة للاستفادة القصوى من المياه السطحيّة بدل المياه الجوفيّة. اعتماد التعرفات المتعددة لاستخدامات المياه.

د - مجلس الإنماء والإعمار: العمل على تعظيم الاستفادة من المرحلة الثانية من المشروع وتكييفها مع الحاجات والمستجدات، وإعداد دراسة جدوى جديدة، وإعادة تنفيذ المسح الجوي للمناطق المشمولة بالمشروع للتأكد من حجم الأراضي الزراعيّة الفعليّة التي يمكن الاستفادة منها، وتنفيذ دراسة جيولوجية وهيدرولوجية للحوض في نطاق المشروع. وتلزيم محطات الصرف الصحي المقترحة على مجرى النهر وتشغيلها. إتاحة كل خرائط المشروع وجعلها في حوزة البلديات لمواكبة عمليّة التنفيذ. دراسة إمكانيّة الاستعانة بشركات عملاقة لحل مشكلة التلوّث من الصرف الصحي خلال فترة لا تتجاوز عاماً، مع التأكيد على دراسة تنفيذ حلول تسمح في الحد من التلوّث بالصرف المنزلي ومنها على سبيل المثال استخدام تقنيات الأراضي الرطبة.

انجلا بوليغان ـ المكسيك

مراجعة «سيدر»

تنمية متكاملة لا مجرّد مشاريع عشوائيّة

منى فوّاز
دكتورة في التخطيط العمراني في الجامعة الاميركية في بيروت

ستواجه الحكومة اللبنانيّة العتيدة، التي طال انتظارها تحديات لا تُحصى ولا تُعدّ ما إن تحوز الثقة، وليس أقلّها حالة الريبة التي تلفّ الاقتصاد الوطني. والأرجح أنّها ستعوّل على تعهّدات المساعدات الاستثمارية التي أُطلقت خلال مؤتمر "سيدر" في باريس. ويتوقّف ذلك طبعًا على استيفاء لبنان للشروط التي تفرضها البلدان المانحة، وهذا ليس بالأمر السهل. فإذا استوفيت هذه الشروط، تبقى الحظوظ في أن تؤثّر أموال «سيدر» إيجاباً بالاقتصاد اللبناني ضئيلة (بكلّ أسف). وقد قيل الكثير عن عدم استدامة النمط المالي في البلاد، وعن محاسن الصدف التي شاءت أن تُطلق تعهّدات القروض في خضمّ موسم الانتخابات، وعن الحاجة إلى إطار للمساءلة والشفافية لضبط الفساد قبل استدانة مزيد من الأموال. ولكن، لم تلقَ مسألة المحتوى الموضوعي لمشاريع برنامج الاستثمارات الرأسماليّة الاهتمام نفسه. فهل ترقى هذه المشاريع إلى مستوى التنمية الاستراتيجيّة للبنى التحتيّة، في ضوء رؤية طويلة الأمد لإرساء الأسس لاستراتيجيّة نموّ شامل وفعّال ومستدام؟

يُحتسب الجواب المتوقّع عن هذا السؤال بـ"لا" مدوّية. صحيح أنّ تنمية البنية التحتيّة هي شرط مسبق للنموّ الاقتصادي وتحسين سبل العيش للشعب اللبناني. ولكن الوثائق التي رفعتها الحكومة اللبنانيّة دعماً للخطّة الرأسماليّة تشي بغياب أيّ استراتيجيّة تنمية متكاملة لترشيد اختيار المشاريع. يقترح سيدر قائمة حاجيات لمشاريع استثماريّة ضخمة، اختير كلّ منها فرديّاً على أساس «الجهويّة» المفترضة، إلّا أنّه لا يبيّن قدرتها على الانصهار معًا ضمن بنية تحتيّة متكاملة، وهو أمر ضروري لدعم مستوى المعيشة الأساسي، فضلاً عن النموّ الاقتصادي. لكنّ الأسوأ، أنّ إطار العمل المعتمد في الوثائق التحضيريّة لمؤتمر «سيدر» يبدو بعيداً كلّ البعد عن الواقع السياسي والاقتصادي في لبنان، غافلاً عن التجويف المنهجي للوكالات المسؤولة عن تقديم الخدمات في البلد، وعن الإمكانات الكامنة في النظم غير الرسميّة لتوريد الخدمات، ولا سيّما في قطاع النقل. وبعبارة أخرى، إذا افترضنا أن القروض باتت مؤكّدة (وهي مسألة جدليّة في أفضل الأحوال)، وأنّ استيفاء الشروط المسبقة للشفافيّة والمساءلة مضمون (وهو أمر مستحيل بصراحة)، يبقى الاقتراح «التلقيني» لـ«سيدر»، لجهة اختيار المشاريع، غير سويّ.

تلزيم المشاريع بدلاً من إنشاء بيئة متكاملة

تشكّل كلّ مدينة محيطاً بيئيّاً متكاملاً، تؤدي البنية التحتيّة فيها دور منظومة الدعم المترابطة والحيويّة للحياة العامّة والاقتصاديّة. ذلك أنّ البنى التحتيّة لإمدادات الصرف الصحّي والكهرباء والاتّصالات، كما المياه والطرقات، والنقل البحريّ والبرّي، جميعها تدعم حركة التنقّل، والتبادل التجاري، وسبل المعيشة، وبالتالي، من المستحيل قياس أثر الاستثمار في البنية التحتية على صلاحيّة المدن للسكن والتنمية الاقتصاديّة من دون تحليل شامل يغطّي قطاعات متعدّدة للرؤية المتكاملة التي يُفترض بهذه الاستثمارات تحقيقها.

أخفق مقترح «سيدر» في تقديم رؤية إنمائيّة ترشّد الاستثمار. ويبدو في المقابل أنّ الوثائق الداعمة تخلط بين تنمية البنية التحتيّة وتلزيم المشاريع، وهي تحصر البنية التحتيّة بقائمة من الصفقات الكبيرة، وتمزج بين مفهوم «التنمية الوطنيّة» وبناء الطرق السريعة، والسدود، ومحطّات تكرير مياه الصرف، ومعامل توليد الطاقة، وشبكات الألياف الضوئيّة، والمطارات والمرافئ. فلا يمكن تنمية البنية التحتيّة أن تقتصر ببساطة على قائمة من المشاريع الشديدة الاعتماد على رأس المال. فتوسيع الطرق السريعة لا يؤدّي بالضرورة إلى تحسين التنقّل، كذلك إنّ بناء السدود لا يؤول دائماً إلى زيادة توفير المياه، في حين أنّه ليس من المضمون أن تعزّز زيادة إنتاج الكهرباء الحصول على الطاقة أو توافرها. ويكمن الدليل الصارخ على ذلك في إدارة النفايات في لبنان: فتسعة من معامل معالجة النفايات الموزّعة في أنحاء البلاد مقفلة بشكل كامل أو جزئي، بينما تتراكم النفايات في المكبّات غير الشرعيّة، فتلوّث مياهنا الجوفيّة، أو تُحرق فتقاقم مستوى تلوّث الهواء في البلد. أمّا الأمثولة هنا، فواضحة: ذلك أن مجرّد بناء معامل معالجة النفايات لم يكن كافياً لإدارتها على نحو ملائم. وما من سبب يسوّغ الافتراض أنّ إمدادات المياه ستزداد بفعل زيادة عدد السدود، فما يلزم هو رؤية توليفيّة لكلّ من هذه القطاعات، رؤية تأخذ الأثر البيئي والاجتماعي بالاعتبار، إضافةً إلى الترجمة العتيدة لهذه الرؤية الشاملة إلى أساس لاختيار المشاريع.

وإذا افترضنا أنّ «الرؤية» تأتي لاحقاً، وأنّها ستُقدّم من خلال دراسة الرؤية الاقتصاديّة التي قدّمتها أخيراً شركة «ماكنزي أند كومباني» الاستشارية لقاء 1,4 مليون دولار إلى الحكومة اللبنانيّة، وأنّ مشاريع البنية التحتيّة ستدعم بلا شكّ هذه الرؤية، يبقى السؤال: هل من استراتيجيّة متّسقة على الصعيد الداخلي لاختيارها؟

صحيح أنّ وثيقة اختيار المشاريع تحمل توقيع أحد أبرز مكاتب التخطيط في المنطقة، إلّا أنّها تقترح أسلوباً غير مقنع البتّة لتحديد العلامات، يصنّف قائمة من المشاريع في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحّي والنقل وفق «الاستحقاق» الفردي. وتعتمد هذه الآليّة مجموعتين من المعايير لكلّ من المشاريع:

- ترتيب المشروع (يقاس من 1-3) لتصنيف المشاريع وفق استكمال وثائق العطاءات، وبالتالي وفق جهوزيّتها للتنفيذ.

- أثر المشروع (يقاس من 1-3) لتصنيف المشاريع وفق «الأثر الاجتماعي الاقتصادي» وقدرتها على «الحدّ من مفاعيل أزمة النزوح السوري».

وتُحدّد أولويّة كلّ مشروع بشكل عام من خلال جمع القياسين أعلاه (2-6).

ونظراً للأخطاء الفادحة الناشئة عن هذه الطريقة غير المترابطة، يبدو واضحًا أنّ معدّي الخطّة لم يولوا اعتباراً جدّيًا لاختيار المشاريع. وتجدر ملاحظة ذلك بشكل خاص لأنّ المكاتب التي وقّعت على التقارير تتمتّع بالمؤهّلات اللازمة لتقديم عمل جيّد، وفق ما أشار أحد الزملاء المخضرمين بسخط. فلا يمكن أن نفترض جدّيًا أنّ الأثر الاجتماعي الاقتصادي يمكن تصنيفه من 1 إلى 3، انطلاقًا من «حدس مهني»، أو أنّ الجهويّة تساوي المنافع الطويلة الأمد قيمةً، أو أنّه يمكن تجاهل الاعتبارات البيئيّة أو آثار إعادة التوزيع. لكنّ الأسوأ أنّه لا يتعيّن الافتراض أنّه يمكن ترتيب هذه المشاريع بحسب الأولويّات واختيارها من دون مراعاة مشاريع التنمية الموافق عليها ضمن القطاع نفسه.

لنضرب مثال النقل، وكيفيّة التقاطع بين التنفيذ المعتزم للأوتوستراد الدائري لمدينة بيروت مع القرض الذي وافق عليه البنك الدولي أخيراً لمشروع النقل العام في بيروت الكبرى، والبالغة قيمته 295 مليون دولار. وينطلق المشروعان من رؤيتين متضاربتين للتنقل الحضري. ففي حين أنّ شبكة الطرقات السريعة التي يقترحها «سيدر» تُبقي على اعتماد بيروت على التنقّل بالسيّارات الخاصّة، يدعم المشروع النقل العام في بيروت الكبرى التوافق بين أبرز خبراء النقل في البلاد على توجيه التنقّل الحضري نحو نُظم النقل العام، وهو خيار أكثر فاعليّة، وواقعيّة، واحتراماً للمسؤوليّة البيئيّة. كذلك، بيّنت التجارب الدوليّة أنّ السلطات الحضريّة لا يمكنها تحويل منظومة توزيع النقل النموذجيّة من النمط الخاص إلى المشترك، إلّا إذا ابتعد الاستثمار عن تسهيل التنقّل بالسيّارات الخاصّة. وينجم عن ذلك تضارب لبعض من غايات مشاريع «سيدر» المقترحة مع الأهداف التي حدّدتها الوكالات العامّة المسؤولة عن هذه القطاعات.

الاعتبارات السياقيّة: إعادة النظر بالشراكات بين القطاعين العام والخاص

بالإضافة إلى عمليّة الاختيار السيّئة، يعتمد برنامج الاستثمارات الرأسماليّة إطار عمل لما يُسمّى الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهنا أيضاً، لا بدّ من أخذ اعتبارات مهمّة بالحسبان، مع التمييز بشكل خاص بين ما هو عام وما هو خاص.

يقتضي هذا البرنامج من لبنان التزام الخصخصة، وقد تنامى إلى علمنا أنّ البلدان المانحة قد حدّدت انخراط الشركاء من القطاع الخاص كشرط مسبق للإفراج عن الأموال. إلّا أنّ العلاقة الزبائنيّة العميقة والوطيدة التي تربط بين القطاعين العام والخاص في لبنان، واستحالة فصل المصالح السياسيّة عن المستثمرين من القطاع الخاص، مالهما أنّ تنفيذ أيّ مشروع يتوقّف على قدرته على درّ الأرباح الخاصّة والسريعة، عوضاً عن قدرته على تعزيز التنمية الطويلة الأمد. إلى ذلك، يتطلّب عدد من نُظُم البنية التحتيّة الحيويّة، مثل تلك الخاصّة بالنقل العام – استثمارات ودعماً من الحكومة حتّى تعمل بنحو سليم. ولا يمكن حصر قياس قيمتها الكميّة بفعاليّة فرادى الاستثمارات من حيث الكلفة، بل لا بدّ من دراستها في ضوء العوامل الخارجيّة الإيجابيّة الكبيرة الناشئة عنها، وهي تتضمّن المنافع البيئيّة والاجتماعيّة للمدن وسكّانها.

في المقابل، يبدو أنّ برنامج الاستثمارات الرأسماليّة يتجاهل حقيقة أنّ البنية التحتيّة اللبنانيّة تعتمد بكثافة على الشبكات غير الرسميّة لتوريد الخدمات، التي تتّصل بمصالح خاصّة وتوفّر سبل العيش لعدد لا يُحصى من الأشخاص. وقد بيّنت التجربة قيمة التعويل على هذه الشبكات، وتحسينها ودمجها في النظم الرسميّة لتوريد الخدمات متى أمكن. فما هو توقّع برنامج الاستثمارات الرأسماليّة بشأن أثره على هذه النظم؟ وكيف سيضمن الوظائف وسُبُل العيش للأشخاص الذين سيفقدون عملهم بفعل الاستثمارات الجديدة، ولا سيّما أنّ الأشخاص الذين يعملون في القطاعات التي توفّر هذه الخدمات يُعدّون من الفئات الاجتماعيّة الأكثر ضعفاً في لبنان؟

يرجّح لـ«سيدر» أن يفرض الأشكال نفسها من القيود على التوظيف في القطاع العام، وهي قد سبق أن شكّلت شروطاً لرزم مساعدات وقروض سابقة. ومع اشتداد عزيمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكثر من أيّ وقت مضى على فرض المسؤوليّة الماليّة، باتت قائمة الرواتب الضخمة في القطاع العام على كلّ شفة ولسان. وفي حين أنّه لا ضير من الافتراض أنّ تضخّم عدد الوظائف المتدنيّة المستوى في منظومة التعليم الرسمي والجيش يُعزى إلى الطريقة التي تستخدم فيها الطبقة السياسيّة في لبنان التوظيف في القطاع العام لإبقاء الشعب رهينةً، من خلال الوظائف المتدنية الأجر والمتواضعة، فقد جرى تجويف وكالات الخدمات الأساسيّة في البلد. فالتوظيف مُجدٍ منذ عقود، أمّا الرواتب فمزرية وغير قادرة على اجتذاب الكفاءات اللازمة. وينطبق ذلك أساساً على المناصب الرفيعة في وكالات المياه والكهرباء والاتّصالات، ما يحرمها إلى حدّ كبير التمتّع بمديرين وموظّفين أكفياء قادرين على إدارتها بفعّاليّة. ويكفي النظر إلى دراسات الحالات التي أعدّها البنك الدولي لنفهم أنّ الوكالات الحكوميّة الناجحة والفعّالة تشكّل شرطاً مسبقاً لمشاركة جهات القطاع الخاص في قطاعات المياه أو الكهرباء أو الاتّصالات أو النقل.

يحتاج لبنان بلا شكّ للاستثمار في بنيته التحتيّة المتهاوية، ويمكن الافتراض منطقيّاً أنّ العبء الإضافي الناشئ عن استضافة أعداد كبيرة من النازحين يستدعي تدخّلاً أكبر ويتطلّب مزيداً من الدعم من المجتمع الدولي. غير أنّه لا بدّ من توجيه الاستثمارات التي تحتاجها نحو خفض الخسائر المنهجيّة وتشجيع الخيارات التي تتسم بالوعي وتضمن التجدد بيئيّاً. كذلك، يتعيّن توزيع الاستثمارات بحكمة على المشاريع التي يكون اختيارها على أساس رؤية اقتصاديّة وإيكولوجيّة متكاملة. لم يفت الأوان بعد لمراجعة الخطط. فإن أردنا أن نفرض على أولادنا عبء تسديد هذه القروض، فلنضمن على الأقلّ أنّ الأموال ستُستخدم لتحسين مستقبلهم.

بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات

قراءات

مانيفستو للتحوّل الديموقراطي في أوروبا

توماس بيكيتي، انطوان فوشيه

في لحظة حرجة من تاريخ أوروبا يقترح هذا المانيفستو (الذي يمكن لكلّ المواطنين الأوروبيين التوقيع عليه بعد قراءته بالكامل) وضع خطة ملموسة لإحداث تحوّل ديموقراطي في المؤسّسات والسياسات الأوروبية. للخروج من حالة الجمود والنقاشات النظرية، وإرساء مزيد من العدالة الضريبية والاجتماعية، وللتعامل بفعالية مع حالات الطوارئ البيئية والهجرة في أوروبا. لا تتّسم الحوكمة الأوروبية الجديدة، والتي تعزّزت خلال العقد الماضي في أعقاب الأزمة المالية، بقلّة الشفافية والإفلات من المساءلة، فقط. كما خلصت مجموعة اليورو، بل تنحاز ايديولوجياً ايضاً نحو سياسات اقتصادية تركّز بشكل كامل على الاهداف المالية وأهداف الموازنة. وليس مفاجئاً، ان تثبت أوروبا عدم قدرتها على مواجهة التحدّيات التي تواجهها والمتمثّلة في تزايد التفاوت في كلّ انحاء القارة، وتسارع الاحترار العالمي، وتدفّق اللاجئين، وانخفاض الاستثمارات العامّة الهيكلية (لا سيّما على الجامعات والبحوث)، والاحتيال والتهرّب الضريبي. يدعم اقتراحنا الدول الاعضاء التي ترغب في معالجة أزمات المشروع الاوروبي السياسية والاجتماعية، عبر اقتراح ميزانية من الاستثمارات الطويلة الامد في الاصول العامّة، بهدف محاربة اللامساواة الاجتماعية على مستوى الاتحاد الاوروبي، وتأمين استمرارية حقيقية لنموذج سياسي للتنمية الاجتماعية والعادلة والمستدامة في اوروبا. يعتمد تمويل هذه الموازنة على تماسك ضريبي من خلال فرض اربع ضرائب اوروبية (على المداخيل العالية، والثروة، وانبعاثات الكربون وضريبة موحّدة على ارباح الشركات)، حتى الان، صبّ التكامل الاوروبي، في المقام الاوّل، لمصلحة اللاعبين الاقتصاديين والماليين الاكثر قوّة وحراكا مثل: الشركات متعدّدة الجنسيات، والاسر ذات الدخل المرتفع والاصول الضخمة. ولن تتمكّن اوروبا من معاودة التواصل مع مواطنيها، الّا اذا اثبتت قدرتها على تحقيق تضامن اوروبي حقيقي، من خلال إلزام المستفيدين الرئيسيين من العولمة، بالمساهمة، بشكل عادل، في تمويل الحاجيات العامّة، التي تُعتبر اوروبا بامسّ الحاجة إليها. هذه السياسات مستحيلة تقريباً في الإطار الموّسّسي الحالي، بسبب حقّ النقض الذي يتمتّع به كلّ بلد ويمنع تطبيق سياسة ضريبية مشتركة. تمهّد المعاهدة المُقترحة للتحوّل الديموقراطي في اوروبا، لإرساء إطار ديموقراطي متجدّد، لا تكون فيه السياسات الاقتصادية الجديدة، لا سيّما الموازنة، مُمكنة فقط، وإنّما شرعية ايضاً. ومن خلال تشكيل جمعيّة عامّة اوروبية مسؤولة عن مناقشة الموازنة والتصويت عليها، يمكن للدول الاعضاء ان تفرض ضرائب عادلة على اكبر اللاعبين، وبالتالي تمويل الموازنة المشتركة المُقترحة. وبفضل مكوّناتها المختلطة، والتي تضمّ النواب المحلّيين ونواب البرلمان الاوروبي، سيكون للجمعية الاوروبية الشرعية للعب دور القوة الموازنة للاثر المُتعاظم للحوكمة الاقتصادية الاوروبية على المواثيق الاجتماعية الوطنية

في مايلي نص المانيفستو:

فإذا أرادت أوروبا ترميم التضامن مع مواطنيها، عليها تقديم دليل حسيّ عن قدرتها على إرساء التعاون بين الأوروبيين، وإلزام المستفيدين من العولمة بالمساهمة في تمويل حاجيات القطاع العامّ التي تفتقد إليها أوروبا بشدّة اليوم. ويعني ذلك إلزام الشركات الكبرى بالمساهمة أكثر من الشركات الصغيرة والمتوسّطة، وتكليف دافعي الضرائب الأكثر ثراءً أكثر من نظرائهم الأكثر فقراً. وبالطبع ليست هذه الحال اليوم.

تركّز مقترحاتنا على إنشاء موازنة لإرساء الديموقراطية، على أن تتمّ مناقشتها والتصويت عليها من قبل جمعية أوروبية مستقلّة. وهو ما سيمكّن أوروبا أخيراً من تجهيز نفسها بمؤسّسة عامة قادرة على التعامل مع الأزمات الأوروبية بصورة فورية، وإنتاج سلع وخدمات عامّة واجتماعية أساسية في إطار اقتصاد مستدام وذات قاعدة ضريبية أن تكون طريقة، فإن الوعد الذي قطعه معدّو معاهدة روما المتمثل في «توحيد ظروف المعيشة والعمل» سيصبح في نهاية الأمر ذا معنى.

وإذا رغبت الجمعية الأوروبية، ستمولّ الموازنة عبر أربع ضرائب رئيسية، تشكّل دلائل ملموسة على التضامن الأوروبي. وستطبّق الضرائب على أرباح الشركات الكبرى، والمداخيل الأعلى (أكثر من 200 الف يورو سنوياً)، والاصحاب الثروات الضخمة (أكثر من مليون يورو) وعلى انبعاثات الكربون (بمعدّل لا يقلّ عن 30 يورو لكل طن). وإذا تمّ تحديد الموازنة بنسبة 4% من الناتج المحلّي الإجمالي، كما نقترح، يمكن لها أن تموّل البحوث والتدريب والجامعات الأوروبية. وهو ما يعدّ برنامجاً استثمارياً طموحاً لتحويل نموذج النموّ الاقتصادي، وتمويل استقبال المهاجرين ودمجهم. ودعم المشاركين في تنفيذ عملية التحوّل. ويمكنها أيضاً أن تمنح الدول الاعضاء هامشاً لتقليص الضرائب التنازلية التي تثقل كاهل الأجور أو الاستهلاك.

لا تتعلّق المسألة هنا، بإنشاء «اوروبا محوّلة للاموال»، تسعى للحصول على أموال من البلدان «الفاعلة» لإعطائها لبلدان أدنى مستوى. إن مشروع معاهدة الدمقرطة (www.tdem.eu) ، ينصّ على ذلك صراحة، من خلال تقليص الفجوة بين الإنفاق المقتطع والدخل المدفوع إلى نحو 0,1% من الناتج المحلّي الإجمالي. تكمن المشكلة الحقيقية في مكان آخر. إذ تتعلّق بشكل رئيسي بتقليص اللامساواة بين البلدان الأوروبية، والاستثمار في مستقبل كلّ الأوروبيين، بدءاً من أصغرها بالطبع، ومن دون أن يكون هناك أفضلية لأي بلد على آخر.

نحن، المواطنون الأوروبيون، من متناول الجميع. قد لا تكون مثالية ولكنها تستحق الطرح، ويمكن للجميع الاطلاع عليها وتحسينها. إنها مبنية على قناعة بسيطة: يجب على أوروبا بناء نموذج تأسيسي لضمان التنمية العادلة والمستدامة لمواطنيها. والطريقة الوحيدة لإقناعهم بذلك هو بالتخلّي عن الوعود المبهمة والنظرية.

باولو لومبارديـ ـ ايطاليا

وبما أن التحرّك سريعاً هو أمر واجب، علينا إخراج أوروبا من المأزق التكنوقراطي الحالي. لذلك نقترح إنشاء جمعية عامّة أوروبية، بما يتيح طرح الضرائب الأوروبية الجديدة وموازنة الدمقرطة، للنقاش والتصويت. ويمكن تشكيل هذه الجمعية العامّة من دون أي تغيير في المعاهدات الأوروبية الحالية.

سيكون على الجمعية العامّة الأوروبية أن تتواصل مع مؤسّسات صنع القرار الحالية (لا سيّما مجموعة اليورو التي يلتقي فيها وزراء مالية منطقة اليورو بشكل غير رسمي شهرياً). على أن تكون الكلمة الأخيرة للجمعيّة العامّة في الحالات الخلافية، وإلّا ستكون مهدّدة بخسارة قدرتها في أن تكون مركزاً عبر وطني ومساحة سياسية، تلتقي فيها أخيراً الأحزاب والتيّارات الاجتماعية والمنظّمات غير الحكومية للتعبير عن نفسها. كما ستتعرّض بالتساوي لخطر خسارة فعاليتها، خصوصاً أن مهمّتها الأساسية هي تحليل أوروبا من الجمود المزمن للمفاوضات بين الحكومات. ويجب أن نضع في الاعتبار أن حكم الإجماع المالي المعمول به في الاتحاد الأوروبي حالّ لسنوات دون فرض أي ضرائب أوروبية، وأمّن استمرارية للتهرّب الضريبي من قبل الأغنياء والأكثر حراكاً، وهي ممارسة مستمرّة حتى اليوم، على رغم كلّ الخطابات. ومن شأن هذا الوضع أن يستمر إن لم يتم إرساء قواعد أخرى لصناعة القرار.

ونظراً إلى أن الجمعية العامّة الأوروبية ستكون لديها القدرة على تبنّي الضرائب والدخول إلى جوهر المشاق الديموقراطي والمالي والاجتماعي للدول الأعضاء، لذا من المهم إشراك البرلمانيين المحلّيين والأوروبيين بشكل حقيقي فيها. من خلال منح الأعضاء المنتخبين محلّياً دوراً مركزياً، بحيث تتحوّل الانتخابات البرلمانية المحلّية إلى انتخابات أوروبية بحكم الواقع. ولن يعود الأعضاء المنتخبون محلّياً قادرين على تحويل المسؤولية إلى بروكسل بكل بساطة، ولن يكون أمامهم خيار آخر سوى أن يشرحوا للناخبين المشاريع والميزانيات التي يتبنّون الدفاع عنها في الجمعية الأوروبية. ومن خلال الجمع بين البرلمانيين المحلّيين والأوروبيين في جمعية واحدة، سيتمّ إرساء عادات بين البلدان الأوروبية، والاستثمار في مستقبل كلّ الأوروبيين، بدءاً من أصغرها بالطبع، ومن دون أن يكون هناك أفضلية لأي بلد على آخر.

وبما أن التحرّك سريعاً هو أمر واجب، علينا إخراج أوروبا من المأزق التكنوقراطي الحالي. لذلك نقترح إنشاء جمعية عامّة أوروبية، بما يتيح طرح الضرائب الأوروبية الجديدة وموازنة الدمقرطة، للنقاش والتصويت. ويمكن تشكيل هذه الجمعية العامّة من دون أي تغيير في المعاهدات الأوروبية الحالية.

سيكون على الجمعية العامّة الأوروبية أن تتواصل مع مؤسّسات صنع القرار الحالية (لا سيّما مجموعة اليورو التي يلتقي فيها وزراء مالية منطقة اليورو بشكل غير رسمي شهرياً). على أن تكون الكلمة الأخيرة للجمعيّة العامّة في الحالات الخلافية، وإلّا ستكون مهدّدة بخسارة قدرتها في أن تكون مركزاً عبر وطني ومساحة سياسية، تلتقي فيها أخيراً الأحزاب والتيّارات الاجتماعية والمنظّمات غير الحكومية للتعبير عن نفسها. كما ستتعرّض بالتساوي لخطر خسارة فعاليتها، خصوصاً أن مهمّتها الأساسية هي تحليل أوروبا من الجمود المزمن للمفاوضات بين الحكومات. ويجب أن نضع في الاعتبار أن حكم الإجماع المالي المعمول به في الاتحاد الأوروبي حالّ لسنوات دون فرض أي ضرائب أوروبية، وأمّن استمرارية للتهرّب الضريبي من قبل الأغنياء والأكثر حراكاً، وهي ممارسة مستمرّة حتى اليوم، على رغم كلّ الخطابات. ومن شأن هذا الوضع أن يستمر إن لم يتم إرساء قواعد أخرى لصناعة القرار.

ونظراً إلى أن الجمعية العامّة الأوروبية ستكون لديها القدرة على تبنّي الضرائب والدخول إلى جوهر المشاق الديموقراطي والمالي والاجتماعي للدول الأعضاء، لذا من المهم إشراك البرلمانيين المحلّيين والأوروبيين بشكل حقيقي فيها. من خلال منح الأعضاء المنتخبين محلّياً دوراً مركزياً، بحيث تتحوّل الانتخابات البرلمانية المحلّية إلى انتخابات أوروبية بحكم الواقع. ولن يعود الأعضاء المنتخبون محلّياً قادرين على تحويل المسؤولية إلى بروكسل بكل بساطة، ولن يكون أمامهم خيار آخر سوى أن يشرحوا للناخبين المشاريع والميزانيات التي يتبنّون الدفاع عنها في الجمعية الأوروبية. ومن خلال الجمع بين البرلمانيين المحلّيين والأوروبيين في جمعية واحدة، سيتمّ إرساء عادات بين البلدان الأوروبية، والاستثمار في مستقبل كلّ الأوروبيين، بدءاً من أصغرها بالطبع، ومن دون أن يكون هناك أفضلية لأي بلد على آخر.

صاغه الموقّعون السبعة التاليون:

مانون بوجو، اقتصادية.

لوكاس شانسيل، نائب رئيس World Inequality Lab، جامعة باريس للعلوم الاقتصادية.

آن-لور ديلليت، اقتصادية، عضو وباحثة في المجلس الوطني للبحوث العلمية.

ستيفاني هينيت-فوشيه، قانونية، وأستاذة في جامعة باريس نانتير.

توماس بيكيتي، اقتصادي، وأستاذ في جامعة باريس للعلوم الاقتصادية وكلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية.

غييوم ساكريست، سياسي، متخصّص في العلوم السياسية، ومحاضر في جامعة باريس 1 - السوربون.

أنطوان فوشيه، متخصص في العلوم السياسية، وأستاذ باحث في المجلس الوطني للبحوث العلمية، جامعة باريس 1 - السوربون

ووقعه عدد كبير غيرهم

ترجمة لمياء الساحلي

/http://tdem.eu

خطّة لإحياء أوروبا
حيث فشل ماكرون وبيكيتي

يانيس فاروفاكيس

مؤسّس حركة الديموقراطية في أوروبا - 2025 (DiEM25)، ووزير مالية اليونان السابق

في حال ثبت أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ليس نزهة جميلة كما وعد المشكّكون بالاتحاد، فإنّ المأزق الحالي الذي يعيشه إيمانويل ماكرون يثبت أنّ الولاء الأوروبي الأعمى لا يمكن الدفاع عنه أيضاً. أمّا السبب فهو بُنية الاتحاد الأوروبي التي يصعب تفكيكها، بقدر ما يصعب الحفاظ عليها وإصلاحها. وفي حين أن الطبقة السياسية في بريطانيا محقّة في تسليطها الضوء على الفوضى التي سبّبها Brexit، إلّا أن مؤسّسة الاتحاد الأوروبي تعيش مأزقاً مماثلاً، بسبب فشلها في تمدين منطقة اليورو، وتنامي رهاب الأجانب هو نتيجته البشعة.

لقد كان ماكرون الأمل الأخير للمؤسّسة الأوروبية. كمرشّح رئاسي، أدرك تماماً أن «عدم تحرّكنا قدماً، يعني أننا قرّرنا تفكيك منطقة اليورو»، وهي الخطوة الأخيرة قبل تفكيك الاتحاد الأوروبي نفسه. لم يخجل ماكرون يوماً في تقديمه التفاصيل، وحدّد برنامجاً إصلاحياً، بالحدّ الأدنى، لإنقاذ المشروع الأوروبي، يتضمّن: خطّة مشتركة لتأمين الودائع المصرفية (وإنهاء الحلقة المفرغة والمزمنة بين المصارف المتعثّرة والدول)؛ وخزانة مشتركة (لتمويل الاستثمارات والبطالة في أوروبا)؛ وبرلماناً مُختلطاً (يضمّ أعضاءً من البرلمانات المحلّية والبرلمان الأوروبي لإضفاء الشرعية الديموقراطية على كلّ ما سبق).

منذ عام 2014، قدّم بيكيتي ثلاثة مقترحات رئيسية: ميزانية مشتركة لمنطقة اليورو ممولّة من ضريبة الدخل الموحّدة على الشركات، لتمولّ بدورها الاستثمارات والبحوث والإنفاق الاجتماعي في الدول الأكثر فقراً. تجميع الدين العامّ، مع ما يعنيه ذلك أن تساعد ألمانيا وهولندا كلاً من إيطاليا واليونان، وغيرهما من البلدان التي تمرّ باوضاع مماثلة، لتخفيض دينها. وبرلمان مختلط. وهو ما بعدّ، باختصار، شبيهاً باجندة ماكرون الإصلاحية.

بعد أربع سنوات، لم يحافظ المانيفستو الجديد لبيكيتي سوى على اقتراح إنشاء برلمان أوروبي مختلط. إذ افتقد لأيّ طموح أوروبي، بعد إسقاط كلّ المقترحات المتعلّقة بتجميع الديون وتقاسم المخاطر وتحويل الأموال إلى الدول الأفقر. وكبديل عن ذلك، يقترح المانيفستو الجديد أن توافق الحكومات المحلّية على جمع 800 مليار يورو (أو 4% من الناتج المحلّي الإجمالي لمنطقة اليورو) من خلال فرض ضريبة موحّدة على الشركات بمعدّل 37%، وزيادة معدّل ضريبة الدخل على شريحة الـ 1% الأكثر ثراءً، وفرض ضريبة جديدة على الثروة تطال أولئك الذين يمتلكون أصولاً بأكثر من مليون يورو، فضلاً عن ضريبة بقيمة 30 يورو لكلّ طن من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون. على أن تنفق هذه الأموال في الدول التي جمعتها ودون نقلها عبر البلدان. ولكن، إذا كانت الأموال المجمّعة وطنياً ستُنفق محلياً فقط، فما هي الفائدة من غرفة برلمانية عبر وطنية أخرى؟

في الواقع، أوروبا مُثقلة بمصارف متضخّمة وأخرى شبه متعثّرة، وبدول مجهدة مالياً، وبمدّخرين ألمان غاضبين من أسعار الفائدة السلبية، وبشعوب مصابة باكتئاب دائم؛ وهذه كلّها عوارض أزمة مالية دامت عقداً، وأنتجت جبلاً من المدّخرات يشمخ بالقرب من جبل من الديون. إن فرض الضرائب على الأغنياء والملوّثين لتمويل الابتكارات والمهاجرين والانتقال الأخضر، هو أمر ممتاز. لكنه غير كاف لمعالجة الأزمة الأوروبية.

ما تحتاجه أوروبا هو «صفقة خضراء جديدة»، وهذا تماماً ما هي عليه «حركة الديموقراطية في أوروبا - 2025» التي شاركت في تأسيسها، وسيصل الربيع الأوروبي إلى الناخبين في انتخابات البرلمان الأوروبي خلال الصيف المقبل.

الميزة الأهمّ «صفقتنا الخضراء الجديدة» هي أنها منبثقة عن «الصفقة الجديدة» الأصلية للرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت في ثلاثينيات القرن الماضي: وفكرتنا تقوم على خلق 500 مليار يورو سنوياً من خلال الانتقال الأخضر في كلّ أنحاء أوروبا، ومن دون يورو واحد من الضرائب الجديدة.

إليكم الطريقة التي ستعمل بموجبها: يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإصدار سندات بهذه القيمة، مع وقوف البنك المركزي الأوروبي على أهبّة الاستعداد لشراء أكبر عدد منها، عند الضرورة، في الأسواق الثانوية. ستباع سندات بنك الاستثمار الأوروبي، من دون أي شك، ومثل الكعك الساخن، في سوق يائسة للحصول على أصول آمنة، بحيث تبقى السيولة الفائضة أسعار الفائدة سلبية، فتسحق بالتالي صناديق التقاعد الألمانية، ويتم امتصاصها لتمويل «الصفقة الخضراء الجديدة» بالكامل.

وبمجرّد استعادة الأمل بأوروبا التشاركية والخضراء المزدهرة، عندها سيكون من الممكن طرح هذا النقاش الضروري حول فرض ضرائب أوروبية جديدة على انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون والأغنياء والتكنولوجيات الكبيرة، وما إلى ذلك، والتوصل إلى عقد ديموقراطي تستحقّه أوروبا.

يمكن لـ«صفقتنا الخضراء الجديدة» أن تخلق، ربّما، مناخاً مؤاتياً للقيام باستفتاء ثانٍ في المملكة المتحدة، يتيح للشعب البريطاني أن يختار الانضمام إلى اتحاد أوروبي أفضل وأكثر عدالة وأخضر أو أوروبا ديموقراطية.

ترجمة فيفيان عقيقي

www.yanisvaroufakis.eu

التقدّمية العالمية

هناك حرب عالمية تُشنّ ضدّ العمّال، وضدّ بيئتنا، وضدّ الديموقراطية، وضدّ الأخلاق.

تنتشر شبكة من فصائل التيّارات اليمينية، تعمل على تقويض حقوق الإنسان، وإسكات المعارضة، وتعزيز التعصّب. بحيث لم تواجه البشرية، منذ عام 1930، مثل هذا التهديد الوجودي.

لإلحاق الهزيمة بهذه القومية العالمية، لا يمكننا ببساطة العودة إلى الوضع الراهن الفاشل. لقد وعدت العولمة غير المقيّدة بالسلام والازدهار، إلّا أنها، بدلاً من ذلك، ولّدت أزمة مالية، وحرباً لا داعي لها، وتغيراً مناخياً كارثياً.

لقد حان الوقت للتقدّم وتشكيل حركة شعبية للعدالة العالمية: تعبّئ العمّال والنساء والمحرومين في كلّ أنحاء العالم وراء رؤية مشتركة للديموقراطية والازدهار والاستدامة والتضامن.

منظّمتنا التقدّمية العالمية، ستقف إلى جانب الأشخاص الذين يقاتلون، بالفعل، من أجل إنهاء اللامساواة والاستغلال والتمييز والتدهور البيئي.

منظّمتنا التقدّمية العالمية، ستحسّن مجتمعاتنا ومدننا وبلداننا وكوكبنا، من خلال صفقة عالمية خضراء جديدة، سنعمل معاً لتقديمها.

لقد حان وقت التقدّمية لتوحّد العالم.

اليوم، وبالنيابة عن DiEM25 ومعهد ساندرز، نطلق صرخة للعمل، ولإنشاء شبكة عالمية تضمّ أفراداً ومنظّمات تقاتل معاً من أجل الكرامة والسلام والازدهار ومستقبل كوكبنا.

انضمّ إلينا. انضمّ إلى التقدّمية العالمية.

يانيس فاروفاكيس، مؤسّس DieM25

جاين ساندرز، مؤسسة وعضو مشارك

ريناتا أفيلا، DiEm25

ديف دريسكول، المدير التنفيذي

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الطائفية ونهاية الاقتصاد اللبناني

يثير الكاتب في هذا المقال ما يعتبره «صفقة كبرى» بين رأس المال والطوائف في لبنان بعد الحرب: إذ تستدين الدولة الطائفية لتبني نفسها ويُقرضها الرأسماليون ليجنوا الأرباح منها. وقد ساهم ذلك في إرساء نوع من العدالة الطائفية، ولكنها أنهت الاقتصاد، كما أنهت إمكانيّة قيام سياسة اقتصادية جديدة يمكنها أن تُخرج الاقتصاد من المأزق الكبير الذي يراوح فيه.

«إن لوثر بالتأكيد انتصر على العبودية المبنية على التقية ولكنه استبدلها بالعبودية عن اقتناع. وهو حطم الإيمان بالسلطة لكن فقط عبر استعادة سلطة الإيمان. لقد حوّل الكهنة إلى أشخاص عاديين لكن عبر تحويل الأشخاص العاديين إلى كهنة. وقد حرر الإنسانية من الدّين الخارج عنها بِتَحْويلِهِ الدِين إلى داخل الإنسان. وقد حرر الجسد من أغلاله ليضع القلب في الأغلال»

في أحد اجتماعات لجنة الإدارة والعدل النيابية أخيراً، اعترض النائب غازي زعيتر على وصف النائبة بولا يعقوبيان الدولة اللبنانية بـ«الدولة المهترئة». بالنسبة إلى معظم اللبنانيين بدا اعتراض النائب زعيتر أمراً مستغرباً لأنهم، وخصوصاً في الفترة الأخيرة، أصبحوا يرون هذا الاهتراء بالعين المجردة أو يلمسونه بالتجربة المباشرة. لكن كيف وصل لبنان إلى هذا الوضع، إذ يبدو الأمر أنه أصبح يتعدّى أزمة اقتصادية أو سياسية عابرة؟ كلّنا يعرف التسلسل الزمني للرحلة من نهاية الحرب الأهلية إلى اليوم، لكن إذا كان صحيحاً أن الدولة مهترئة، هل الأمر فقط هو نتاج مجموعة من «السياسيين الفاسدين» أو «سياسات خاطئة» أو فقط «سياسات نيوليبرالية»؟ أم أن ما كان يدافع عنه النائب زعيتر هو دولة الطائف، التي أصبحت بالنسبة إلى البعض على درجة «القداسة» نفسها التي كانت عليه المارونية السياسية بالنسبة إلى غيرهم قبل الحرب الأهلية، وبالتالي هي المسؤولة؟

المؤشّرات تبرهن اهتراء الدولة

ربما يعتقد البعض أنه لا حاجة للمعطيات لتحليل مدى اهتراء أو فشل الدولة في لبنان، فكما ذكرت، إن الأمر واضح ويختبره اللبنانيون كل يوم، ولكن «للعلميين» الذين يدافعون عنها حتى ضد الأغاني، لا بد من عرض بعض هذه الأرقام للتذكير. ففي تقرير التنافسية العالمية، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، احتل لبنان المرتبة الأخيرة عربياً والمرتبة 105 في العالم. وكما للقطاع الخاص دوره في إنتاج أرقام بائسة كهذه، كذلك هناك دور للدولة. بالنسبة إلى الأخيرة، فالمراتب (بين 137 بلداً) التي يحتلها لبنان في مؤشر «المؤسسات» متدنية جداً: تلك المتعلقة بالفساد (121)، الكفاءة في الإنفاق الحكومي (130)، الشفافية في السياسات الحكومية (124)، الثقة بالسياسيين (128)، هذا بالإضافة إلى المؤشرات الأسوأ على صعيد الدين العام (135) وعجز الخزينة (122) وجودة البنى التحتية (122). إذا أضفنا إلى كل هذا أن لبنان يحتلّ المرتبة 44 من أصل 178 دولة في تراتبية «مؤشر الدول الهشة»، الذي يصدره «صندوق السلام»، فإننا نستطيع أن نرى أن المعطيات هي إلى جانب فرضية «الدولة المهترئة» لا العكس.

قيام دولة الطائف وصعود رأس المال الريعي

قبل قيام نظام الطائف بعد الحرب الأهلية، اعتبر البعض نظام المارونية السياسية مساوياً للبنان، وكان لبنان «في ذاته» مساوياً للاقتصاد الحر والتجارة والخدمات. وفي «قدسية» النظام هذه، كانت العلاقة بين النظام والكيان والاقتصاد علاقة بسيطة، وإن أخذت الشكل الأسطوري، لا ترتبط لا بالسياسة ولا بالأيديولوجيات كما وصفها كل من ميشال شيحا وشارل مالك. في هذا الإطار، يقول شيحا في كتابه «السياسة الداخلية» إن «الليبرالية، الشيوعية، الاشتراكية، الديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية الزائفة إلخ... هل هي معدّة لنا، نحن الذي يربطنا موطن روحي منذ الأزل؟... هذه التجارب البائسة هي للآخرين». أمّا مالك فقال: «إن الفرنسيين يقولون عن لبنان- والفرنسيون أكثر من يعرفنا- لبنان بلد التوازن». لكن كلّ هذه القدسية وكل تلك البساطة تهاوت في الحرب، وكان على الجمهورية الجديدة أن تقيم شكلاً جديداً لهذه العلاقات كلّها.

بعد الحرب، أتى نظام الطائف يقطر مالاً، وذلك بعد أن تم تشريكه مع الرأسمال في 1992. ففي بدايات عهد الطائف، خلال حكومة عمر كرامي، كانت العلاقة بين أطراف النظام ملتبسة، وكانت بحاجة إلى الرأسمال الذي يربط بين الطوائف والرأسمالية، وهو الرابط الذي تفكّك خلال الحرب. لكن هذه المرة تغيّر الرأسمال أو مرّ بمرحلة «الانمساخ»، فبينما كان النظام القديم مبنيّاً على أسطورة التجارة والخدمات، قام النظام الجديد على المال السريع والسهل من الدين والفوائد وريع العقار. فكانت مهمّة الرأسمال تحديد العائد على بناء «الدولة» الطائفية عبر الدين العام.

في كتابه «الدين: الخمسة آلاف عام الأوائل»، ينقل دافيد غرايبر عن الصين القديمة القصة التالية. عندما علمَ ابن أحد التجار أن أحد الأمراء يعيش في الجوار، سأل أباه:

- ما هو الرّبح على الاستثمار الذي على المرء أن يتوقعه من حراثة الحقول؟

* عشر مرات الاستثمار.

- والعائد على الاستثمار في اللآلئ واليشم، كم هو؟

* مئة مرة

- والعائد على الاستثمار في تنصيب حاكم وتأمين الدولة، كم هو؟

* هذا لن يكون أحد قادراً على عدّه

وكما في هذه الأسطورة من الصين القديمة، كانت «الصفقة الكبرى» بعد الحرب بين الرأسمال والطوائف: «الدولة» الطائفية تستدين لتبني نفسها، والرأسماليون يُقرضونها لتحقيق الأرباح منها. وبهذا نستطيع أن نفهم بشكل أعمق لماذا تم استبدال الضرائب بالدين بدءاً من 1993 والتي استُعملت لتبريره آنذاك بعض النظريات الاقتصادية التي كانت قد أصبحت بائدة حتى في ذلك الوقت. وبهذه الصفقة أصبح لبنان يشبه بلاد ما بين النهرين قديماً، التي قال عنها غرايبر، وكأنه يتحدث عن لبنان اليوم، «إن القروض بفوائد من قِبل أصحاب القصر والهيكل استبدلت بشكل كبير أي نظام ضريبي شامل». وكان لهذا التنظيم الاقتصادي، الذي تراكمت معه عجوزات الخزينة والدين العام وفوائد خدمته وتحولها إلى مداخيل وثروات أساساً للمصارف وللرأسماليين الكبار واشتقاقاً عبر «الافتراس» لممثّلي الطوائف، النسخ الحديثة لأصحاب القصر والهيكل، الدور الأساسي في تحوّل الدولة الحقيقية إلى خواء والرأسمال اللبناني إلى رأسمال ريعي. وبقيام الأخير، تحوّلت حتى «الطغمة المالية»، التي اعتبرها اليسار في الماضي معضلة الرأسمالية اللبنانية الأساسية، والتي انبثقت كالشرنقة من أسطورة لبنان القديم، إلى أخطر منها: إلى شمولية مالية أنهَت الآمال بإمكانية إقامة رأسمالية متقدّمة أو عصرية بعد الحرب.

انجل بوليغان ـ المكسيك

الأكثر عدالة... الأسوأ اقتصادياً

مع نظام الطائف بقي النظام طبعاً طائفياً ولكن أكثر عدلاً من نظام المارونية السياسية. وهذه «الأكثر عدالة» هي مفتاح فهم ليس فقط الاشتباك الذي حصل في قاعة من قاعات مجلس النواب، بل ما يحصل اليوم من شلل كبير في السلطة التنفيذية وفي السياسة الاقتصادية أيضاً. فهذه العدالة هي التي فتحت الباب أمام تحوّل النظام الطائفي من نظام الهيمنة إلى نظام المحاصصة، الذي استعمل المالية العامة كوسيط بين البورجوازية وقوى التحاصص الطائفي. وهذا النظام الجديد جعل لبنان ليس ككل الدول حيث هناك حفنة من الفاسدين أو يمرّ عليها حاكم فاسد مع حاشيته، فمنذ الطائف أصبح الفساد جزءاً من الحوكمة في النظام؛ فالتوزيع يتم على الأساس المذهبي من وزارات ووظائف كبرى وصغرى وحتى مايكروية وفي المجالس المركزية والمناطقية، والمؤسسات العامة والتلزيمات والخدمات العامة وصولاً إلى الفدرالية والإقطاعيات. وهذا كلّه عمّق إعادة التوزيع الطائفي الذي استبدل إعادة التوزيع الطبقي. وهذا أغبط الرأسمال الريعي، وحتى غير الريعي، الذي تُركت الساحة الطبقية خالية له من أي منافس؛ فعندما تكون الانقسامات الاجتماعية غير مرتبطة بالطبقة، ينتصر الرأسمال على العمل.

وهذا النظام التحاصصي-الريعي أنهك الاقتصاد المنتج وعطّل النمو الاقتصادي وأبطأ نمو الإنتاجية من جهة، وضخّم الثروات الريعية والعمل غير المنتج من جهة أخرى؛ فأدّت العدالة الطائفية في نهاية الأمر إلى إنهاء الاقتصاد كما أنهت إمكانيّة قيام سياسة اقتصادية جديدة يمكنها أن تُخرج الاقتصاد من المأزق الكبير الذي يراوح فيه، ووصلت الأمور إلى حدّ عدم تمكنها من تنفيذ سياساتها هي نفسها كما يحصل الآن مع باريس 4.

وعد اتّفاق الطائف أن يزيل الطائفية من النصوص ولكنه عمّقها في التجربة والواقع وفي النفوس أيضا. في أكتوبر الماضي وضع وزير الإعلام اللبناني ملحم الرياشي تعليقاً على حسابه في التويتر حول لقائه مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، نافياً أنهما تطرّقا إلى موضوع تشكيل الحكومة، وقال إن «جوهر حديثنا كان المصالحة المسيحية التاريخية، وأهميّتها الكبرى الفلسفية والاستراتيجية منذ سقوط القسطنطينية عام 1453 وحتى اليوم!»، هنا نرى كيف أن الطائف حوّل الجميع إلى «كهنة»، كما أعاد التاريخ ولكن هذه المرة بمهزلة آن أوان إنهائها. فهذا النظام المهترئ يجب تفكيكه كما كتب ماركس عن كومونة باريس، على «أنها تبدأ تحرير العمل بالتخلّص من العمل المؤذي وغير المنتِج لطفيليي الدولة، بواسطة قطع الأوصال التي تضحّي بجزء كبير من الناتج الوطني من أجل إطعام هذه الدولة المسخ». إذاً، فرنسا التي نريدها أن تعرفنا هي التي رفعت آنذاك شعار «الحرية، المساواة، الإخاء أو الموت» فلنرفعها اليوم ضدّ نظامنا القديم المتهالك.